فى
القوة والسلطة والنفوذ
دراسة فى علم الإجتماع السياسى



دكتور

حسين عبد الحميد أحمد رشوان

دكتوراه فى علم الإجتماع

كبير مدرسى علم الإجتماع بدرجة مدير عام / أستاذ

جامعة الإسكندرية

مركز الاسكندرية للكتاب

٤٦ ش الدكتور مصطفى مشرفة

الأزاريطة ت ٤٨٤٦٥٠٨


مصورات
حسين الخزاعي لعام 2012م

سلسلة كتب علم الاجتماع

الكتاب رقم ﴿٦٠﴾

في

القوة والسلطة والنفوذ

دراسة في علم الاجتماع السياسي

دكتور

حسين عبد الحميد أحمد رشوان

دكتوراه في علم الاجتماع

كبير مدرسي علم الاجتماع بدرجة مدير عام / أستاذ

جامعة الإسكندرية

٢٠٠٦ /٢٠٠٧

مركز الاسكندرية للكتاب

٤٦ ش د. مصطفى مشرفة ـ الازاريطة

ت. ف : ٤٨٤٦٥٠٨

alexbookcenter@link.net

رقم الإيداع 2007/2009

الترقيم الدولي I.S.B.N
977-388-109-1

" إهـــــــداء "

أهدي هذا الكتاب إلي روح صـــديقي وزميلـــي الأستاذ الدكتور / السيد عبد الحليم الزيات ، وأشكره على ما قدمه لي مـــن إجابـــات علـــى كثيـــر مـــن الاستفسارات العلمية والحياتية ، وكان منها عنـــوان هذا الكتاب " نظريات فى القوة والسلطة والنفـــوذ – دراسة فى علم الإجتماع السياسى . وبعد حـــوارات ومناقشات معه حول العنوان استقر الرأى علـــى أن يكون كالآتى : " فى القوة والسلطة والنفوذ – دراسة فى علم الاجتماع السياسى "، فشكراً لمـــا قدمـــه ، ورحمة من الله عليه ، واقرءوا معى الفاتحة علـــى روحه .

محتويات الكتـــــاب

الموضوع	أرقام الصفحات من - إلي

المقــدمة

يلقى هذا الكتاب الضوء على ما كان يدرسه علم السياسة في الماضـــي : شكل الدولة ، وهل هي موحدة أم اتحادية ، وكذلك دراسة الحكومات التي تمارس السلطة ، وشكل هذه الحكومات ، هل هي ملكة أم جمهوريـــة ؟ وهـــل النظـــام ديموقراطي ، أم دكتاتوري ، ومدى الفصل والارتباط بين سلطاتها القائمة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وتبدو أهمية هذا الكتاب في أنه يكشف مدى الترابط والاختلاف والفروق بين مصطلحات القوة والسلطة والنفوذ ، فهي مصطلحات متداخلـــة ، ويوجـــد بينها نوع من التساند والاعتماد المتبادل ، والذي يهدف إلي تحقيق وظائف معينة .

وتهدف هذه الدراسة إلي تبيان كيف امتدت الدراسة في علم السياسة إلي موضوعات المجتمع والحياة الاجتماعيـــة ، والأنظمـــة الاجتماعيـــة والاقتصـــادية والقانون، وعلاقتها بالدولة والقوة والسلطة والنفوذ ، وعلاقة الحاكم بالشـــعب ، وكذلك علاقة القوة والسلطة والنفوذ بالنظام والتنظيم ، والتنظيم هو ما تتعـــارف عليه الجماعات من ترتيبات وإجراءات ومعايير وضوابط سلوكية ، ومـــا يـــرتبط بذلك من تكوينات بنيوية ووظيفية .

كذلك فإن المجموعات الاجتماعية ، وسواء أكانت صـــغيرة أم كـــبيرة ، بدائية أو متقدمة ، رياضية كانت أم دينية ، وفي النقابات ، يوجد فيها فرق بـــين الحكام والمحكومين ، حيث نجد الرؤساء والمرءوسين ، وذلك بغض النظر عمـــا إذا كانت هذه الرئاسة حقيقية أم فرعية : وهى جميعاً موضوعات تدخل في إطار مـــا يسمى بعلم الاجتماع السياسي .

وطرق المؤلف الاتجاهات النظرية في دراسة القوة والســـلطة والنفـــوذ ، مستخدماً في ذلك المنهج التاريخي ، ذلك أنه على دراس القوة والسلطة والنفوذ ألا

يحيد عن هذا المنهج ... كما استخدم المؤلف المنهج المقارن إذ تناول أشكال القوة ، فهي تتباين عبر فترات التاريخ ، وذلك وفقاً للظروف التي تسود كل مرحلة.

ورجع الباحث إلي مائة وثمانية وثلاثين مرجعاً ، منها سبعة وستون باللغة العربية ، يقضى على قمتها كتاب أ . د. إسماعيل على سعد . نظرية القوة – مبحث في الاجتماع السياسي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٢ ، وكتاب أ . د . السيد عبد الحليم الزيات ، في سوسيولوجيا السلطة – الطبقة – القوة – الصفوة ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٣ .

ورجع الباحث كذلك إلي مجلة واحدة وجريدة واحدة ، واثنا عشر مرجعاً أجنبياً (مترجماً) وسبعة وخمسون مرجعاً أجنبياً ، يقف على قمتها كتاب :

F . Hunter , Community Power Structure , A Study of Decision Makers , The University of North California Press , 1968 .

وينقسم الكتاب إلي خمسة أبواب يحمل الباب الأول ، وكذلك الفصل الأول عنواناً هو " علم الاجتماع السياسي " ، ولفظة سياسة مصدرها ساس ويسوس ، وذلك يا صلاح خلق الناس وإرشادهم إلي الطريق المنجى في الدنيا والآخرة . والسياسة هي فن الحكم ، وذلك الجزء من التنظيم الكلى الذي يهتم بحفظ وتوكيد النظام الاجتماعي ، ويتضمن التنظيم السياسي وجود سلطة تملك حق استخدام القوة في إدارة شئون الأفراد .

وعلم السياسة هو علم يركز على دراسة الدولة ، وما تشتمله من حكام ومحكومين ، والسلطة واختصاصاتها ، وممارستها ، وهى كذلك الصراع من أجل الحصول على السلطة .

أما علم الاجتماع السياسي ، فهو يقع بين حدود علم الاجتماع وعلم السياسة ، ويهتم بدراسة الظواهر السياسية داخل إطار الظواهر الاجتماعية ككل ، وربط العملية السياسية بالبناء الاجتماعي الكلى ، أو هو علم القوة .

وتناول الفصل الثاني تعريف القوة فلقد استخدمت هذه الكلمة فيما يتعلق بالأشياء الجامدة ، فهي شكل من أشكال الطاقة ، كما استخدمت في العلوم

الاجتماعية والإنسانية ، فقد استخدمت كقدرة أو خاصية ، وإحدى قدرات الجسد أو العقل ، كما استخدمت بمعنى شخص أو جماعة تملك أو تمارس القوة ، أو النفوذ ، أو الحكم ، وهى كذلك القدرة القانونية ، كما استخدمت بمعنى السيطرة على الآخرين ، واستجابة الآخرين لتنفيذ رغبة الأقوى ، واستخدمت كذلك بمعنى السيادة السياسية .

ويتضح عنصر القوة من خلال اتخاذ القرارات ، وهى تتخذ أحد مظهرين، هما : السلطة والنفوذ ، وتستمد من شخصية الفرد ، ومن مكانته الاجتماعية .

وألقى الفصل الثالث الضوء على القوة من الناحية التاريخية ، فلقد أكد الفلاسفة السوفسطائيون القدامى من أمثال تراسيما خوس واقعية وديناميكية القوة: واعتبر أفلاطون العدالة مجموعة الفضائل التي تنظم الحياة البشرية ، ويمارسها الطبقة الحاكمة ، وهم بيدهم القوة ، وهم من الفلاسفة والحكماء ، واعتبر أرسطو أن كمية ومقدار القوة تعتمد على الدخل والثروة والمكانة .

ويمثل ماركوس توليوس شيشرون القوة عند الرومان القدامى ، ويرى أن سلطة الدولة تنبثق من قوة الأفراد أجمعين ، وأن استخدام القوة السياسية استخداماً قانونياً هو في حقيقته استخدام لقوة الناس مجتمعين .

وفي الفكر الاسلامى ظهر في القرآن الكريم مصطلح : القوة ، ويمثلها من المفكرين عبد الرحمن بن خلدون .

وتطرق الفصل إلي النظريات التعاقدية في القرنين السابع عشر والثامن عشر ويمثلها توماس هوبز ، وفي القرن التاسع عشر تركزت العلوم الطبيعية على مفاهيم الحركة والجاذبية ، والتي هي مظهر من مظاهر القوة ، وفي القرن العشرين تناول ماكس فيبر مفهوم القوة ، وهى فرض إرادة فرد أو جماعة على الآخرين .

وشرح الفصل الرابع بناء القوة ، وقد ظهرت البنائية كرد فعل لنظريات البعد الواحد ، وهى تقوم على تساند أجزاء النسق في كل واحد ، والاعتماد

المتبادل بين عناصر المجتمع ، ويعتبر أنصار البنائية الثقافة ، والأسرة ، وكذلك القوة كائن اجتماعى يشبه الكائن العضوى ، رأى منها جزء من كيان المجتمع .

وفي بناء القوة يتوزع النفوذ بين الأشخاص والنظم والأفكار والتنظيمات داخل المجتمع ، وهى توجد كامنة في الروابط والمجتمع غير النظامى ، ولا تتحول إلي قوة نظامية وسلطة إلا في التنظيم الرسمى ، والقوة هى الاساس الذى يقوم على بناء الرابطة ، وبدونها يتعذر على النظام أن يقوم .

وأشار الفصل الخامس إلي صفوة القوة ، والصفوة هي الأقلية المتميزة التي تمارس نفوذاً متفوقاً في المجتمع ، وتوجد الصفوات في مختلف الميادين . وفي المجال السياسي فإن الصفوة السياسية هي جماعة تسيطر على مواقع السلطة ، وقد قسم باريتو المجتمع إلي طبقتين اللاصفوة ، وهى الطبقة الدنيا ، والصفوة وهى تشمل الطبقة المتسمة بالسمو ، وهناك ميل طبيعي لتناوب الطبقتين وميز ميلز بين ما يسميه بلب أو قلب الصفوة ، وبين ما أسماه الهوامش الخارجية لصفوة القوة .

وألمح الفصل السادس إلي أشكال القوة ، وقد اختلفت أشكال القوة على مدى التاريخ ، وذلك وفقاً للظروف التي تسود كل مرحلة ، كما تتعدد أشكال القوة وتتباين وفقاً لاختلاف وتنوع مصادرها ، وتتمثل أشكال القوة في القوة الاقتصادية ، والقوة العسكرية ، والقوة الدينية ، والقوة الكارزمية ، والقوة العلمية، والقوة النظامية ، والقوة السياسية ، والجيش والشرطة أكثر التنظيمات أهمية في امتلاكها القوة .

وقد ميز العلماء بين السلطة التقليدية والسلطة المكتسبة . ويطلق على القوة التي لا تعتمد على التقاليد القوة السافرة .

وتمثل القوة الاقتصادية موقعاً من الأهمية بمكان ، وهى تتمثل في ملكية المواد الخام ، والقدرة التكنولوجية على استخدامها ، وتشجيع حركة التبادل التجاري .

والجيش والشرطة أكثر التنظيمات أهمية في امتلاكها القوة . وهناك القوة الثورية ، والقوة الاقتصادية ، والقوة السياسية .

وطرق الفصل السابع العلاقة بين القوة والمجتمع ، حيث ترتبط القوة بالتنظيم ، وتنبثق العلاقات الاجتماعية في التنظيم الرسمي من مهابة المكانة وطبقاً للمعايير ، أما في التنظيم غير الرسمي فتقوم على أساس الاحترام الشخصي ، وقد لعب حكم القوة دوراً كبيراً في بلورة النظم الاجتماعية ، كما لعبت الحكومات التي فرضت القوة دوراً في تكوين المجتمعات .

وتوجد كذلك علاقة بين القوة والأسرة ، والقوة والاقتصاد ، فما زال رجال الأعمال يسيطرون على تنظيمات المجتمعات المحلية ، كما تبدو علاقة بين القوة والعمليات الاجتماعية ، فطبيعة الإنسان تنزع إلي أن يكون في صراع مع شئ ما ، وما زالت القوة موضوعاً للصراع .

وحمل الباب الثالث عنواناً هو السلطة ، وتناول الفصل الثامن ماهية السلطة ، ويخلط البعض بين السلطة والقوة والنفوذ ، والسلطة من معطيات الطبيعة البشرية ، وقد وجدت منذ الجماعات الإنسانية الأولى وهى الحق المقرر لجماعة من الناس في وضع قرارات ملزمة ، والسلطة ظاهرة إنسانية ، وهى كذلك ظاهرة اجتماعية ، إنها ظاهرة احتكار العنف ، ومع ذلك فهي تستمد وجودها من رضاء المحكومين ، وتستمد وجودها كذلك من المكانة التي تمتع بها الجماعات التي تمارسها، وهى تختلف عن المسئولية ، من حيث أن الأخيرة هي التعهد والالتزام ، ويكمن جوهر السلطة في علاقة الأمر والطاعة ، وتقوم على : السيطرة والفعالية ، وهى موجودة على مستوى الدولة ، وعلى مستوى التنظيمات الإدارية ، وقد يمنح الرئيس بعض أو كل سلطاته لمن هم أدنى منه ، وهى ليست استاتيكية ثابتة ، ولكنها متطورة .

وألمح الفصل التاسع إلي السلطة في الفكر السياسي عبر التاريخ ، فقد كانت عقلية الإغريق سياسية وتدور أفكارهم حول الحرية ، ويتمثل ذلك في

أفكار أفلاطون والذي استنتج أنه لا مناص من إدارة شئون المدينة للفلاسفة ، والإنسان في نظر أرسطو حيوان سياسى ، وصنف الحكومات إلي الحكم الملكي ، والنظام الارستقراطى ، والنظام الجمهوري ، ويرى أن أفضل الحكومات تلك التي قوامها الطبقة الوسطي .

وفي الفكر الروماني القديم تتمثل السلطة في أفكار شيشرون ، والذي تصور الدولة مجتمعاً أخلاقياً ، وفي الفكر السياسي المسيحي تصدر القديس أوغسطين ، حيث تقوم الحياة الاجتماعية عنده على مبادئ القانون ، وتصدر السلطة العليا – عند القديس الاكوينى عن الله .

ولم يعرف الإسلام انفصال السلطتين الدينية والزمنية . والشورى في الإسلام أساس من أسس الدولة ، وخرجت الأحزاب متمثلة في الفرق الدينية والسياسية ، وكان أبرز المفكرين الإسلاميين عبد الرحمن بن خلدون .

وفي عصر النهضة ظهر مارتن لوثر ، ومكيا فيللى ، وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر ظهرت النظريات التعاقدية ، وتمثل ذلك في أفكار توماس هوبز، وجان بودان ، وجون لوك ، وشارلى دى مونتسكيو ، وجان جاك روسو ، ونادى هيجل بالملكية الدستورية . وفي العصر الحديث ظهر كارل ماركس ، وهربرت سبنسر ، وإميل دور كايم ، وماكس فيبر ، وميشيل فوكو .

ونوه الفصل العاشر إلي أنواع السلطة وأشكالها ، ومن العلماء من اتخذ سمات الرئيس محكا لتصنيف أنواع السلطة ، ومنهم من اتخذ الموقف وطبيعة العمل معياراً للتصنيف ، ومنهم من اعتبر التكنيك الفني لأسلوب الأداء هو معيار التصنيف مضافاً إلي ذلك هناك سلطة الوظيفة ، وسلطة المعلومات وسلطة الأمر والتوجيه.

ومن العلماء من قسم السلطة إلي سلطة مركزية وسلطة لامركزية ، ومنهم من قسمها إلي السلطة الرسمية ، والسلطة غير الرسمية ، وقسمها البعض إلي سلطة شرعية ، وسلطة مغتصبة .. ومنهم من قسمها إلي سلطة تنفيذية ، وسلطة إدارية ،

وسلطة قضائية ، أما السلطة السياسية ، فقد اتخذت أنماطاً ونماذج متعددة، هـي : السلطة التقليدية (الجماعية المباشرة) ، وصور المجتمعات ذات السلطة الشخصية ، والسلطة التيقراطية (الحق الالهى للسلطة) ، دولة المدينة ، والسلطة المنظمة (الدولة) والإمبراطورية ، الملكية المطلقة ، والسلطة الدكتاتورية ، وسلطة الأقلية ، والسلطة الديموقراطية ، والديموقراطية شبه المباشرة ، والديموقراطية النيابية ، والاشتراكية الديموقراطية ، والسلطة ذات النمط الشمولي .

وأشار الفصل الحادي عشر إلي مؤسسات ممارسة السلطة ، وهى مؤسسات الحكم والإدارة ، وهى تمارس سلطاتها من خلال الدستور ، والدستور هو مجموعة القواعد الأساسية التي تمارس الدولة من خلالها السلطة ، والدستور مبدأ مسلم به في الأنظمة الديموقراطية . أما القانون فهو وضع أو مركز أو فرض قاعدة معنية ، وهو أحد مظاهر الضبط الاجتماعي ، وهو بذلك يكون شكلاً من أشكال الضبط الاجتماعي .

وأشار الفصل الثاني عشر إلي الفصل بين السلطات ، فقد قامت ثلاث هيئات تمارس السلطة ، هي : هيئة تشريعية ، وهيئة مختصة بوظيفة التنفيذ ، وتسمى السلطة التنفيذية ، وهيئة ثالثة هي : السلطة القضائية . ويرتبط هذا التقسيم بمبدأ عدم تركيز السلطة في يد واحدة ، ومن ثم يتعين الفصل بين هذه السلطات ، ولا يعنى الفصل بين السلطات أن تكون كل منها منعزلة عن الأخرى ، وإنما هو فصل يسمح بالتعاون فيما بينها .

وحمل الباب الرابع عنواناً هو : " السلطة والمجتمع " وأبان العلاقة بين السلطة والعوامل الجغرافية ، حيث تعتبر هذه العوامل أحد مكونات المجتمع وترتبط بظاهرة السلطة . وتعد السلطة بذلك ظاهرة اجتماعية ، ولها واقع تاريخي وسيكلوجى ، وهى شرط للنظام ، وتصدر عن التنظيم ، وهى القادرة على تحطيم مقاومة أعضاء المجتمع الانسانى .

وتدخلت السياسة في مجال الثقافة ، فقد دنت الطبقة المثقفة من الطبقة الحاكمة وتعتبر وسائل الاتصال حيوية لمن يستحوذ على السلطة ، وشرح الفصل الرابع عشر العلاقة بين السلطة والأسرة ، والدين والسكان ، حيث ترتبط السلطة بالأسرة ، فقد بدأت بذور السلطة في نطاق الأسرة ، فالبيت الأبوي في روما ، كانت السلطة فيه أوتوقراطية ، ويعتبر التغير الذي اعترى السلطة الأبوية جزءاً من المقاييس التي اتخذت لتثبيت الحكومة المركزية ، وتقوم الأسرة بتلقين الطفل متطلبات الولاء للدولة .

ولعب الدين دوراً بارزاً في السلطة السياسية ، وفي تشكيل الدولة ، فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية سلطة روحية محضة ثم ما لبثت أن أصبحت سلطة سياسية ، وحتى القرن التاسع عشر كانت تؤيد مبدأ تقديس الحكومة ، وتوحيد علاقة بين الدين والسلوك السياسي والانتساب الحزبي .

ودعي الإسلام إلي سلطة تستند إلي الديموقراطية ، ويجمع الإسلام بين الدين والسلطة وفي عصرنا الحالي تدور الأحزاب السياسية الإسلامية بدور هام في ظهور الحركات القومية . والدين عامل هام في تحقيق الوحدة السياسية ، وفي تكوين الأحزاب .

وتفسر السلطة حجم وكثافة السكان ، فالسكان هم حركة النشاط السياسي ، ومع زيادة السكان انقسم المجتمع إلي طبقتين : طبقة كرست جهودها للعمل الزراعي ، وأخرى كرست جهودها للعمل العسكري ، وتؤدى زيادة السكان إلي الحروب ، وينعكس تباين الأعمار والجنس على ظاهرة السلطة .

وتناول الفصل الخامس عشر العلاقة بين السلطة والاقتصاد ، إذ يلعب الاقتصاد دوراً هاماً في السلطة السياسية ، وفي مجال القرار السياسي ، وتؤثر الصناعة في الحكومة تأثيراً مزدوجاً، وقد نتجت السلطة السياسية عن السلطة الاقتصادية في كثير من المجتمعات ، وتفرض السلطة قيوداً على النشاطات الاقتصادية .

وألقى الفصل السادس عشر الضوء على السلطة وعلاقتها بالعمليات والمعايير الاجتماعية ، فالديموقراطية هي التنافس من أجل الوصول إلي السلطة ، وقد يقوم الصراع في المجال السياسي ، وتقوم الدولة على قيمة القوة ، ويواجه الشعب الحكومة باستخدام قيمة الطاعة .

ونوه الفصل السابع عشر إلي العلاقات بين السلطة والتغير الاجتماعي ، فقد أدى الاحتكاك الثقافي بين العالم الغربي والدول النامية إلي تغيير في مظاهر السلطة وفي مصر تعدلت النظم السياسية نتيجة التعليم . وأبان الفصل العلاقة بين السلطة والحركات الاجتماعية .

وألقى الباب الخامس الضوء على ظاهرة النفوذ ، وأشار الفصل الثامن عشر إلي ماهية النفوذ ، فرئيس أي دولة من الدول أكثر نفوذاً من عضو فاعل في البرلمان ، وغالباً ما يشير النفوذ إلي قوة غير نظامية تتمثل في القدرة على التأثير في صانعي القرارات السياسية ، وتوجيه الرأي العام ، ويستند النفوذ إلي البيئة الثقافية، ويتسم النفوذ السياسي بالسلطة والقوة والإغراء ، أو مزيجاً منها جميعاً ، ويعتمد على حيازة الثروة والصحة والتعليم . ويتوقف قدر النفوذ على عدد الأشخاص الذين يتأثرون به ، والأثر على الأفراد الذين يشملهم التأثير .

وبين الفصل التاسع عشر مؤسسات مباشرة النفوذ ، وتتمثل في الأحزاب السياسية وجماعات الضغط أو المصلحة ، ويقصد بهذه الأخيرة المنظمات الجماهيرية التي تختص بالدفاع عن مصالح معينة ، وتؤثر في السلطات العامة ، ولكنها تعزف عن تقلد مناصب الحكم .

وطرق الفصل الأحزاب السياسية ، وهى جماعات ذات فكر مذهبي ، وتمثل التنظيم السياسي للطبقة ، وهو يضغط على التنظيم الرسمي ، ويسعى إلي الاستيلاء على السلطة الرسمية ، والحزب السياسي هو الطريق الموصل إلي الديموقراطية . ويتراوح تنظيم المجتمع السياسي المعاصر بين صبغتين حزبيين ، هما : النموذج الحزبي التعددي ، والنموذج الشمولي الأحادي .

وأوضح الفصل العشرون جماعات الضغط ، المصلحة . وهي تجمعات منظمة أو شبه منظمة تختص بالدفاع عن مصالح معينة ، وتتمثل الجماعات المنظمة في النقابات العمالية ، ومنظمات الشباب ، والهيئات الريفية ، والجماعات المنظمة . أما الجماعات شبه المنظمة ، فتتمثل في جماعات رجال الدين ، وجماعات الطلبة ، ويتوافر فيها قدر من التنظيم الرسمي ، وتسعى جماعات الضغط إلي رعاية مصالح أعضائها ، ولكنها تعزف عن تقلد مسئولية الحكم .

وفي الفصل الحادي والعشرون جاءت خلاصة هذا الكتاب ، وتدور حول أوجه الشبه والاختلاف بين القوة والسلطة والنفوذ ، حيث تستخدم كلمة Power في اللغة الإنجليزية بمعنى القوة تارة ، وبمعنى السلطة تارة أخرى ، مما يوحى بأنهما مترادفين ، إلا أن كلمة السلطة تشير إلي القوة المشروعة في المجتمع ، أما القوة فهي القدرة على فرض الإرادة وترتبط القوة بشخصية الأفراد ، أما السلطة فترتبط بالموقع ، والسلطة هي إصدار الأوامر ، أما القوة فهي اتخاذ القرارات ، والقوة أشمل وأوسع من السلطة والنفوذ ، وأن هذين الأخيرين هما جناح القوة ، وترتبط السلطة بالقانون . أما النفوذ فيعود إلي الشخص نفسه ، وتعد الدولة سلطة ، أما الهيبة فهي مقدار ما يملكه الفرد من نفوذ بصرف النظر عن وظيفته .

الباب الأول

علم الاجتماع السياسي

الفصل الأول

علم الاجتماع السياسي

تستعمل كلمة سياسة استعمالاً لغوياً ، فهي تستعمل كاسم ، ويتمثل ذلك في قولنا " هذه سياسة " و " هذا الموضوع يدخل في إطار السياسة " و "الأحزاب السياسية " ، وتستعمل كذلك فيما يقال عن سلوك إنسان و " إنها سياسة " ، وما يطلق على إنسان غير متسرع أو حصين الرأي، مثل قولنا " إنه رجل سياسي "[١] .

وقد اختلف العلماء في تحديد أصل كلمة سياسة ، فمنهم من قال أنها معربة عن الفارسية ، أو أنها ذات صلة باللغة اليونانية القديمة . ومنهم من قال أنها دخلت إلي اللغة العربية عن طريق اللغة السريانية [٢] .

وإلي جانب ذلك هناك من اعتبر كلمة سياسة عربية الأصل ، وأن مصدرها (ساس) ، و (يسوس) ، ففي " لسان العرب " يقول ابن منظور أن السياسة هي القيام على الشئ ، بما يصلحه ، والسياسة فعل السائس ، يقال : هو يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها . والوالي يسوس رعيته [٣] .

ويقول الزبيدي في تاج العروس " السوس بالفتح الرياسة ، وساسوهم سوسا ، وإذا رأسوه يقال سوسوه واساسوه ، ورجل سياسى من قوم ساسة وسواس، وسوسه القوم جعلوه يسوسهم ، وسوس له أمر أي فرضه وذلله "[٤].

ويقول التهانوى : إن السياسة مصدر ساس الوالي الرعية ، أي أمرهم ونهاهم ، في السياسة إصلاح الخلق بإرشادهم إلي الطريق المنجى في الدنيا والآخرة.

١- أنظر د. السيد عبد الحليم الزيات . في السياسة ونظم الحكم ص ١٥ .
٢- أنظر د. عز الدين فودة .. مبادئ علم السياسة ص ٥ وما بعدها .
٣ - ابن منظور الأنصارى . لسان العرب . ص ٢١٤٩ .
٤ - الزبيدى : تاج العروس . المجلد الرابع ص ١٦٩ .

وجـــاء في قـــاموس "The New New English Dictionary" أن علـــم السياسة هو " علم فن الحكم " ، ويهتم هذا العلم بشكل وتنظيم وإدارة دولة ما ، كما يهتم بترتيب علاقات الدولة مع الدول الأخرى [١] .

وتتكون كلمة سياسة وفقاً للمصطلح اليوناني القديم من مقطعين : Polis بمعنى المدينة ، أو الدولة ، أو اجتماع مواطني هذه المدينة ، و Tkeehne ، أي فـــن التدبير والإدارة ، وقد استخدم اليونان كلمة Politician بمعنى الدولة والدســـتور والنظام السياسي ، كما كانت تدل عندهم على الجمهورية .

وقد عرف رادكليف براون [٢] التنظيم السياسي بأنه : ذلك الجـــزء مـــن التنظيم الكلى الذي يهتم بحفظ وتوكيد النظام الاجتماعي ضمن إطـــار إقليمـــي محدد، وذلك بفضل الممارسة المنظمة لسلطة القهر عن طريق اللجـــوء إلي القـــوة الفيزيقية . وفي موضع آخر يعرف التنظيم السياسي بأنه : ذلك الجزء من مظـــاهر التنظيم الكلي الذي يهتم بمسألة الضبط وترتيبات استخدام القوة الفيزيقية .

ففي الدول المنظمة المتقدمة تقوم الشرطة والجيش بممارسة القهر ، كذلك كان النظام – أيا كان شكله لن يمكن إقراره في المجتمع إلا عن طريق إنزال العقوبة بالأشخاص الذين يخرقون القوانين ، وكذلك عن طريق إخماد الثورات والتمـــرد ، واستخدام القوة المسلحة ضد الدول الأخرى ، إما لإقرار وتوكيد النظام القـــائم ، وإما لإقامة نظام آخر جديد .

وفي رأى رادكليف أنه ينبغي على دارس السياسة أن يهتم بموضـــوعين ، هما: القانون والحرب ، وإن كان لا ينفى وجود بعض مسائل أخرى تقـــع بـــين الاثنين مثل الانتقام الجماعي المنظم ، وكذلك ينظر رادكليف إلي السياســـة بأنهـــا تتضمن عنصر القوة والقهر والقسر .

---

1 – The New English Dictionary , Vol ., 8 , p . 1074 .

٢ - د. أحمد أبو زيد – البناء الاجتماعي. الجزء الثاني ، الأنساق ص ص ٤٦٩ – ٤٧٠ .

2 – B . Malinowski , A Scientific Theory of Culture , p . 165 .

ويذهب مالينوفسكى إلي أن التنظيم السياسي يتضمن دائماً وجود سلطة مركزية تملك حق استخدام القوة في إدارة شئون الأفراد ، وتنسيق مناشط الجماعات التي تدخل في تكوين المجتمع ، ولا يقصر مالينوفسكى القهر على استخدام (القوة الفيزيقية) بل تلعب القوة الروحية دوراً هاماً في ذلك .

وبالرغم من اختلاف تعريف علماء السياسة لعلمهم ، إلا أنهم يشاركون سلفهم من الواقعيين في أن علم السياسة يدور حول مجموعة من علاقات القوى ، وذلك باعتبار أن القوة هي صلبه الثابت عبر تغير سياقه الاجتماعي والثقافي والحضاري ، فهي وحدها الجديرة بأن تكون مركز الاهتمام بعلم السياسة كعلم تجريبي ، يهتم بعلاقات القوة ، بقصد تفسيرها .

ويعتبر آرثر بنتلى Arther F . Bently رائد علماء السياسة الذين اتخذوا فكرة القوة مركزاً لعلم السياسة ، باعتبارها صلب الواقع السياسى ، ففي كتابه بعنوان The Process of Government عنى بواقع الحكومة ، أو بواقع الحكم من حيث هو نشاط دون واجهاته القيمية ، فكلمة Process تشير إلي فكرة النسق System ، وفكرة الحركة معاً ، وإلي علاقات واقع مركب من مجموعة عناصر متغيرة . وهى فيما بينها متساندة متفاعلة على وضع يمكن لانسجامها فيما بينها واستمرارها ككل متسعة ، وبما يؤكد أن أي تغير في أي عنصر من عناصره يؤدى إلي تغير في العناصر الأخرى .

وهكذا فالحكم هو نشاط فعلى، والحكومة هي نشاط ، وهى كذلك رغم ما يلحقها من تغير قيمي ، وهذا النشاط يتضمن أفعال يمارسها البعض مع البعض ، أو البعض على البعض ، وعلى البعض أن يتحرك كغيره من الأفعال في عالم الواقع بعامل قانون الفعل ورد الفعل ، وليس بعامل الأفكار والمؤسسات الدستورية وحدها .

ويرتبط هذا النشاط السياسي دائماً عند بنتلى بمصلحة ، تستهدف ليس فقط المصلحة الاقتصادية ، بل المصلحة السياسية كذلك ، وذلك كغيره من النشاطات الاجتماعية .

والظواهر السياسية بهذا المعنى ليست نشاط تستدعيه المصلحة فقط ، وإنما هي ظواهر قوة توحي بفعل الأجسام في الأجسام لعالم الطبيعة ، ولهذا يرجع استخدام لفظة " الضغط " بالنسبة لعالم السياسة كبديل للفظة " القوة " في عالم الطبيعة ، الأمر الذي ربط بين مادة علم السياسة عند بنتلى بضغوط الجماعات على الجماعات ، أو مقاومة الجماعات لضغوط الجماعات ، أو دفع الجماعات لبعضها البعض ، وما الحالة التي عليها المجتمع عند بنتلى إلا ذلك الاتزان الذي يتحقق لتلك الضغوط فيما بينها .

فالاتزان السياسي عند بنتلى يتحقق بفعل التوازن بين قوى الجماعات المتباينة المصالح ، بعامل التدافع .

وفي عام ١٩٥١ ، أصدر " دافيد ترومان " كتاباً يحمل نفس عنوان كتاب بنتلى هو The Government Processes ومؤسسات الحكم عنده ليست سوى صور من مراكز القوة تعتمد على المصلحة .

والسياسة المدنية من أقسام الحكمة العلية ، وعلم السياسة وسياسة الملك والحكمة المدنية ، هو علم يركز علي دراسة الدولة والوحدات المتنوعة منها ، وهكذا فإن علم السياسة في عرف هذا الاتجاه هو علم الدولة [1] . وما تشتمله من حكام ومحكومين ، وكذلك أثر الفكر السياسي على سياسات المجتمعات وتغيرها .

وهو علم تعلم منه أنواع الرياسة والسياسات الاجتماعية والمدنية وأحوالها، وموضوعه المراتب المدنية وأحكامها ، والاجتماعات الفاضلة والرديئة ، ووجه استبقاء كل واحد منها ، وعلة زواله ، ووجه انتقاله .

---

١ ـ التهانوى . كشاف اصطلات الفنون ص ٥٤ .

وتتطابق هذه المعاني التي وردت في قواميس اللغة العربية مع معنى كلمة سياسة التي نستخدمها اليوم ، فهي الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم ، وحقوق وواجبات الأفراد ، والسلطة ، واختصاص السلطات القائمة ، وممارسة الدولة لسلطاتها ، ومراعاة السلام ، والنظام داخل المجتمع ، وكذلك أشكال الحكومات المختلفة وبناءاتها .

وبؤرة علم السياسة اليوم هي الصراع للحصول على السلطة بكيانها ، وروابطها ، أو القوة ، والاحتفاظ بهما ، وممارستها على الآخرين ، أو لمقاومة هذه الممارسة ، فعلم السياسة هو عالم الصراع من أجل القوة .

ويدرس علم السياسة كذلك نشاطات الأحزاب السياسية ، وجماعات الضغط ، وطبيعة الرأي العام ، والدعاية [١] .

والواقع أن السلطة ليست هي الشئ الوحيد التي يصارع الناس بعضهم بعضاً من أجله ، إذ لابد أن نعترف بوجود أنواع وأشكال كثيرة من الصراع في كل مجتمع ، وأنه لابد للمجتمع من أن يعمل على التوفيق بينها حتى لا ينقسم على نفسه إلي أقسام متناثرة ومستقلة بعضها عن بعض .

ويوجد الصراع في كل الوحدات الاجتماعية بغير استثناء ، حتى في العائلة التي تعتبر النواة الأولى للحياة الاجتماعية ، إلا أن فكرة الأسرة والعائلة على العموم تتضمن في الوقت ذاته ، وفي كل المجتمعات المعروفة فكرة التماسك والتضامن والتعاون ، وهى كلها أمور تحتم على أفراد الأسرة أو العائلة الإسراع بتسوية الخلافات والمنازعات والقضاء على أسباب الصراع دون تدخل طرف ثالث خارجي .

وهناك من يعتقد من العلماء أن ميدان السياسة يبدأ من حيث ينتهي ميدان أو دائرة القرابة ، ويعنى ذلك إخراج العائلة والروابط العائلية والمنازعات العائلية

١ - أنظر د. ثروت بدوى . النظم السياسية – الجزء الأول – المقدمة .
وأنظر د.جمال مجدي حسنين و د. علي عبد العاطى.علم الاجتماع والمجتمع ص ٢٦.

ومحاولة فضها والقضاء على أسبابها من ميدان السياسة ، ما دامت الأمور لم تتأزم بحيث تصل إلي حد تدخل شخص أو أشخاص من غير الأقارب لتسوية هذه المنازعات .

وربما كان التمييز بين الدائرتين القرابة والسياسة سهلاً في المجتمعات المتقدمة ، ولكنه ليس كذلك في المجتمعات التقليدية والقبلية البسيطة أو الجماعات المتنقلة كالبدو الرحل ، وإلي حد أقل في المجتمعات القروية المستقرة الصغيرة ، ذلك أن علامات القرابة في المجتمع التقليدي تميل إلي الامتداد والاتساع والتشعب بدرجة غير مألوفة أو معروفة في المجتمع المتقدم بحيث تتعدى كثيراً من الحدود .

ومع ذلك فإن الصراع والمنازعات التي تقوم بين الأقارب البعيدين في تلك المجتمعات التقليدية يصعب حلها بما يتلاءم مع وحدة الجماعة القرابية ، وإنما يحاول كل طرف من أطراف النزاع حل المشكلات بما يتلاءم مع صالحه الخاص وصالح جماعته القرابية المباشرة ، وهذه هي السياسة كما تقول " لوسى مير " [١] .

وتشير كلمة سياسة إلي عملية من عمليات النظام الاجتماعي Social Order إذ تتضمن التعاون وحل المتناقضات بين أفراد وجماعات المجتمع باستخدام السلطة السياسية Political Authority، وإن دعي الأمر إلي استخدام الإجبار لضبط سلوك الناس بما يتلاءم مع مصالح الجماعة أو المجتمع ككل، هذا إلي أن السياسة تتضمن النشاطات التي تقوم بها الجماعات المختلفة داخل نطاق المجتمع ، وذلك كالأحزاب السياسية .

ويشير مصطلح علم السياسة إلي ثلاث مستويات ، فهو يشير إلي موضوع العلم الذي بمجاله دراسة السياسة نفسها ، ويستخدم للتمييز بين دراسة النظم Institutions والعمليات Processes ، وبين دراسة الفكر السياسي ، ويشير هذا العلم كذلك إلي دراسة المفاهيم الخاصة بموضوعات علم السياسة التي تقوم على أساس امبيريقى أكثر من تركيزه أو اهتمامه بالمفاهيم المعيارية النظرية .

1 – Lucy Mair , Primitive Government , p . 10 .

وقد أقر علماء السياسة الذين عقدوا مؤتمراً تحت رعاية هيئة اليونسكو في باريس عام ١٩٤٨ – تحديد موضوعات علم السياسة في الآتي [1] :

١- **النظريات السياسية** : وتشمل النظريات السياسية ، وتاريخ الفكر السياسي .

٢- **النظم السياسية** : وتشمل دراسة الدساتير والحكومات المركزية والفيدرالية والإقليمية والمحلية والإدارة العامة والوظائف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة والنظم السياسية المقارنة .

٣- **الأحزاب والجماعات والرأي العام** : وتشمل الأحزاب السياسية والجماعات والجمعيات واشتراك المواطنين في الحكم وفي الإدارة ، والرأي العام .

٤- **العلاقات الدولية** : وتشتمل السياسة الدولية والتنظيم الدولي والقانون الدولي العام .

وفي وقتنا الحالي تبدو مجالات فروع أخرى في علم السياسة ، هي :

١- علم السياسة المقارن : ويشمل دراسة العمليات والتفاعلات والعلاقات السياسية في النظم المختلفة لبيان أوجه الشبه والاختلاف في السلوك والأدوار والمؤسسات السياسية نتيجة لاختلاف البيئات .

٢- علم السياسة الدولية وهو فرع متخصص من مجموعة متداخلة من المواد تعرف بالعلاقات الدولية ، التي تتناول دراسة الظواهر والتفاعلات التي تنشأ بين الأمم سواء في ذلك التفاعلات السياسية وغير السياسية ، ذلك أن الدول تتفاعل مع بعضها البعض في الاقتصاد والسياسة والثقافة ، وفي الجانب العسكري ، كما تحدث تفاعلات ذات صيغة سياسية ، مثل : العلاقات الدبلوماسية ، والمعاهدات ، ومشاكل الحرب ، وقضايا الأمن الجماعي ، ووسائل حل المنازعات الدولية ، وصنع السياسة الخارجية .

---

1 – Unisco , Contemporary Political Science , p . 4 .

٣- علم سياسة الدولة القومية : ويهتم بدراسة النظام السياسي القومي ، فعلماء السياسة الأمريكيين يدرسون نظامهم السياسي ، وكذلك علماء السياسة المصريين يدرسون النظام السياسي المصري... وهكذا ، وذلك من أجل نشر تعميق الثقافة السياسية لدى المواطنين ، وإبراز الاتجاهات الثقافية والتراث الحضاري بما يحقق التنشئة السياسية ، وغرس قيم الولاء للوطن والنظام السياسي في مشاعر المواطنين وأحاسيسهم . كما أن ذلك يهيئ تدريباً مهنياً لممارسي السياسة وشاغلي الأدوار السياسية وغير ذلك بما لا يتأتى إلا بالمعرفة الكاملة الدقيقة للنظام السياسي القومي .

٤- علم سياسة الوحدات المحلية : ويطلق على هذا النوع الحكم المحلى ، أو علم السياسة المصري ، ويشمل دراسة الأنشطة السياسية وأساليب ووسائل صنع القرار على مستوى الحكم المحلى التي تنقسم إليها الدولة ، أو على مستوى الولايات في النظم الفيدرالية .

٥- الرأي العام : ويتناول هذا الفرع دراسة الرأي العام ، أو مجموعة الآراء التي يعتنقها المواطنون إزاء موقف أو سياسة معينة من خلال سلوك الاقتراع الذي يعد أكثر دلالة على التعبير عن ميول المواطنين وإتجاهاتهم ومشاعرهم ، ويدرس هذا الفرع كذلك تكون الرأي العام في أمور السياسة ووسائل التأثير فيه ، والقنوات التي يعبر بها عن نفسه كالصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما ووسائل الإعلام والرعاية ، وكذلك الأجهزة والمؤسسات التي تؤثر في الرأي العام وتتأثر به مثل : الأسرة ، والمدرسة ، والنادي ، والجامعة ، والحزب السياسي ، والاتحاد العمالي .

٦- الأحزاب السياسية وجماعات المصالح : وهى موضوع الدراسة في علم السياسة وهى تتمثل في المجتمعات الديموقراطية كوسائل لحل الصراعات وتمثيل المصالح المختلفة . كذلك تأتى كثيراً من النشاطات التي يُمارسها

المواطنون ، وتتم من خلال الأحزاب السياسية ، كذلك فإن الانتماء الحزبي يفسر السلوك الانتخابي .

أما جماعات المصالح أو جماعات الضغط فهي تعبر عن رغبات أو احتياجات أو مطالب قطاعات من السكان : وهى عامل مؤثر في السياسة .

٧- الإدارة العامة : وتتناول دراسة كيفية تنفيذ القوانين والقرارات ، ويعنى علم السياسة بالإدارة العامة باعتبارها العملية التي يتحول بها القرار إلي سياسة فعلية ، ويبين لنا هذا أهمية الدور أو الوظيفة التي تقوم بها الإدارة العامة بالنسبة لأداء النظام السياسي .

٨- النظرية السياسية : وهى تحليل الأفكار والحقائق الخاصة بعلم السياسة ووضعها في صبغة نظرية ، وهناك نظريات تفسر وتشرح ظاهرة الأحزاب السياسية أو السلوك الانتخابي ، أو أوجه الشبه والاختلاف بين النظم السياسية أو العلاقات الدولية بين دولتين أو أكثر [١] .

وهكذا يبدو فارقاً بين طبيعة الدولة وطبيعة المجموعات البشرية الأخرى، كالنقابة والقبيلة مثلاً فالدولة وحدها تتمتع بالسيادة – أي السلطة المطلقة ، أما المجموعات الأخرى فسلطتها ناقصة ، أو مستمدة من سلطة الدولة .

وهناك اتجاه آخر يرى أنه لا فرق بين الدولة من حيث كونها مجموعة بشرية ، وبين أية مجموعة أخرى كالنقابة أو القبيلة ، حيث تكون مظاهر السلطة في هذه المجموعات كلها واحدة ، وينحصر الفرق بين الدولة والمجموعات الأخرى في الكم لا في الكيف ، أما طبيعة هذه المجموعات جميعاً فواحدة [٢] .

وهكذا يركز علم السياسة على النظام السياسي . أما علم الاجتماع السياسي فهو فرع من فروع علم الاجتماع العام ، يقع بين حدود علم الاجتماع وحدود علم السياسة ، وهويتهم بدراسة الظواهر السياسية داخل إطار الظواهر الاجتماعية

١- د. السيد عبد الحليم الزيات . في السياسة ونظم الحكم ص ص ٤١ – ٤٥ .

٢ – أنظر د. السيد عبد العاطى السيد و محمد أحمد بيومي. علم الاجتماع ص ٣٢٩ .

ككل ، ودراسة العملية السياسية وذلك بربطها بالبناء الاجتماعي الكلى ، ويفسر العلاقة بين التدرج الاجتماعي والسلوك السياسي ، والعلاقة بين السلوك السياسي والسلوك الاجتماعي ، أو بين الشقاقات العنصرية والعملية السياسية ، ذلك أن النظام القانوني أو البيئة والجماعات السياسية لا يمكن فهمها إلا في ضوء علاقتها بنظام القيم وطرائق الحياة في المجتمع .

وعلى ذلك فإن علم الاجتماع السياسي يعتبر أن دراسة العمليات السياسية تقتضى بحثها في علاقتها بالظواهر السسيولوجية والسيكولوجية الأكثر عموماً ، كما يهتم بالأساليب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة على نحو معين في نطاق الجماعات أو فيما بينها ، كما يهتم بالصراعات الاجتماعية والسياسية ألتي تؤدى إلي التغير في توزيع القوة ، ذلك أن السياق المجتمعي يتضمن تغيرات هامة في المنظور الذي ينبثق عنه تحليل السلوك السياسي ، كما يهتم بتأثير النظام السياسي على اتجاه التغير الاجتماعي ، وكذلك أثر التغير الاجتماعي على النظم السياسية ، وأثر النظم السياسية المختلفة على النظم الاجتماعية الأخرى التي تتباين في نظمها السياسية ، فضلاً عن اهتمام علم الاجتماع السياسي بمشكلات الثقافة السياسية ، والتكامل السياسي والأسباب الاجتماعية للأزمات السياسية كالثورة والحرب الأهلية والتدخل العسكري في السياسة . وذلك كله على اعتبار أن هناك علاقة وطيدة بين ما هو سياسى ، وما هو اجتماعي [١] .

يعرفه لويس كوزر Louis Caser [٢] في كتابه " علم الاجتماع السياسي " بأنه ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي يهتم بدراسة الأسباب والنتائج الاجتماعية

1- See A . M . Orun , Introduction to Political Sociology p . p . 1 – 2 .
وانظر د. إسماعيل على سعد . علم الاجتماع السياسي – الجزء الثاني ص ٦٥ .
& See Gaston Bouthoul , Sociolgie de la Politique , p . 7 .
وانظر د. محمد عاطف غيث وآخرين ، مجالات علم الاجتماع المعاصر – أسس نظرية ودراسات واقعية ص ٣١٢ .

2- R . Bendix & S . M . Lispet , The fied of Political Sociology in Lewis A . Coser , Political sociology p . 1 .

لتوزيع القوة داخل المجتمعات ، أو بينها وبين المجتمعات الأخرى ، وكذلك دراسة الصراعات السياسية والاجتماعية التي تؤدى إلي تغيرات في توزيع القوة .

ويقول عنه غاستون بوتول [1] أنه يحلل سائر الظاهرات السياسية في علاقتها بالظاهرات الاجتماعية الأخرى .

وقد درس والتر بجهت من سنة ١٨٦٠ – ١٨٧٧ العلاقة بين الثقافة والشخصية وبين المؤسسات السياسية والسلوك .

وتناول بجهت في كتابه " الطبيعة والسياسة مفهوم " التطور Evolution " مركزاً على تطور المجتمعات ، والدور الذي لعبته المحاكاة ، التقليد Imitation في هذه العملية .

وبرز عالم الاجتماع الفرنسي جابريل تارد Gabriel Tard (١٨٤٣ – ١٩٠٤) في تناول موضوع المحاكاة والتقليد كظاهرة اجتماعية ، وفي رأيه أن النظام السياسي لأي مجتمع مرتبط بالأبنية الاجتماعية لذلك المجتمع ، وأكد كذلك على الأثر الاجتماعي لوسائل الاتصال الحديثة مثل : التلغراف ، والتليفون ، والكتب ، والصحف ، وفكر في عمل صلات بين وسائل الاتصال والفرد ، وأشار أيضاً إلي دور الصفوات كوسيلة لنشر الأفكار في المجتمع .

أما فلفريدو باريتو ١٨٤٨ – ١٩٢٣ ، فقد اهتم في كتابه " العقل والمجتمع " بالتعارض القائم بين أولئك الذين يملكون مقاليد السلطة ، أي الصفوة الحاكمة ، وأولئك الذين لا يملكون شيئاً ، أي الجماهير .

وقدم جايتانو موسكا (١٨٥٨ – ١٩٤١) في كتابه " الطبقة الحاكمة The Rulling Class " – الماركسية بقوله : " إن هذه الصفوة لا تصل إلي وضعها نتيجة لسيادة اقتصادية ن وأن التغير السياسى والاجتماعي كان نتيجة لتغير ودوران الصفوة بمعنى أنه لم يكن نتيجة عوامل اقتصادية .

---

١ – فاستون بوتول . علم الاجتماع السياسى ، ص ص ٧ – ١٠ .

ويرى جايتانو موسكا أنه في كل المجتمعات هناك طبقتان متميزتان بين الناس ، طبعة تحكم وأخرى تُحكم ، والطبقة الأولى عادة ما تكون أقل عدداً وأقوى سيطرة على الوظائف السياسية و أشد احتكاراً للقوة فضلاً عن تمتعها بالمزايا المصاحبة للقوة . أما الطبقة الثانية فهي الأكثر عدداً . والخاضعة لتوجيه وتحكم الطبقة الأولى . ومثل هذا التوجيه والتحكم يتخذ طابعاً تعسفياً أو عنيفاً على نحو معين . وكان موسكا يرى أن الفئة الأولى هي فئة منظمة ، أما الثانية فهي حتماً أغلبية غير منظمة (١) .

ويتبين من هذه التعريفات أن علم الاجتماع السياسي يركز على الاتفاق السياسي والشقاق وأسباهما الاجتماعية ، وكذلك العلاقات بين كل من البناء الاجتماعي والقوة السياسية ، وتحليل القنوات ، فضلاً عن دراسة الأساس الاجتماعي للجماعات السياسية مثل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ، والعلاقة بين التغير الاجتماعي والتغير السياسي والأساس الاجتماعي للأيديولوجيات السياسية ، وتأثيرات النظم الاجتماعية على السلوك السياسي ، مثل التنشئة السياسية والمشاركة السياسية (٢) .

ومن العلماء من عرف علم الاجتماع السياسي بأنه علم " القوة " ، وذلك باعتبار القوة قائمة وموجودة في أي جماعة بشرية سواء كانت هذه الجماعة صغيرة أم كبيرة ، حيث تمثل القوة ظاهرة عامة في المجتمعات الإنسانية ، وهى توجد في كل القطاعات النظامية وغير النظامية داخل المجتمع ، فهي توجد كاملة في الروابط والمجتمع غير النظامي ، ولا تتحول إلي قوة نظامية وسلطة إلا في التنظيم السياسي .

وقد ظهر علم الاجتماع السياسي أثر الاهتمام بالعلاقة بين الدولة والنظام السياسي والنظم الاجتماعية الأخرى ، فإذا كان النظام السياسي في الدولة ديموقراطياً ، فيكون لهذا صداه في الحياة المختلفة في هذا المجتمع ، فيتأثر بها التعليم

---

١ ـ أنظر يوتومور . الصفوة والمجتمع ـ دراسة في علم الاجتماع السياسي ص ص ٣ ـ ٤ .
٢ ـ إسماعيل على سعد . عولمة الديموقراطية بين المجتمع والسياسة ص ١٥ .

وحرية الرأي ... ألخ . فإذا قارنا بين أثر النظام السياسي في كل من النظم التربوية في ظل النظام الفاشي (إيطاليا) أو في ظل النظام الألماني النازي (هتلر) ، وبين أثر النظام السياسي على النظام التربوي في ظل الديموقراطية ، نجد أن النظامين الأولين تتجه فيها التربية إلي بذر بذور الخضوع المطلق ، وتقديس الشعارات ، وعدم إطلاق حرية الرأي ، والتعصب للجنسية ، والحث على كراهية الشعوب المعادية .

أما في ظل النظام الديموقراطي فتباح فرصة التعليم للأفراد وتبادل الآراء ، والأفكار ، والمناقشات ، ويشعر الفرد بذاته في المساهمة في الحكم ... ألخ [1] .

وإذا حاولنا الإجابة على السؤال : لماذا يختار الفرد الانضمام إلي حزب سياسى دون الآخر ، فإننا لا نستطيع الإجابة على هذا السؤال إلا بتحليل الثقافة السياسية في المجتمع ، واختلاف هذه الثقافة باختلاف الطبقات الاجتماعية ، ويظهر مفهوم التنشئة السياسية التي يعتبر أحد المفهومات الأساسية في علم الاجتماع السياسي ، وهو يشير إلي العملية التي بمقتضاها يتحد لإدراك الفرد وردود أفعاله واتجاهاته نحو الظواهر السياسية ، وجميعها تختلف من مجتمع إلي آخر – طبقاً لاختلاف الثقافة ، كما تختلف في المجتمع الواحد باختلاف الانتماء الاجتماعي والمستوى الاجتماعي الثقافي للفرد .

ويرى ليبست وبندكس Li Pset and Bendix أن علم الاجتماع السياسي يدرس الآتي:

١- السلوك الانتخابي في المجتمعات المحلية والأمة ودراسة الاتجاهات والآراء .

٢- القوة الاقتصادية وصنع القرار السياسي .

٣- أيديولوجيات الحركة السياسية وجماعات المصلحة .

---

١ – د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان . علم الاجتماع وميادينه ص ١٨٠ .

٤- الأحزاب السياسية ، والهيئات الطوعية ، ومشاكل الأوليجاركية ، والارتباطات السيكولوجية للسلوك السياسي .

٥- الحكومة ومشكلة البيروقراطية .

ومضافاً إلي ذلك فإن علم الاجتماع السبياسي يدرس بعض الموضوعات السياسية ذات الطابع الاجتماعي مثل : الرعاية ، وعلم الاجتماع الجريمة ، وإذا كان علم السياسة يدرس الحكومة كنوع خاص ومعين من النشاط الانسانى ، فإن عالم الاجتماع يدرس الحكومة من زاوية الضبط الاجتماعي وفي علاقتها بالعادات .

الباب الثاني

القوة

الفصل الثاني

القـــوة

استخدم الناس القوة للسيطرة على الآخرين . وقد شهدت مختلف بلـــدان العالم شخصاً واحداً يبرز من بين الملايين ، ويفرض سلطانه علـــى الآخـــرين ويخضعهم لإرادته سواء أكان ذلك عن رغبة أو رهبة .

ولقد جاءت الديموقراطية لتستبدل الملك بقلة متماسكة تملك مصادر القوة ما مكنها من التحكم في الآخرين والسيطرة عليهم ، بوساطة ما تملـــك مـــن مصادر المجتمع واستثمارها لصالحها ، مما يؤدى إلي زيادة قوتها .

هذا وتنـــزع طبيعة الإنسان إلي أن يكون في صراع مع شئ ما يخرج منه إما منتصراً أو مهزوماً ، ويتم الصراع في نطاق علاقة يكون فيها فرد أو جماعة مسيطر عليها ، والعلاقة هنا علاقة قوة .

ولقد كانت القوة وما زالت في جميع المجتمعات الإنسانية ، بل وفي مجتمع الحيوان تعطى الامتياز والشرف والهيبة والفوائد المادية والترف ، والصراع من أجل الحصول على هذه الامتيازات بشكل العامل الأساسي في حركة التاريخ .

ولقد ظهرت اتجاهان للصراع : الأول أفقي يحدث بين إنسان وإنسان ، أو جماعة وأخرى ، أو طبقة وطبقة من أجل الحصول على القوة . والثاني: رأسي يكون معارضاً أو مضاداً للقوة ، مثل صراع المواطنين مع الحكومة [١] .

ولكن ما هي القوة ؟ لقد استخدمت هذه الكلمة فيما يتعلـــق بالأشـــياء الجامدة ، فهي شكل من أشكال الطاقة Energy ، أو القوة المتاحة للاستخدام كالطاقة الميكانيكية المعينة كقوة الجاذبية ، والماء الجاري ، والريح ، والبخار ،

---

١ - د. إسماعيل على سعد . عولمة الديموقراطية بين المجتمع والسياسة ، ص ص ٤ ــ ٥.

والكهرباء ، وذلك كأشياء تتميز عن العمل اليدوي ، وهى تتمثل في فعل جسم في جسم .

فعلم الفيزيقا يعنى بعلاقة القوة بالحركة من ناحية ، وبعلاقات القوة بالسكون من ناحية أخرى ، وذلك باعتبار أن السكون في الأجسام إنما هو حالة من الاتزان التي عليها جسم يعمل بعامل قوة أو مجموعة من قوى خارجية تحول دون تحركه بعامل قوى آخر . فالقوة في العلوم الفيزيقية تعنى خاصية القدرة على إحداث أثر ما ، أو للإشارة إلي الخاصية الفعالة ، أو ما يميز أحد الأعشاب .

وفي مجال العلوم الاجتماعية وعلم السياسة استخدمت هذه الكلمة بمعاني مختلفة عبر التاريخ وتداخلت مفاهيم كثيرة مع مفهوم القوة ، فضلا عن الخلط بينها وغيرها من المفاهيم كالسلطة [1] ، والنفوذ ، والقهر ، والجبر ، والإكراه .

فقد استخدمت كلمة قوة كقدرة أو خاصية عام ١٣٢٥ م ، وهى القدرة على عمل أو إحداث شئ ما أو أي شئ ، أو هي القدرة على التأثير في شخص ما ، أو شئ ما ، فإذا زادت القوة في إحدى الجماعات ، فإنما يعنى ذلك فقدانها بالنسبة لمجموعة أخرى .

وإذا ما استخدمت هذه الكلمة ومعها أداة التنكير " a " ، أو استخدمت في صيغة الجمع Powers ، فإنها تعنى في هذه الحال إحدى قدرات الجسد Body أو العقل mind ، وقد تعنى الكلمة القدرة المستخدمة في اتجاهات أو مناسبات عديدة .

وفي عام ١٣٨٢ استخدمت بمعنى شخص أو جماعة أو شئ ، كالفرد أو الشئ الذي يملك أو يمارس القوة ، أو النفوذ ، أو الحكم .

1- R . E . Dawneses and j . A Hughes , Political Sociology , p . 7 .

وفي عام ١٤٨٠ استخدمت كلمة Power بمعنى الوثيقة Document التي تعطى السلطة القانونية ، أو أي بند فيها .

وفي عام ١٤٨٦ استخدمت الكلمة بمعنى القدرة القانونية ، والقدرة على العمل ، أو السلطة اللازمة لذلك ، وخاصة السلطة المخولة ، والتحويل أو الترخيص ، والسلطة القانونية النوعية التي تمنح لشخص أو أشخاص بصفة معينة .

وفي عام ١٥٩٢ م استخدم شكسبير لفظة Power في مسرحية روميو وجولييت في البيت الرابع في المشهد الثاني من الفصل الثاني ، قائلاً : وفي داخل القشرة الفضة لهذه الزهرة الضعيفة يسكن السم وقوة الدواء .

وفي عام ١٥٩٧ استخدمت لفظة Power بمعنى السيطرة على الآخرين، أو إمتلاك ناصية أمورهم ، هذا فضلاً عن استخدامها بمعنى الحكم والسيطرة والنفوذ والضبط والسلطة ، غير أنه عند استخدام كلمة Power بهذه المعاني لابد من أن تستخدم معها حروف الجر Of ، أو On ، أو Over ، وهي ترجع إلي أنواع من النفوذ أو التأثير بين الأفراد والجماعات ، من خلال التعامل والاحتكاك بينهم ، حيث يدفع أحدهم الآخرين لتنفيذ رغبته بوساطة المكافأة أو الإكراه .

ويتضمن الإكراه نوعين من السلوك ، الأول هو الحرمان من المكافأة ، والثاني يكون فيزيقيا ، والإكراه الفيزيقي يمثل الحالة التي تمارس بها القوة بصورة عارية ، وقد تكون الجزاءات سلبية والتخويف بها من الوسائل الهامة في ممارسة القوة .

ولكن استجابة الآخرين لتنفيذ رغبة الأقوى عن طريق الجزاءات السلبية أو حتى عن طريق النفوذ تتوقف على معرفة هؤلاء بقدرة هذا الشخص على إكراههم على التنفيذ إذا لزم الأمر ، أو على توقعهم لما يمكن أن يمارسه من قوة عليهم .

وقد استخدمت كلمة Power في عام ١٦٩١ في ترجمة " الكتاب المقدس " في الآيـــة : " By His Power and Wisdom he Luilt a temple " أي بقدرته وحكمته بنى معيدا ، واستخدم " جوك لوك " لفظة Power في كتابـــه Human Understanding عام ١٦٩٠ قائلاً : " أن القدرة هي واحدة مـــن تلك الأفكار البسيطة التي نتلقاها عن طريق الإحساس Sensation والــتفكير Reflection ، لأننا نلاحظ في أنفسنا أننا نتصرف ويمكننا أن نفكر ، وأننـــا نستطيع عند الإرادة أن نحرك أجزاء من أجسادنا بعد أن كانت ســاكنة ، وأن نلاحظ أيضاً الآثار التي يمكن أن تحدثها الأجسام الطبيعية في بعضها الــبعض الأمر الذي تدركه حواسنا في كل لحظة ، فنحن نصل إلي فكرة القدرة بهذين الطريقين .

وفي عام ١٨٣٣ استخدمت كلمة قوة Power بمعنى السيادة السياسية ، أو التأثير في حكومة أو سياسة بلد أو دولة ، لتعديل سلوكها أو الضغط عليهـــا فقد استخدمها " Alisen " [(١)] في كتابه " تاريخ أوروبا الحـــديث " الــذي أصدره عام ١٨٤٧ ، وذكر فيه أن : القوة Power ، والنفوذ Influence كانتا مقصورتين على طبقة واحدة ، وفي عام ١٨٤٩ أصبحت اللفظـــة لتشـــير إلي وجود حزب في السلطة أو الحكم ، كان يقال : الحزب صاحب الســـلطة أو الحزب الحاكم .

وتذكرنا هذه التعريفات بدراسة جاليليو للسكون في الطبيعـــة ودراســـة نيوتن للطاقة ، فعندما تتقابل قوتان من القوى الاجتماعية ، فالحركـــة الــتي تحدث تؤخذ على أنها دليل على ارتباطها بالأكثر قوة من القوتين المتقـــابلتين ، والقوة في هذه الحالة هي حركة مسببة بوساطة قوتين تلتقيان ، ويمكن تفسيرها بلغة الواقع ، أو مفهوم الإجبار ، على أن نضع في الاعتبـــار الاختلافـــات في

---

١ ـ أنظـــر د. إسماعيل على سعـــد . نظرية القوة ـ مبحـــث في علـــم الاجتماع السياسي ، ص ص ١٠٨ ـ ١٠٩ .

الأسس والوسائل التي عن طريقها تمارس القوة . كما أنها تشير بلغة الاستجابة أو الحركة إلي جزء من رد الفعل العضوي .

وتعتبر القوة موضوع علم السياسة ، فقد عرف ماكس فيبر ١٨٦٤[١] / ١٩٢٥ م ، السياسة بأنها محاولة اقتسام القوة ، أو محاولة التأثير في توزيع القوة سواء بين الدول أو بين الجماعات داخل الدولة .

ويعني هذا أن فيبر كان مهتماً بممارسة القوة وتبرير شرعية استعمالها ، ومفهوم الشرعية – عنده – يعنى القواعد التي على أساسها تمارس القوة وتكون مقبولة [٢] .

ويدل مفهوم القوة على عدة معاني ، فهو يشير إلي " قدرة فرد أو جماعة على التأثير وضبط سلوك الآخرين ، حتى لو لم يوافقوا على ذلك [٣] " وهو يشير كذلك إلي " المشاركة في عملية اتخاذ القرارات " [٤] . كما تعرف على أنها " القدرة التي تمكن من السيطرة على الناس ومن الضغط عليهم ورقابتهم للحصول على طاعتهم والتدخل في حريتهم وتوجيه جهودهم إلي نواح معينة[٥]، وهى القدرة على فرض الإرادة ، وحمل الناس على تحقيق رغبة ما ، أو تنفيذ سياسة معينة ، وهو نظام فرضه صاحب القوة الأكبر على فئة مغلوبة على أمرها بطريق العنف ، وذلك بغية تحقيق غايات وقيم سواء كان ذلك عن رضا واقتناع ، أم جبراً وقسراً .

والقوة ظاهرة عامة ومنتشرة في شتى المجتمعات الإنسانية ، وقاسماً مشتركاً بين مختلف القطاعات النظامية وغير النظامية في كافة المجتمعات ، وهى لا

1- Max Weber,Politics as a Voration , in from Max Weber ,Essays in Sociology , p . 78 .

٢ – د. عبد الهادي الجوهري . أصول علم الاجتماع السياسي . ص ٢٤ .

3 – H . D . Lasswell & A . Kaplan , Power and Society , p . 13 .

٤ – د. أحمد زكي بدوي.علاقات العمل والخدمة الاجتماعية العمالية.ص ص ٣١٢– ٣٢٢ .

5 – J . W . V . Zanden , Socilogy , p . 502 .

توجد فقط في صورة هلامية من قائمة أو هائمة ، ولكنها تتبلور وتتجسد عادةً في تكوين بنيوى محدد يتألف من أفراد وجماعات داخل كل نظام نوعى مفرد.

وتعطى القدرة في جميع المجتمعات الإنسانية ن بل في مجتمع الحيوان لمن يمتلكها مكاسب وإمتيازات ، فهي تعطي الشرف والهيبة واللذة .

ويطلعنا التاريخ على انتصار مبدأ القوة ، فالقلة صاحبة القوة تملك القوة باستمرار ، وهى تحاول عبر التاريخ ابتكار الوسائل التي تمكن من ذلك ، سواء أكان ذلك بوسائل فكرية أو بوسائل تكنولوجية [1] أو بالوسائل القهرية ذات الطابع الشرعي ، أو بالترويج لنفسها عن طريق الدعابة والتلاعب بالشعارات التي تخدع بها العامة في المجتمع الحديث .

وفي المقابل تحاول الكثرة التخلص من سيطرة القلة ، وما تاريخ البشرية في حركته الدائمة والدائبة إلا محاولة بين هؤلاء وأولئك ، محاولة من الخاضعين للتخلص من الخضوع وامتلاك القوة -التي حتى إن تمكنوا من امتلاكها ترجع مرة أخرى إلي قلة منهم سواء رضوا أم لم يرضوا ومحاولة من القلة فرض سيطرتها .

فلقد شهدت مختلف أصقاع الأرض شخصاً واحداً يبرز من بين الملايين ، ويفرض عليهم سلطانه ويخضعهم لإرادته سواء أكان ذلك عن رغبة أو رهبة ، ولهذا لم تكن نفوس الناس من طاعة وخضوع للقوى التي تحكمهم ، ولهذا يقدس اليابانيون الإمبراطور ، كذلك ألهّت شعوب فجر التاريخ ملوكها ، وقد ساد الاعتقاد برهبة الحاكم بين أبناء الحضارات القديمة كاليونان والهنود والمصريون وغيرهم . فقد آمن المصريون القدامى بأن ملوكهم هم الإله رع ، واتخذ الأباطرة الرومان لأنفسهم ألقاب الآلهة .

وعبر التاريخ كانت غالبية الحكومات في أيدي جماعة أو طبقة حاكمة ، وشكلت العبودية ، وكانت ظاهرة واسعة الانتشار في غالبية الحضارات ،

1 – K . Gallraith , The New Industrial State , p p . 94 – 105 .

وبين غالبية الشعوب ، بحيث أصبح من اليسير دائماً تملك القوة بواسطة الجماعات المسيطرة وتتجلى القوة في إطار علاقة ما ، وهى دائماً نسبية إذ لا تظهر قوة الفاعل actor أو ضعفه إلا إذا دخل في علاقة ما ، فإذا ما اشترك في علاقة مع فاعلين آخرين ذوي قوة تفوق قوته يصبح هو – أي الفاعل – في موقف ضعف ، والعكس بالعكس ، وهذا هو معنى النسبية في علاقات القوة .

والقوة موجودة بنفس القدر ، وهى تحافظ على وضع أو أوضاع راهنة ، فهي تصور حالة من الانحراف التي عليها علاقات مجموعة من قوي سياسية معينة . والسلطة السياسية كقوة عليا هي أداة التكامل السياسي في داخل المجتمعات السياسية باعتبارها أداة لتحقيق الانسجام بين قواه المختلفة ، وذلك بعامل احتكارها لأدوات العنف في المجتمع ، وتجريد ما عداها من قوي أخري من هذه الأدوات .

وقد تكون القوة معممة generalized Capacity، فإذا ما تساوى الطرفان الداخلان في علاقة ما ، في القوة من الناحية الشكلية في حدود هذه العلاقة ، فإن الطرف الذى يحظى بقدر أكبر من القوة في علاقات أو بمجالات أخرى قد يكسب ذلك قوة أكثر من الناحية الشكلية في هذه العلاقة .

ولتفسير ذلك نذكر أنه قد يتساوى طرفان داخلان في علاقة ما في الناحية الاقتصادية ، غير أن أحد هذين الطرفين قد يتمتع بامتلاك مصادر قوة في نواحي أخري غير الجانب الاقتصادي ، فذلك ولا شك يكسبه قوة أكثر في العلاقة الاقتصادية .

وتدور وظيفة الدولة الحديثة على أساس القوة ، فهناك سيداً ومسوداً ، ومن ثم هناك من يأمر ، ومن يطيع ، وهى تمارس من خلال القانون ، وذلك يعنى إحلال حكومة القانون محل حكومة الأفراد ، أي إحلال الحكم المنتظم تنظيماً قانونياً مسبقاً محل الحكم الشخصي . ومؤدى هذا الاعتماد على التنظيم القانوني للقوة ، دون القانون في حد ذاتها .

ويتوقف قيام البناء السياسي ، واستمراره ، كما يتوقف بناء السلطة على مقدار ما هو متاح لهما من مصادر القوة ، وكفاءة كل منهما في ممارسة هـذه القوة بالعقل ، وما يرتبط بذلك من قدرة على إصـدار القـرارات الملزمـة ، وتوقيع الجزاءات الرادعة إذا ما دعت الحاجة إلي ذلك [١] .

ويتضح عنصر القوة من خلال إتخاذ القرارات حيث يظهر الفعـل في أي نسق إجتماعى عندما تتحول القرارات إلي فعل من جانب من هم في مواضـع القوة ، أو أولئك الذين يملكون القدرة على التأثير في غيرهم من الأفراد .

وتتخذ القوة أحد مظهرين رئيسيين ، هما : السلطة Authority ، والنفوذ Influence ، والسلطة هي قوة نظامية وشرعية في مجتمع معين ترتبط بمنصـب أو مركز رسمي يمثله الفرد أو تشغله الجماعة ، ويعترف به المجتمع ، ومـن ثم يخول صاحب حق إصدار قرارات لها صفة الإلزام بالنسبة للآخرين ، ويمنحـه بالتالي حق توقيعُ الجزاءات والعقوبات على المخالف منهم .

ولكي يمارس شخص ، أو جماعة القوة على الآخرين ، لابد أن يحـرمهم من عدد من الاختيارات لإشباع حاجاتهم ، ومن يجبرهم علـى أن يـذعنوا لأوامره كشرط للحصول على ما يحتاجونه . ولكي يتمكن من ذلك فلابد أن يكون حائزاً على مصادر القوة بحيث يضمن استمرار تفوقه عليهم ، وتضـمن له في الوقت نفسه دوام إذعانهم إلي أوامره .

ويحاول من يمتلكون القوة داخل المجتمع إغلاق أي مدخل لها تستطيع أي جماعة الوصول منه إلي موقع الممارسة ، خاصة بالنسبة للتنظيمـات الكـبرى كالاتحادات العمالية وأحزاب الطبقة العاملة في المجتمعات القربية ، ومن ثم لابد أن تقاتل هذه الجماعات في مواجهة القوة المسيطرة ، ونجاح هـؤلاء يهـدد هؤلاء الذين يمثلون مواقع الصفوة .

---

١ ـ انظر د. السيد عبد الحليم الزيات . في سوسيولوجيا السلطة ـ الطبقة ، القوة ، الصفوة ، ص ص ١١٧ ـ ١١٨ .

ومع ذلك " فهذه " القوة ليست هي القوة الوحيدة في المجتمع الكلى، وإنما تتعايش معها وفي إطارها قوى جماعات الضغط الأخرى .

ولا شك أن الجماعة التي لا تستند إلي القوة ، تفقد مقومات وجودها القانونية والمعنوية معاً . فهي جماعة مشروعة قانوناً تقوم على الغضب والعدوان ، إذ تجمع الأفراد رغماً عن إرادقم جميعاً ، أو رغبة عن إرادة الأكثرية ما تجعل سلطاقا غير ملزمة وقوانينها باطلة لا يعمل بها . وهى جماعة غير جديرة بالاحترام ، لأها تنكر على الأفراد الحرية ، وحق الاختيار ، وبذلك قمدد القيم والمعنويات معاً .

وتعتمد مدرسة القوة على حاجات الناس وتطلعهم إلي ما تقدمه هذه القوة من فوائد سواء كانت فوائد مادية أو غير مادية ، والصراع بين الأقوى ، والذي يسعى دائماً لزيادة قوته ، وبين هؤلاء الذين يمارس عليهم قوته تتركز حول الآتي : -

مصادر القوة المتاحة للخاضعين ، فإذا كانت مصادرهم كافية للحصول على ما يحتاجون إليه من منافع ، يصبحون في موقف يعفيهم من الخضوع لقوة هؤلاء الأقوياء ، ولكن مصادر كل فرد من الخاضعين على حدة ليست كافية لتحقيق هذا الغرض ، ومن ثم تكمن العلة في تجميع مصادر جميع الخاضعين الذين يحاسبون الفرد أو الجماعة القوية لكي يستحوذون على ما يحتاجون . ويتم ذلك في الغالب عن طريق امتلاكهم لمصادر القوة السياسية .

ويتمثل الاهتمام الثاني في البدائل المتاحة للخاضعين للحصول على ما يلزمهم من منافع ، فالمنافسة بين الأقوياء إن كانوا أكثر من جماعة تقوى استغلال الخاضعين ، بينما يزيد الاحتكار نفوذ الأقوياء ويتمم هذان النوعان من الصراع بعضهما البعض ، والمسألة في كلا الحالتين تتوقف على درجة التجمع المتبادل للتنظيم ، وذلك لمنع المنافسة الحرة ، وفي الوقت الذي سوف

يسخر فيه تنظيم الذين لا قوة لهم لمصادر الأقوياء من ناحية ، سوف يحتكر تنظيم الأقوياء الوفاء باحتياجات المجتمع من ناحية أخرى .

أما الجانب الثالث فيتمثل في الجانب السياسي ، حيث يستخدم القهر الفيزيقي في الصراع ضد القوى القائمة على المصادر المتفوقة ، ويكمن الأساس هنا في الصراع على استخدام شرعية القهر بوساطة الدولة في تنظيم التكامل المتبادل بين المتصارعين ، والحد من تلك القوة التي تقوم على القوة الاقتصادية.

ويدور الاهتمام الرابع حول الصراع الأيديولوجي بين القيم الاجتماعية التي تسود الجماعات الاجتماعية داخل نطاق المجتمع الواحد . فعندما تظهر عدم القدرة أو تقاعس ممتلكي القوة عن الوفاء بحاجات الخاضعين ، تنمو الإيديولوجية الراديكالية ، وتتزايد مما يقوي من اتجاه المعارضة لدى الخاضعين ، وبالتالي تتشكل في النهاية حركة اجتماعية تزحف نحو مواقع القوة ، فإن نجحت في مسعاها تصبح هي صاحبة الحق في إكراه المجتمع ، وتحتكر شرعية ممارسة القوة . وتستنتج من هذا أن القوة هي تلك المصادر التي تتيح لفرد ما أو جماعة ما امتلاك اتخاذ القرار أو صنعه ، مما يؤثر على سلوك أعضاء المجتمع فرادى أو جماعات .

وتستمد القوة فيما يقول بعض الباحثين عن شخصية الفرد ذاته ، وما يتحلى به من شمائل أخلاقية ، ومواهب عقلية ، وقدرات تنظيمية ، تفوق ما لدى غيره من الأفراد ، وتجتذب الجماهير وتدفعها إلي الانصياع لمشيئته والإذعان لأوامره ونواهيه [1] .

وتشتق القوة كذلك من المكانة الاجتماعية للفرد أو الجماعة — سواء كانت هذه المكانة وليدة مركز اجتماعي مرموق ، أو منصب قيادي متميز (سيأسى ، حكومي ، ديني ، عسكري ، فني ، علمي ، .... ألخ) ، أم نتاجاً

---

1 – See M . Weber , the Theory of Social and Economic Organization , p . 328 .

لامتلاك ثروة مادية ، أم محصلة لاحتكار القدرة العسكرية ، أم نتيجة للسيطرة على وسائل الاتصال والإعلام [١] .

ومصادر القوة ، ووسائل الحصول عليها كثيرة ومتعددة ، وهى تكمن في مركزية موقع الصفوة الحاكمة في المجتمع ، فهي في مركز الوسط ؛ مما يمكنها من تجميع المعلومات . وعلى هذا الأساس فهي ترى وتسمع ما لا تراه أية مؤسسة اجتماعية أخري ، الأمر الذي يؤدى إلي قيام مستودع للمعلومات إزاء كل ما يدور في المجتمع ، وغير متاح إلا لها .

وهى تكمن كذلك في المكانة الاجتماعية ، وقد تكون المكانة وليدة منصب حكومي ، فالمنصب الحكومي قد يكسب صاحبه مكانة اجتماعية ، ويمده في نفس الوقت بالقوة ، فيصبح له ما يمكن أن نسميه بقوة " المنصب " ، أو القوة البيروقراطية .

وقوة صاحب المنصب الحكومي ، أو الموظف هنا تشبه قوة المتخصص الذي يستغل معرفته للسيطرة على الآخرين ، فالمناصب الإدارية والتنفيذية تعد أهم المناصب في تنظيمات العصر الحديث ، فهي تعتبر – أي الوظيفة أو المنصب مصدراً هاماً من مصادر القوة ، إلا أن قوة من يتولى رئاسة تنظيم ما – تفوق كثيراً قوة الموظف المتخصص ، وتتفاوت قوة رئيس التنظيم وفقاً لنوع التعليم الذي يرأسه وتبعاً لكبره أو صغره [٢] .

وتستمد المكانة الاجتماعية كذلك من الثروة ، وهى كل ما يتعلق بالنقود والملكية ، وما إلي ذلك من مصادر .

والسلطة مصدر آخر من مصادر القوة ، وهى تشير إلي قوة الصفوة الرسمية ، أو هي قوة الصفوة الشرعية ، والقوة الشرعية تأمر وتمنع وتمنح وتؤمن

---

١ – روبرت م . ماكيفر . تكوين الدولة . ص ص ١١٣ – ١٢٥ .

2 – See R . Maciver , The Web Government , p . 88 .

وتضمن ، والسلطة عن ممتلكات الصفوة الحاكمة ، مع تباين مستواها ومداها، إذ أن ممارستها تختلف من موقف إلي آخر .

والتنظيم هو المصدر الرابع من مصادر القوة ، وهو يشير إلي امتلاك الدولة لعدد من الأفراد تختلف مهاراتهم ، بدءاً من العمال والجنود ثم الخبراء ، والبيروقراطيون ، بالإضافة إلي الأراضي والمباني والمواد والمعدات ، وهذه كلها منظمة وفق إجراءات معينة ، وتستخدم الحكومة من هذه التنظيمات ما هو ملائم لكل موقف . وفي كثير من الظروف والأحوال يكون التنظيم حلقة أساسية وهامة من حلقات السيطرة لدى الصفوة الحاكمة . والتنظيم وما يملكه من تدرج هرمي يمثل المصدر الأساسي بين مصادر الضبط والسيطرة [1] .

١ ـ أنظر د. إسماعيل على سعد . الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع . ص ٤٩ .
وانظر د. إسماعيل على سعد . المجتمع والسياسة دراسات في النظريات والمذاهب والنظم . ص ص ٣٥ ـ ٣٦ .

الفصل الثالث

القوة من الناحية التاريخية

يتفاوت حظوظ الناس من القوة . فالحياة الأولى التي عاشها الإنسان خضع الأضعف للأقوى ، أو لإخضاع الأقوى للأضعف ، وكان هذا النوع من القوة لا يعرف حدوداً يلتزمها أو ضوابط يراعيها .

هذا وتتغير الأسس التي تقوم عليها القوة من عصر إلي عصر ، ومن جيل إلي جيل . فظروف الحياة تفرض على الناس السعي دائماً إلي التفوق ، وتفرض على من يقدر له منهم أن يمارس القوة ، أن يصرف جل همه وتفكيره إلي ذلك النوع من التفوق الذي يصل به إلي مواضع القوة . لذلك سعى الإنسان إلي النفوذ الذي يمكنه من ممارسة القوة التي تصل بمن يمتلكها إلي موقع السيطرة .

هذا و لم يكن الصراع على امتلاك القوة وليد عصر معين أو مجتمع معين ، وإنما قام منذ قامت الجماعة والبشرية الأولية ، فالصراع على تولى الحكم هو صراع من أجل القوة ، ونستشهد على ذلك بالعودة إلي تاريخ "مصر القديمة " حيث ظهر أول صراع منظم من أجل القوة في التاريخ ، حينما أقام الملك "مينا" أول وحدة قومية بين الوجه البحري والوجه القبلي ، ونصب نفسه ملكاً على الوجهين [1] .

وأكد الفلاسفة السوفسطائيون القدامى أمثال " كاليكليز " و "جورجياس" و " ثراسيما خوس " واقعية وديناميكية " القوة " .

فقد رأى **ثراسيما خوس** أن العدالة ليست إلا مصلحة الأقوى ، بل هي منفعة وصالح الأقوى في كل مكان ، فهى مصلحة الحكم القائم ، ولما كان من

---

١ ـ أنظر د. عبد المجيد محمد الحفناوى . تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية . ص ص ٨٩ ـ ٩٠ .

المفروض أن الحكومة بالضرورة هي الأقوى ، والنتيجة المعقولة هي أن مبدأ العدالة واحد في كل شئ ، وهو صالح الأقوى .

وقد أخذ العديد من الفلاسفة من أمثال أفلاطون ، وأرسطو ، وشيشرون (قديماً) ، وميكيافيللى ، وهوبز ، ولوك ، وماركس ، ولاسكى (حديثاً) بواقع القوة [١] .

أفلاطون

أكد أفلاطون أن المحرك الأول للتغير الاجتماعي هو الصراع الداخلي في الطبقة الحاكمة ، أي صراع المصالح ، ولا سيما المصالح المادية بين الحكام [٢] .

والعدالة عند أفلاطون هي عكس ما أورده ثراسيما خوس ، فهي عند أفلاطون مجموعة الفضائل التي تنظم الحياة البشرية الخاصة والعامة وتتضمن الخير الأسمى للدولة ولأفرادها ، وذلك من أجل مصلحة الدولة ، أي من بيدهم القوة ، وهم الطبقة الحاكمة ، وهؤلاء لا يكونون إلا من الفلاسفة والحكماء الذين تلقوا قسطاً وافراً من المعرفة ، واكتسبوا الفضيلة واتسعت آفاقهم ، فهم لا يفعلون إلا ما هو خير وعادل ، وهم وحدهم القادرون على تخليص البشرية من الشرور والآثام .

وانطلاقاً من ذلك فإن انصراف الحاكم عن القانون ليس نتيجة الهوى في نفسه ، وإنما نتيجة منطقية لكونه فيلسوفاً ، ولأن المعرفة العلمية لها السيادة دائماً على الرأي ، وبالتالي ليس هناك أي مبرر لاحترام القوانين ، ذلك الاحترام الذي يحيله إلي سلطة سيادية في الدولة .

وبذلك تكون المدينة عادلة ، حيث تكون الطوائف والطبقات محددة غير قابلة للتغير ، وحيث يلزم كل فرد مكانه الملائم له ، وحين يقبل الناس مبدأ

1 – F . Hunter , Community Power Structure , A Study Decision Makers , p . 3 .
2 – See Popper , The open Society and Its Enemies , p . 40 .

الطبقة الحاكمة ، والامتياز الطبقي ، وحين يكون كل فرد رجل الدولة معلما، فلا يتولى السلطة إلا أهل العلم والفلاسفة [١] .

أرسطو

بحث أرسطو ١٥٨ دستوراً لبعض المدن اليونانية القديمة ، وحاول عن طريق هذه الدراسة استنباط قواعد وقوانين خاصة بالحياة السياسية في المجتمع الإنساني . وصنف الأنساق السياسية إلي الملكية والارستقراطية والديموقراطية ، وذلك على أساس عدد المواطنين الذين عليهم أن يحكموا ، فإذا كان العدد قلة يكون الحكم ارستقراطيا ، أي أوليجاركية ، أما إذا كان الحكام كثرة أو أغلبية فإن الحكم يكون ديموقراطياً .

واعتبر أرسطو أن كمية ومقدار " قوة " ونفوذ النسق السياسي تعتمد على مقدار الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية لا تمثل " القوة " في كل نسق .

وفي ظل الديموقراطية أو الأرستقراطية والأوليجاركية يستحوذ شخص أو أكثر على السلطة ، وهى تقوم على عدم المساواة في المولد والقوة والثروة ، ففي ظل النظام الأوليجاركى – مثلاً – يحكم أغنياء المجتمع ، وفي ظل الديموقراطية يحكم فقراء المجتمع ، وفي ظل الحكومة الجمهورية يباشر الشعب أمور الدولة ، ولهذا وجد أن الحل هو في إنشاء دولة مثالية تحقق سيادة القانون، ويسود العقل بدون أن ينحرف بتأثير العاطفة أو الهوى .

وهذا الشكل من الحكم شكل عملي متوسط يتولد عن تجنب التطرف في الديموقراطية أو في الأوليجاركية سماه أرسطو " البوليتا " أو الحكومة الدستورية، وهو شكل مختلط من الدستور ينبع من الجمع بين العناصر الصالحة في الديموقراطية والأوليجاركية معاً ، وأساسها الاجتماعي هو وجود طبقة متوسطة قوية تتألف من أولئك الذين هم ليسوا أغنياء جد الغنى ، ولا الفقراء

---

1 – See G Sabine , A History of Political Theory , p . 55 .

غاية الفقر ، وهذه الطبقة هي التي تستطيع أن تنقذ الدولة ، وهى تتبع المبـــدأ العقلاني .

القوة عند الرومان القدامى

ماركوس توليوس شيشرون (١٠٦-٤٣ ق.م)

يرى شيشرون أن سلطة الدولة تنبثق من قوة الأفراد أجمعين ، ما دامـــت أنها بقدراتها ملك الناس أجمعين ، فالأفراد يكونون بمثابة منظمة تحكم نفســـها بنفسها ، وتملك بالضرورة القوة اللازمة لحفظ كيانها واستمرارها في البقاء .

ويضيف شيشرون أن استخدام القوة السياسية استخداماً سليماً وقانونيـــاً هو في حقيقته استخدام لقوة الناس مجتمعين ، وأن الموظف العام الذي يمـــارس استخدام هذه القوة ، إنما يعتمد على ما لديه من السلطة المخولة إليه من الناس والقانون .

القوة في الفكر الإسلامي

استخدم القرآن الكريم في الإسلام مصطلح القوة بمعنى القدرة العقليـــة ، والجد والاجتهاد ، يقول الله سبحانه وتعالى : " **إن القوة لله جميعـــاً ، وأن الله شديد العذاب** " (سورة البقرة من الآية : ١٦٥) ، فـــالقوة هنـــا القـــدرة والغلبة، وهى لله ، وأنه شديد العقاب .

ويقول سبحانه وتعالى لآل موسى : " ... **خذوا ما آتينكم بقوة واسمعوا، قالوا سمعنا وعصينا وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم** .. " (البقرة : ٩٣)، أي خذوا ما أتيناكم بجد واجتهاد ، وما يؤخذ بقوة يعطى بقوة ، والأخذ بقوة يدل على عشق الآخذ للمأخوذ ، وما دام المؤمن يعشق المنهج فإنه ســـيؤدى

مطلوباته بقوة .. والإنسان دائماً عندما يأخذ شيئاً لا يحبه فإنه يأخذه بفتور وتهاون [١] .

ويقول عز وجل عن الذين كفروا : " **أو لم يسيروا فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانوا أشد منهم قوة وآثارا في الأرض فأخذهم الله بذنوبهم وما كان لهم من الله من واق ، ذلك بأنهم كانت تأتيهم رسلهم بالبينات فكفروا ، فأخذهم الله إنه قوى شديد العقاب**"(غافر : ٢١ – ٢٢).

ويعنى أو لم يعتبر المشركون في أسفارهم بما يرون من آثار المكذبين ، فلينظروا ما حل بالمكذبين من العذاب والنكال ، فإن العاقل من اعتبر بغيره ، فقد كانوا أشد قوة من هؤلاء الكفار من قومك ، وأقوى آثاراً في الأرض من الحصون والقصور والجند الأشداء ؛ ومع هذه القوة العظيمة والبأس الشديد أهلكهم الله بما كذبوا الرسل ، أهلكهم الله إهلاكاً فظيعاً بسبب إجرامهم وتكذيبهم رسل الله ، وما كان لهم من أحد يرفع عنهم عذاب الله ، ولا يقيهم من عقابه ، فكفروا مع هذا البيان ، وأهلكهم ودمَّرهم ، فهو تعالى قوى لا يقهر ، ذو قوة عظيمة وبأس شديد ، فعاقبه شديد لمن عصاه ، وعذابه أليم وجيع ، أعاذنا الله من عقابه وأجارنا من عذابه [٢] .

ويقول سبحانه عز وجل : " **وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شئ في سبيل الله يوفَّ إليكم وأنتم لا تظلمون** " . (الأنفال : ٦٠) .

وهكذا أمرنا الله سبحانه وتعالى أن نعد لقتال الأعداء جميع أنواع القوة : المادية ، والمعنوية . قال الشهاب : وإنما ذكر القوة هنا لأنه لم يكن لهم في بدر استعداد تام ، فنُبهوا على أن النصر من غير استعداد لا يتأتى في كل زمان

١ – محمد متولى الشعراوى . الجزء ٦ ، ص ٤٧٨ .
٢ - محمد على الصابونى . صفوة التفاسير ، المجلد الثالث ، ص ٩٨ .

(تفسير القرطبى ٨ / ٣٢) ، واستخدموا الخيل التي تربط في سبيل الله ، فتخيفون بتلك القوة الكفار أعداء الله وأعداءكم ، وترهبون به آخرين غيرهم، قال ابن زيد هم المنافقون ، وقال مجاهد : هم اليهود من بنى قريظة ، والأول أصلح لقوله : " **لا تعلمونهم الله يعلمهم** " ، أي لا تعلمون ما هم عليه من النفاق ، ولكن الله يعلمهم ، وما تنفقوا في الجهاد وفي سائر الخيرات ، تُعطون جزاءه وافياً كاملاً يوم القيامة ، أي لا تنقصون من ذلك الأجر شيئاً [١] .

ويقرر **ابن خلدون** في مقدمته أن الاجتماع الإنساني ضروري ، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم أن الإنسان مدني بالطبع ، أي أنه لابد له من الاجتماع الذي هو المدينة ، وهو معنى العمران ، وبيانه أن الله سبحانه خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقائها إلا بالغذاء وهداه إلي التماسه بفطرته ، وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله . إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة على تحصيل حاجته من ذلك الغذاء .. وكذلك يحتاج كل واحد منهم أيضاً في الدفاع عن نفسه إلي الاستعانة بأبناء جنسه ... فلابد في ذلك من التعاون عليه بأبناء جنسه ، وما لم يكن هذا التعاون فلا يحصل له قوت وغذاء ولا تتم حياته ... ولا يحصل له أيضاً دفاع عن نفسه ويبطل نوع البشر .....

ثم هذا الاجتماع إذا حصل للبشر وتم عمران العالم فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض بما في طبائعهم الحيوانية من العدوان والظلم ، وليست السلاح التي جعلت دافعة لعدوان الحيوانات العجم عنهم كافية لأنها موجودة لجميعهم فلابد من شئ آخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض ولا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم والهاماتهم فيكون ذلك الوازع واحداً منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد بغيره بعدوان وهذا هو معنى الملك .

---

١ ـ محمد على الصابونى : صفوة التفاسير . الجزء الأول ، ص ص ٥١١ ـ ٥١٢ .

ويعنى ذلك أن الاجتماع الإنساني يستتبعه حتماً (الملك) أي الحكم من ناحية، والانقياد من ناحية أخرى ... ويعود ابن خلدون فيقول إذا كان بعض الحيوانات يتسم بطابع الحكم والانقياد مشاركاً بذلك الاجتماع الإنساني طابعه السياسي ، فإنما يكون ذلك بالنسبة للحيوانات بمقتضى النظرة والهداية أي بمقتضى الغريزة ، لا بمقتضى الفكرة والسياسة [١] .

ويعبر ابن خلدون عن ذلك بظاهرة السلطة السياسية كظاهرة حتمية في المجتمع ، وأن كل مجتمع هو بالضرورة سياسي ، ولم يفصل ابن خلدون بين السياسة والأخلاق ، بل اعتبر الأخلاق هي الهادي للسياسة . وذهب إلي القول بأن الأخلاق في سياسة الدولة تكسبها قوة .

ويضيف ابن خلدون أن السلطة تنبعث من القوة ، وهى تتسم بالعصبية والشوكة ، حيث تكون لدى الجماعات التي تتسم بالشجاعة والترابط والوحدة ، والصبر على الشدائد ، وتتحقق هذه الصفات عند الجماعة التي تعيش على البداوة والتقشف ، ويتمثل ذلك في الغزوات الكبرى التي حدثت في التاريخ على يد الجماعة التي تعيش على البداوة أو شبه البدواة كالجرمان والهون والعرب والمغول والتتار والنورمانديين .

وربط ابن خلدون بين الدين وقوة الدولة وسعتها ، ويقول : أن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على العصبية ، وأن الدولة التامة الاستيلاء لعظمة الملك أصلها الدين [٢] .

---

١ ـ د. محمد طه بدوى . أصول علم السياسة ـ علم أصول السياسة ـ دراسة منهجية . ص ص ٥٣ ـ ٥٤ .

٢ ـ د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان . الفلسفة الاجتماعية والاتجاهات النظرية في علم الاجتماع . ص ٩١ .

النظريات التعاقدية في القرنين السابع عشر والثامن عشر

وقد حمل لواء هذه النظريات الفيلسوفان الإنجليزيان " توماس هـــوبز " و "جون لوك " ، ثم بعد ذلك الفيلسوف الفرنسي " جان جاك روسو " .

توماس هوبــز :

اعتبر توماس هوبــز أن القوة - أكبر قدر من القوة – هي أعلـــى دافـــع محرك للإنسان ، ورأى أن المجتمعات قبل أن تصل إلي مرحلة الحياة الاجتماعية وقبل وجود الدولة مرت بمرحلة كانت تعيش فيها على الطبيعة The State of Nature . وكانت مرحلة لا تطاق ، تتسم بالوحشية ، ويحددها قانون الغابة ، فليس هناك صواب أو خطأ ، حسن أو قبيح ، عدالة أو لا عدالة ، إذا انطوت الحياة على الغدر والتربص ، كانت حالة حرب جميع الناس ضد جميع الناس ، وكانت الغلبة للأقوياء ، والهزيمة والهوان للضعفاء .

ويضيف إن حرباً كهذه تحول دون صناعة أو تجارة أو زراعة أو فلاحة ، ودون العلم والأدب والرفاهية ، ودون الحياة كلها . ويرجع هذا إلي الافتقـــار إلي وجود قوة عليا (الدولة) توجه المجتمع وتضع المعايير [١] .

ولما سئم الناس حالة الحرب ، فكروا في أن يعقدوا معاً عقداً ، ويســـلموا طواعية كافة حقوقهم الطبيعية إلي شخص منهم يحكمهم . ومن هنا نشـــأت فكرة الدولة ، وهذا الشخص لم يكن طرفا في العقد ، وبالتالي ليس لهم الحـــق في الثورة ضده ، حتى لو كانوا غير راضين عـــن سياســـته . ويمـــارس هـــذا الشخص السلطان على الأفراد بواسطة القوة العسكرية . ولهذا يعتبر تومـــاس هوبز من أنصار الحكم المطلق .

---

1 – See Paul Site , Control and Constraint , An Introduction to Sociology , pp . 287 – 288 .

في القرن التاسع عشر

وفي القرن التاسع عشر ركزت العلوم الطبيعية على مفاهيم الحركة، والجاذبية التي لم تكن إلا مظهراً من مظاهر القوة، وفي عصر احتدم فيه الصراع بين الأمم والدول كانت القوة وما زالت تعتبر الضمان الوحيد في مواجهة الفناء.

أورد **الكسيس د. توكوفي** (١٨٠٥ — ١٨٥٩) في كتابه : " عن الديموقراطية في أمريكا " (١٨٣٥)، أن مصادر القوة السياسية الحديثة يوجهها الاتجاه البيروقراطي والمركزية، ولم ير توكوفي أن الديموقراطية تقوم على نسق للحرية، وإنما رآها على أنها نسق للقوة. فالحرية — عنده — هي الحصانة من القوة، والديموقراطية شكل من أشكال القوة، وهى بالإمكانية، أعظم قوة وأبلغ أثراً من أي نظام سابق للحكم السياسي.

أما **فلفريدو باريتو** (١٨٤٨ — ١٩٢٣)، فقد أعطى القوة معنى أكثر تركيزاً في استخدامها، وذلك لانتهائه إلي فكرة الصفوة والصفوة الحاكمة Ruling Elite على وجه التحديد، التي تملك القوة ومصادرها في المجتمع وهى تتحكم في مقدرات المجتمع.

في القرن العشرين

القوة عند ماكس فيبر (١٨٦٤ — ١٩٢٠)

يرى ماكس فيبر أن مفهوم القوة من وجهة نظر علم الاجتماع بالغ الشمول ؛ حيث أن كل ما يمكن تصوره من القدرات عند شخص ما وكل ما يمكن تصوره من تراكيب لظروف، قد تضع هذا الشخص في المكانة الذي يمكنه من فرض إرادته في موقف معين.

والقوة عند فيبر هي احتمال أن يكون أحد الأفراد قادراً في نطاق علاقة اجتماعية - على تنفيذ إرادته الخاصة رغم المقاومة [١] .

وظهور القوة الاقتصادية - عند فيبر - قد يكون نتاجاً لقوة تنبع من أسس أخرى. والإنسان لا يناضل من أجل القوة لمجرد أن يغنى نفسه اقتصادياً، إذ أن القوة بما في ذلك القوة الاقتصادية . قد تقيم من أجل ذاتها ؛ إذ قد تكون القوة الاجتماعية Social Power أو الهيبة أساساً للقوة السياسية أو الاجتماعية.

ويرى فيبر أن الدولة الحديثة في كل مكان تتجه إلي البيروقراطية . فقد أصبح جهاز الموظفين لا غنى عنه في تسيير أمور الدولة . وبدأ عددهم يزيد بصورة كبيرة مما يدفع إلي القول أو حتى إلي التساؤل عن دلالة هذا التزايد ، وإن كان يؤدى بهم إلي تشكيل مركز القوة في الدولة أم لا ، إذ أن الحاجة إلي فئة معينة - حسب ما يرى - لا تجعل هذه الفئة صاحبة القوة ، فإذا ما ألقينا نظرة على النظم التى كان ينظر الناس فيها العمل على أساس أنه مهانة ويتركون شئونه إلي طبقة العبيد ، التي لم يكن هناك غنى عنها بالطبع ، لا يؤدى إلي القول أن هذه الطبقة كانت صاحبة القوة .

ويرى فيبر أن البيروقراطية تتجه دائماً نحو السرية ، فهي تستحق بمعرفتها وبعملها كي تنأى بها عن الانتقاد ، ويبدو ذلك فبما تتبعه الكنيسة والقائمون على الإنتاج وواضعوا الميزانيات والمخططون للسياسات والإدارات العسكرية والأحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات التي يقوم عليها أي نظام . كما أن الدبلوماسية لا تستطيع أن تلعب دورها الفعال بين الدول المختلفة إلا في ظل مثل هذه السرية التي هي ديدن البيروقراطية ، فتحاول البيروقراطية جاهدة

---

١ - د. إسماعيل على سعد . نظرية القوة - مبحث في علم الاجتماع السياسي . ص ٧٨ .

الحيلولة دون حصول البرلمان على معلومات بواسطة خبرائه أو جماعات المصلحة فيه ، وهى تصدر في ذلك عن غريزة إحساس مؤكدة بالقوة[1] .

والقوة عند فيبر فرصة أحد الرجال أو عدد من الرجال لتحقيق إرادتهم في العمل الجماعي بالرغم من مقاومة الآخرين . وما الطبقات وجماعات المصلحة والأحزاب ، من وجهة نظر فيبر إلا ظواهر لتوزيع القوة داخل المجتمع .

1 – H . H Gerth and C . W Mills , from Max Weber , p . 232 .

الفصـــل الرابع

بناء القوة

ظهرت البنائية كرد فعل لنظريات البعد الواحد ، وهى تستند إلي مسـلمة مؤداها تكامل أجزاء النسق في كل واحد ، والاعتماد المتبادل بـين عناصـر المجتمع ، وتشابك الظواهر التي يبدو أنها منفصلة بعضها عن بعض ، وكـذلك حاجات الاستمرار في الوجود والتكيف عنـد كـل الأنسـاق ، وتعـيين ميكانيزمات التنظيم Self Rugulation التي يسـتخدمها الإنسـان لإشـباع حاجاته .

وتفسير ذلك أن النظم الاجتماعية مثل الكائنات الحية ، لهـا حاجـات الاستمرار في الوجود والتكيف مع البيئة ، كما أن بين أجزائهـا نمطـاً مـن الاتصال المتبادل .

فأنصار البنائية يعتبرون الثقافة كائن اجتماعي يشبه الكائن العضوي، وهى تمثل نسقاً من المناشط والاتجاهات يلعب كل منها دوراً محدداً لتحقيـق غايـة محددة . وهذا النسق يتكون من عدد من الأجزاء المترابطـة ، تؤلـف كـلا متكاملا ، تتساند فيه الأنماط الثقافية ، والسمات الثقافية ، والعناصر الثقافية ، وغيرها من الأجزاء المكونة للثقافة . كمـا أن هـذه المناشـط والاتجاهـات والمواقف تنتظم في شكل نظم اجتماعية كالأسرة ، والهيئـات الاقتصـادية ، والسياسة والتعليمية ، وما إليها .

وهم يرون أن لكل نسق احتياجات أساسية لابد من الوفاء بها ، وإلا فإن النسق سوف يفنى أو يتغير تغييراً جوهرياً ، كذلك لابد وأن يكون النسـق في حالة توازن Equilibrium . ولكي يتحقق ذلك فلابد أن تلبى أجزاؤه المختلفة

احتياجاته ، وإذا اختلت الوظائف ، فسوف يصبح النسق في حالة من اللاتوازن .

وينظر أنصار البنائية إلي الأسرة ، باعتبارها جزء من كيان المجتمع ، وهى كذلك نسق مكون من أجزاء يرتبط بعضها ببعض مما ينجم عنه التفاعل والعلاقات المتبادلة . ويؤكد هذا الاتجاه على العلاقة بين الأسرة والأنساق الاجتماعية الأخرى .

كذلك الحال بالنسبة للقوة ، فهي بناء باعتبارها جزء من كيان المجتمع . وهى كذلك نسق مكون من أجزاء يرتبط بعضها ببعض ، مما ينجم عنه التفاعل والعلاقات المتبادلة ، ففيها يتوزع النفوذ بين الأشخاص والنظم والأفكار والتنظيمات داخل المجتمع [١] ، وتوجد القوة كامنة في الروابط والمجتمع غير النظامي ، ولا تتحول إلي قوة نظامية وسلطة إلا في التنظيم الرسمي.

وتكمن القوة في حفظ الذات ، وتتطلب هذه الرغبة من أجل بلوغ ما تريد إرضاء الحاجات إلي أقصى حد ممكن ، وإنقاص الحرمان إلي أقصى درجة، والأنا عند الإنسان لا يتطلب مجرد المحافظة عليه ، ولكنه يريد أيضاً أن يحقق ذاته عن طريق التأثير والسيطرة على الآخرين ، وبذلك يشبع النزوع الأناني للمكانة الآمرة Command States ، والاحترام ، واعتراف الآخرين .

وقد أكد **توماس هوبز** [٢] هذا المعنى ، إذ يقول : " ... أضع صورة ميل أو نزوع عام يعم البشرية ، رغبة دائمة وقلقة في احتياز القوة بعد القوة على نحو لا ينقطع إلا عند الموت ، لأن الإنسان لا يستطيع التأكيد من القوة والموارد اللازمة ليعيش عيشاً حسناً دون احتياز المزيد .

---

1 – See Joseph Dunner , (ed) , 1 , Dictionary of Political Science , p . 423 .

(٢) انظر : اليان ج ويدجرى . التاريخ وكيف يفسرونه من كونفوشيوس إلي توينبى . ص ١٣٥ .

ويعد **ماكس فيبر** (١٨٦٤ – ١٩٢٠) من أهم البنائيين الأوائل الذين اهتموا بوجه خاص بتوزيع القوة بين المنظمات والمؤسسات ، وفي النموذج المثالي للبناءات البيروقراطية المختلفة ، سواء كانت تنظيمات إدارية حكومية ، أم سياسية ، أم عسكرية ، أم اقتصادية .

وينظر ر. **سكوت R. Scott** إلي التنظيمات على أنها تجمعات أو أبنية قامت لتحقيق أهداف محددة . وقد حدد سكوت ثلاثة نماذج في التنظيمات ، هي النظر إلي التنظيم باعتباره أداة لبلوغ الأهداف المحددة ، ويتمثل الجانب الثاني في هدف التنظيم ، ويحدد هذا الهدف بناءه ، وينظر الجانب الثالث إلي التنظيم باعتباره نسقاً اجتماعيا .

ويرى **سكوت** أن هذه الجوانب ينبغي أخذها معا في الاعتبار حتى يمكن فهم التنظيم ، ويسهل وضع نظرية متماسكة حول بنائه [١] .

واعتبر **برنارد** النسق التعاوني مركبا معقدا فيزيقيا وبيولوجيا وشخصيا وسوسيولوجيا ، ويتبع كل نظام أو نسق الانساق الكبرى التي يعتبر جزءا منها، وكل نسق من هذه الأنساق الفرعية يتضمن بدوره نسقا تعاونيا داخليا.

وبين **فيليب سيلزينك** أهمية البناءات في فهم وإدراك البناءات التنظيمية الرسمية الحكومية ، والصناعات ، والنقابات ، والأحزاب السياسية ، واعتبر سيلزينك البناءات التنظيمية بناءات مختلطة لها نتائج سيكولوجية معقدة ، ويتطلب ذلك ضرورة المواءمة أو التكيف الديناميكي للتغيرات الداخلية وعلاقاتها بالبيئة الخارجية ، وذلك لمعرفة الظروف الجديدة التي تطرأ كمشاكل توجه كلا من التنظيم وأفراده ، وتؤثر على تحقيق الأهداف .

وتناول **روبرت ميرتون R . Merton** البناء الاجتماعى ، واعتبر كل بناء تنظيمي حالة متكاملة في سلسلة من الوظائف المتسلسلة بعضها فوق بعض،

---

١ – د. على عبد الرازق حلبى . علم اجتماع التنظيم – النظرية والتطبيق ، ص ٨٣ .

وكذلك مكانات التسلسل ، ويربط كل منها بعدد من القواعد والالتزامات والامتيازات التي تحددها القواعد أو التنظيمات الرسمية .

وتصدر القوة في التنظيم غير الرسمي عن ، أو تعتمد على المكانة الاجتماعية ، إذ يتفاعل الأفراد في هذا السياق وفقاً لمفاهيم المكانة التي يشغلونها ، فضلا عن التفاعل الشخصي فيما بينهم . وإذا ما تداخلت الأدوار التي يلعبونها ، تنشأ الجماعات الفرعية التي قد تمارس ضغوطاً غير منظورة على التنظيم وعلى المعايير التي يمكن أن يتولد عنها بناء أعلى للسلطة ، وتظل هذه السلطة عرضة للتغيير مهما بلغت درجة متانتها وقوتها .

والقوة هي الأساس الذي يقوم عليه بناء الرابطة ، وبدونها يتعذر على النظام أن يقوم – كما يقول برستيد ، هذا فضلا عن أن السلطة لا يمكن أن تقوم دون أن تمارس القوة ، ممثلة في الإجبار كجزاء نهائي عند الاقتضاء [1] .

ولقد مرت معظم البلدان الأوروبية الرئيسية بفترة خضعت فيها لأعداد متتالية من الملوك أو الحكام المطلقين ، الذين كانوا يعينهم فيها النبلاء الوصوليون المتزلفون ، والوزراء الطامحون ، ورجال الكنيسة المتعاونون الذين كانوا يرغبون في أن يعطوا العون الديني في مقابل مساعدة الملك لهم .

ويشار في العادة إلي هذه الجماعة المحكمة الصلة وذات النفوذ ، على أنها تشكل هرم – بناء – القوة في المجتمع ، والذي يمكن أن يتباين بناؤه من مجتمع إلي مجتمع ، ومن جيل إلي جيل آخر عبر التاريخ . فهرم القوة يتعرض على الدوام لتغير مستمر ، قد يكون من أسبابه هزات أو إضطرابات تحدث في قاعدة الهرم وينتج هذا التغيير عن عمليات اجتماعية تكون سبباً مباشراً أو غير مباشر في تغير الظروف والأحوال التي تمكن فئة أو جماعة أو طبقة اجتماعية من السيطرة على باقي الجماعات داخل المجتمع . وقد تكون هذه العملية

---

1 – R . Birestedt , The Social Order , p . 351 .

الاقتصادية أو تكنولوجية أو ثقافية أو إحدى العمليات الاجتماعية التي تــؤثر على هرم القوة داخل المجتمع .

وتتعدد أهرامات القوة وتتباين بتعدد وتباين المجتمعات ، فضلاً عن تعــدد أطوار حياتها ، ونذكر هنا تضيف ماكيفر لأهرام القوة والتي قصرها على ثلاثة نماذج ، هي :

النمط الأول "الهرم الطائفي" :

وتتخذ خطوط القوة في هذا النمط حدود جامدة وصارمة ، فلا يســتطيع أحد من أبناء الطبقة الدنيا صعود السلم إلي الطبقة العليا ، ومن ثم فــإن كــل فريق أو جماعة تثبت في مكانها . فعلى قمة الهرم يعتلى الحاكم ســواء أكــان ملكاً أو إمبراطورا أم كاهنا .ويلي القمة طبقة عليا من النبلاء الذين يرثون هذه المكانة في هذا الهرم المتحجر ، أو قد تكون هذه الطبقة من الكهنة أو المحاربين. وتأتى الطبقة الثالثة وتتكون من مجموعة من الموظفين والإداريين ، أو من طبقة أو طبقات منغلقة على نفسها ، أو قد تكون هذه الطبقة مكونة من تنظيم ديني ذا سلطة علمانية . أما قاعدة هذا الهرم وهى أكــبر مســاحة فيــه — أي في المجتمع— من الفلاحين وعمال الحرف اليدوية والتجار الذين تعلــوهم طبقــة صغيرة جدا من المهنيين والملاك والأثرياء .

ولقد ساد هذا الشكل من بناء القوة في عهود الإقطاع في أوروبا وفي عهد الأسر الملكية الكبرى في آسيا .

النمط الثاني : الهرم الأوليجاركى

وفي هذا النمط يفصل كل مستوى عن الآخر في تدرج الهرم فصلا قويا ، وتتميز كل طبقة عن الأخرى تمييزا واضحاً ، وذلك وفقا لتبــاين الخصــائص الثقافية لكل طبقة ، فضلاً عن فرص الحياة المتفاوتة التي تزيد من حدة التباعــد بين تلك الطبقات .

وتتشابه موقف الطبقات في النمط الأول والثاني في أن الطبقات في كــلا النمطين تظل ثابتة حيث هي ، ولكن قد يتحرك الأفراد في النمط الثاني مــن مستوى أدنى إلي مستوى أعلى ، كما أنهما يختلفان من حيث أن المسافة بــين كل مستويين أضيق في الثاني عنها في الأول . ويلاحظ كذلك تكاتف الطبقة الوسطي بــهؤلاء الذين يدخلون إليها من أصحاب الصناعة والتجارة والمــال مما يزيد من أهمية دورها في هذا الهرم .

ويتخذ الأفراد طرقاً مختلفة للصعود من طبقتهم إلي طبقة أعلى ، بل قــد يستطيع أفراد من الطبقة الوسطي الصعود إلي تولى مقاليد الحكم .

النمط الثالث : الهرم الديموقراطي

وفي هذا النمط تكون الخطوط متحركة ، ولا يعوق هذه الحركة ســوى مراكز قوة ثانية ، وتقف هذه المراكز في سبيل من ينبغي للصعود من مســتوى للقوة إلي مستوى أعلى منه ، حيث يفشل حينا ، وينجح حينا في الوصول إلي المستوى الأعلى . وكما يعلو من القاعدة إلي القمة في هذا الهرم ، كذلك قــد يهبط البعض من القمة إلي القاعدة . وفي هذا الهرم يعطى التنظيم الطبقي لمــن هم أعلى مكانة أو أقل قوة تفوق قوة النسب والثروة [1] .

---

١ ـ د. إسماعيل على سعد .نظرية القوة ـ مبحث في علم الاجتماع السياسي . ص ص ٢٠٠ ـ ٢٠٥ .

الفصل الخامس

صفوة القوة

تتعدد مفهومات مصطلح " الصفوة " ، فهي الأقلية minority المتميزة والأفراد المتميزون ، أو القيادات ، الذين يمارسون نفوذاً متفوقاً على المجتمع .

ففي ظل الأرستقراطية أو البرجوازية برز مصطلح المجتمع الراقي أو صفوة المجتمع في أوروبا على وجه الخصوص ، إذ كان المجتمع يتكون من صفوة صغيرة من النبلاء في الغالب ، ويميزون أنفسهم عن بقية أفراد المجتمع ، وذلك بما يمتلكون من مصادر القوة جعلتهم أصحاب المكانة المرموقة على الدوام .

وتوجد هذه الصفوات في مختلف الميادين سواء في المجال السياسي ، فتقول مثلاً – الصفوة السياسية – أو الصفوة الحاكمة ، أو في الميدان الثقافي ، وهى الصفوة الثقافية ، أو في المجال الاقتصادي ، أو في المجال العسكري ، أو في المجال الديني ، ويطلق عليها الصفوة الدينية ، أو في المجال العلمي ، ويطلق عليها الصفوة العلمية ، أو في المجال الفنى ، ويطلق عليها الصفوة الفنية . فهي إن تلك الجماعات التي تتخذ القرارات في ذلك المجالات داخل أي تجمع ، مثل: المجتمع والدولة والحزب السياسي [١] .

وتهدف دراسات الصفوة إلي فحص بناء القوة Power Structure في المجتمعات ، وذلك لتبيان المدى والكيف اللذين تكون عليهما قوة هذه الأقلية، والتي كما يرى بعض الكتاب تتميز بالوعي والتماسك .

وتصل الصفوة لموقعها المسيطر بوساطة الانتخاب العادي ، أو قد تحصل على القوة نتيجة للثورة على سيطرة الجماعة السابقة ، أو قد تصل الصفوة إلي مواقع القوة باحتكارها لموارد الإنتاج في المجتمع . وقد يرجع نفوذها وقوتها إلي

---

1 – See john Eeren , K , Mannheim , Intellectual Elite , A . J . s ., Vol , No , 1 , pp . 1 – 14 .

تماسكها وتنظيمها وتفاهمها المشترك - كما يرى موسكا [١] . أو قد ترجع قوتها إلي ظهور قيم اجتماعية أو دينية معينة تسود المجتمع .

ويميز بعض الصفويين بين مستويين داخل الصفوة ذاتها . فقد تكون الشريحة الدنيا من الصفوة معبرا بين لب متخذي القرار وبقية المجتمع ، فهي الوسط بين الحكام والمحكومين ، حيث تقوم بتوصيل المعلومات ، فضلاً عن عملية التفسير والإقناع لسياسة الصفوة ، بل إنها في كثير من الحالات قد تكون مصدرا لمد الصفوة العليا بالأعضاء الجدد .

ولا تلعب الشريحة العليا من الصفوة الدور الأساسي بصفتها متخذة القرار، وذلك نظراً لعدم الكفاية في القوة والعدد ، فتباين وظائف القيادة من الأهمية بمكان داخل المجتمع . فبعض القادة يناقش التشريعات والقرارات ، ويقوم بشرحها وتوضيحها لبقية المجتمع ، والبعض الآخر يلعب دورا محدداً ومرسوماً ، وهذه في الغالب هي الشريحة الدنيا من الطبقة الحاكمة . ويأتي من داخل هذه الشريحة اللجان التي توجه المجتمعات السياسية ، والخطباء المهرة ، ومديري الاجتماعات ، وكتاب الصحافة البارزين ، فضلا عن هؤلاء الذين لهم القدرة على تشكيل الأفكار وصياغتها وطرحها على الناس ، ومن ثم فهم يمارسون نفوذا لا يستهان به على الأكثرية التي لا تستطيع امتلاك الآراء وبلورتها لصالحهم ، بل قد يتبعون – على حد قول موسكا – آراء الآخرين بدون معرفتها [٢] .

إن وجود صفوة سياسية حاكمة تحتكر اتخاذ القرار السياسي في المجتمع ، أو عدم وجودها ، ينبثق من ملاحظة أن بعض أعضاء المجتمع يقومون بأنشطة معينة ، وتشير هذه الأنشطة إلي وجود ما يسمى بالصفوة الحاكمة .

1 - Irving M . Ideology and the Development of Sociological theory , p . 199 .
2 – G Mosca , The Ruling Class , Chap XV.

وعلى ذلك فالصفوة هي جماعة أو فئة ، قوامها قلة من أفراد المجتمع تسيطر على مواقع السلطة ، تؤثر في كل أو بعض قطاعاته ، بناء على ما تتحلى به من مزايا شعبية معترف بها اجتماعيا .

وتعتبر الصفوة السياسية ظاهرة مجتمعية ، ملازمة للاجتماع الانسانى ، وهى تمثل ضرورة تنظيمية تفرضها البنيوية والوظيفية للمجتمع السياسي ، فالبشر بطبيعته يحتاج إلي وازع وحاكم . كما أن متطلبات المجتمع السياسي تقتضى ضرورة تقسيم العمل السياسي بين أعضائه ، حيث تختص قلة منهم بمهمة رسم السياسات العامة ، واتخاذ القرارات السلطوية الملزمة ، وتلك هي الصفوة الحاكمة ، وهى لا تصنع أو تتخذ القرارات فحسب ، بل إنها لديها من الأساليب ما يجعل الأغلبية تذعن وتطيع .

وقد حافظت هذه الفئة على مكانتها وشهرتها ودافعت عنها لفترة طويلة من الأمن في ظل سيادة نظم الحكم المطلق بجانب نفوذ الكنيسة الكبير الذي بدأ يتهاوى مع نظام الحكم المطلق الذي تسيد وتسيطر على المجتمع ردحا طويلا من الزمن ، وذلك عند بزوغ شمس نظام الدولة القومية .

ومركزية موقع الصفوة يمكن من السيطرة وفرض الأمن والنظام عن طريق بث المعلومات أو حجبها . فهي تبث في الفرد والجماعات معلومات عن النظم واللوائح والقوانين والأمن والدفاع ، وما إلي ذلك من عمليات تحث الشباب على الالتحاق بالجيش والشرطة دفاعا عن الوطن وحفاظا عن أمنه .

وكثيراً ما يتلقى الأفراد عن طريق وسائل الاتصال وسائل متنوعة من صفوات مختلفة لمجتمعات مختلفة .

وقد استخدمت الصفوات الحاكمة السرية وحجب المعلومات عبر العصور من خلال طرق متعددة أبسطها الصمت ، فكثيرا ما تلجأ الصفوات الحاكمة إلي أداة الصمت ، فهي إن أشارت إلي هذه المسائل ، فسوف يؤدى هذا إلي إثارة الرأي العام .

وقد تلجأ الصفوات إلي زرع بعض المعلومات التي تؤدى إلي الفهم الخاطئ، إذ قد تقوم بعض الصفوات الحاكمة بفتح مكاتب خدمات . وفي أوقات الحروب تقوم بعض الصفوات الحاكمة بنشر معلومات عن القتال غير حقيقية ولا تمثل الواقع وعندما يطالب المواطنون بنشر الحقائق ، تتحجج الصفوة بأن نشرها يضر بمصلحة الوطن والأمن القومي .

وقد تستخدم الصفوة الحاكمة سلطتها الشرعية في التصريح أو الإباحة أو المنع مثلما حدث من حكومة المحافظين بانجلترا عام ١٩٨٥ ، والذي نتج عنه إضراب مقدمي نشرات الأخبار والمعلقين السياسيين في الإذاعة والتليفزيون الانجليزى على المستويين الرسمي وغير الرسمي . هذا بالإضافة إلي وسائل الاتصال الأخرى كالصحف والنشرات والكتب الدعائية وغير ذلك من وسائل تستطيع الصفوة الحاكمة استخدامها .

وتأتى الدعاية في مقدمة الوسائل التي تستخدمها معظم الصفوات الحاكمة في محاولة إقناع المواطنين ، فهي تبث رأيها للمواطنين حول موقف سواء على المستوى السياسي أو المستوى السوسيو اقتصادي بما يخدم تحقيق أهدافها وإعاقة تقدم المعارضين لها ، وذلك عن طريق مجتمع الرأي العام حول ما تدعو إليه ، وما تسعى إلي تحقيقه من أهداف تخدم إستمراريتها في الحكم [1] .

ويرى فلفريدو باريتو أن تجانس المجتمع بعيد المنال ، ذلك أن الناس يختلفون في قواهم الفيزيقية وفي آداهم ولهجاهم ، ولياقتهم للحكم ، حيث يتوافق التدرج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع مع التدرج الطبيعي في قدراقم ، فقسم قوى الإنسان إلي ما يسمى بالرواسب والمشتقات. والرواسب – في رأيه هي العناصر الرئيسية للعوامل الداخلية . أما المشتقات فتظهر في السلوك، وهى متنوعة .

---

١ – أنظر د. إسماعيل على سعد . المجتمع والسياسة . دراسات في النظريات والمذاهب والنظم . ص ص ٣٦ – ٣٨ .

ويرى باريتو أن المشتقات تتوزع توزيعاً غير عادل بين الأفـراد ، وهـي تتردد تردداً نسبياً في المجتمعات خلال العصور المختلفة ، يؤدى إلي ما أطلـق عليه دورة الصفوة ، وتفسير ذلك أن كـل مجتمـع ينقسـم إلي طبقـتين : اللاصفوة، وهى تشمل الطبقة الدنيا من السكان ، والصفوة التي تشمل الطبقة المتسمة بالسمو والرفعة . كما تنقسم الصفوة إلي صفوة حاكمة ، تضم أولئك الذين يلعبون دوراً هاماً مباشراً أو غير مباشر في ممارسة السلطة ، وصفوة غير حاكمة تضم أفراداً قادرين على ممارسة السلطة ، ولكنهم ليسوا في مواضـع السلطة (الصفوة العلمية والفنية) .

وأضاف باريتو أن هناك نموذجان من الرجـال في الصـفوة الحاكمـة : (المتأملون Speculators ، وهم يمتـازون بخصـوبة الأفكـار ، والمحـافظون Rentires ، وهم جامدون يعارضون كل ما هو جديد ، ويتغير المجتمع بسيطرة المتأملين على الحكومة ، فتقوم . حكومة تستند إلي الذكاء والدهاء ، وتنشـد عواطف الجماهير ، وإذا ما سيطر المحافظون على الحكم يتغير المجتمـع تغـيراً بطيئاً، ويقوم نموذج من الحكومة تعتمد على القوة الفيزيقية وعلى الدين .

ويضيف باريتو أن هناك ميلا طبيعيا لتناوب الطبقتين . فإذا مـا سـيطر المتأملون فهم يرتكبون أخطاء تفتح الطريق أمام المحافظين للوصول إلي الحكم . وبوصول المحافظين للحكم يرتكبون أخطاء تفتح الطريق للمتأملين ، ويخـرج زمام السلطة من يد الطبقة الحاكمة نتيجة لثورة تقوم ضدها لنقصان صـفات همتها وافتقارها إلي الإدارة الحسنة والنظام ، واسـتعداد هـذه الصـفوة في استخدام القوة ضد اللاصفوة ، وفشلها في استخدامها ، وهكذا فالتاريخ مقبرة الأرستقراطية. ويعود استمرار واختفاء الأرستقراطية إلي تغـيير في الوسـط الاجتماعى ، وظهور حراك الطبقات الدنيا [1] .

- د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان . التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية – دراسة في علم الاجتماع السياسى . ص ص ١١١ – ١١٢ .

وفي المجتمع الأمريكي قام ميلز بدراسة عن " صفوة القوة " . وميز بين ما يسميه بلب أو قلب الصفوة الداخلي Inner Core ، وبين الهوامش الخارجية لصفوة القوة [١] .

وكشف ميلز عن تلك الجماعة التي تتربع على قمة هرم القوة في المجتمع الأمريكي ، وبين كيف يتبادل أعضاء هذه الجماعة الأدوار على مسرح السياسة الأمريكية . وكيف يلتقي أعضاؤها اجتماعياً ، وكيف يخططون بتفاهم كامل لتحقيق مصالحهم .

وبين ميلز كذلك أن قمة هرم القوة تتكون عادة من قاعدة التنظيمات الكبرى في المجتمع ، وكبار التنفيذيين والقادة العسكريين ، فهم ثلاث فئات متحالفة ومترابطة يمكن لأي من أعضائها أن يستغل موقع الآخر من خلال مراكز أو مواقع محددة تمثل قمة هذه التنظيمات [٢] .

---

1 – See K . W . Mills , The Power Elite , p . 288 .

٢ – انظر د. اسماعيل علي سعد . عولمة الديموقراطية بين المجتمع والسياسة . ص ١١٩ .

الفصل السادس

أشكال القوة

تختلف أشكال القوة وتتباين عبر فترات التاريخ البشرى ن وذلك وفقاً للظروف التي تسود كل مرحلة من مراحل التاريخ . كما تتعدد أشكال القوة وتتباين وفقاً لاختلاف ونوع مصادرها ، وتتمثل أشكال القوة كذلك في القوة الاقتصادية ، والقوة العسكرية ، والقوى السياسية ، باعتبار أن هذه القوى هى الأساسية في المجتمع ، هذا بالإضافة إلي القوة الدينية ، والقوة الكارزمية Ctarismatic ، والقوة العلمية ، والقوة النظامية .

وقد قسم جون لوك القوة إلي قسمين ، فهي قدرة على الفعل ، وقدرة على التلقي ، والأولى إيجابية ، والثانية سلبية .

وقسم برتراند راسل القوة وفقاً للوسيلة التي تتبع في التأثير على الأفراد ، أو على أساس نوع التنظيم الذي يتضمنه الموقف الذي تمارس فيه القوة ، فقد يتأثر الفرد باستقبال القوة مباشرة على جسده ، وهى هذه القوة الفيزيقية التي تتمثل في السجن والقتل وغيرهما ، أو قد يتأثر الفرد باستعمال العقاب والمكافأة ، مثل منح العمل أو منعه ، وهذه هي القوة الاقتصادية ، هذا فضلاً عن تأثر الفرد باستعمال قوة الدعاية [١] .

وميز العلماء بين القوة " التقليدية " والقوة " المكتسبة " حديثاً، فالقوة التقليدية تدعمها قوة العادة ، وهى ليست في حاجة لأن تبرر وجودها . وقد يصاحبها عقيدة تنص على أن أية مقاومة لها تعتبر إثما ، ومن ثم فهي تعتمد على الرأي العام . ويطلق على تلك القوة التي لا تعتمد على التقاليد " القوة السافرة Naked Power " وهى تختلف في خصائصها عن القوة التقليدية.

1 - B. Russell, History of Western Phiosophy , p p . 35 – 36 .

والقوة السافرة في الغالب قوة عسكرية تأخذ صورة الاستبداد الداخلي، أو الغزو الخارجي . ويتمثل أساس القوة العسكرية في معظم الحالات في شكل آخر من أشكال القوة مثل الثروة أو المعرفة التكنولوجية .

والجيش والشرطة أكثر التنظيمات أهمية في امتلاكها القوة ، فهما يمارسان قوة قهرية على الجسد . فلقد كان يعهد إلي تطبيق السياسة التنظيمية إلي الجهاز التنظيمي المسمى الشرطة ، وكان من أهم مهماته مساندة ودعم قوى الدولة بالحفاظ على الأمن والنظام العام ، والانضباط ومراقبة النظم أو القرارات الخاصة بتوفير الحاجات الضرورية للبقاء .

ولقد كانت الشرطة وما زالت مكلفة بتدعيم قوة الدولة داخلياً ، وتحسين موقعها خارجياً في لعبة التنافس مع الدول الأخرى ، وذلك لصيانة ما يسميه – ميشيل فوكو – " تكنولوجيا قوة الدولة " . وكان التجاريون يمثلون إحدى الدعائم الأساسية لهذه القوة .

ويرى ميشيل فوكو أن الصراعات التى تتم ضد الامتيازات والاحتكارات أي ضد كل أشكال المعرفة التي تتوزع وفقاً لمراكز القوى في المجتمع ، يقصد بها الحفاظ على هوية المحكومين أو الخاضعين للسلطة ومقاومة كل أنواع العنف والبحث والاستقصاء التي يمكنها من أن تؤثر على هذه الهوية أو تشكيلها .

وهذه الأشكال من الصراعات يتحول الأفراد من خلالها إلي " ذوات " واعية ؛ إذ أن الذات تكتسب من خلال عمليات المقاومة ضد كل ألوان القهر والقمع . ويذهب فوكو إلي معنيين ، هما : معنى الخضوع والتبعية لنظام الضبط تجاه القوى المهيمنة ، ومعنى المحافظة على الهوية وتماسكها عبر عمليات إدراكها والوعي بها .

ويرى " راسل " أن القوة ، تسمى قوة ثورية عندما يكون اعتمادها على جماعات كبيرة توحدها عقيدة جديدة ، وذلك كما حدث في حركة الإصلاح

الديني البروتستانى ابان القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ورسخ الإحساس خلال القرن السادس عشر ابان الدولة تمثل نموذجاً لسلطة لا تعنى بشئون الأفراد ، وإنما بمصالح الجماعة .

وقد حدثت تلك القوى الثورية مع قيام الشيوعية ، وظهور برنامج جديد، ودستور جديد ، حيث تغنى الدولة بمصالح الطبقات السائدة ، وقد تقوم القوة الثورية بهدف الرغبة في الاستقلال القومي .

ويرتبط الاهتمام بقضايا السكان ارتباطاً قوياً بالثروة القومية . ويستهدف ذلك توفير جباية أو فرض للضريبة وحصر أكثر دقة لمصادر الثروة الوطنية التي كان يعد السكان من أهم مقوماتها. وهكذا تحول مفهوم الدولة من الارتباط بالأرض إلي ارتباط أوثق وأعمق بالسكان [1] .

وتتغير العلاقة بين السكان والثروة ، فالتجاريون على سبيل المثال يرون في تزايد السكان ضرورة من ضرورات الثروة القومية ، وإنمائها ، بينما لا يرى الطبيعيون في السكان مجرد مجموع الأفراد القاطنين في بلد ما ، ولا يرون أن عدد السكان ناتج عن إرادة الأفراد ، أو يمكن تحديده بطريقة أحادية عن طريق التشريعات . فالسكان في نظرهم ليسوا إلا عاملا من عوامل عدة ، وليست كلها طبيعية بالضرورة ، ومن هذه العوامل النظام الضريبى ومدى ملاءمته للإمكانيات الفعلية للفئات الخاضعة للضريبة ، وحركة دوران العمل وتوزيع الدخول .

والسكان – في نظر ميشيل فوكو – لم يعد ينظر إليهم كمجموعة رعايا خاضعين للقانون ، أو بمجموعة من الأيدي العاملة المرتبطة بحاجات وإمكانيات العمل ، إذ أنهم وقبل كل شئ مخلوقات بشرية تخضع للنظام العام للكائنات الحية ، وهو ما يفسح المجال لإمكانيات إتباع سياسة تنظيمية تجاههم سواء عن

١ - محمد على الكردى .نظرية المعرفة والسلطة عند ميشيل فوكو . ص ص ٤١٥ _ ٤١٧.

طريق القوانين أو الحملات الإرشادية الهادفة إلي تغيير سلوكهم تجاه موضوعات التماسك والحياة .

القوة الاقتصادية

وتحتل القوة الاقتصادية موقعاً من الأهمية بمكان ، وتتمثل شكل القوة الاقتصادية في ملكية المواد الخام ، والقدرة التكنولوجية على استغلالها أضف إلي ذلك ضرورة تشجيع حركة التبادل التجاري والمالي ، لأن الثروة المادية الناجمة عن التجارة وتدفق المعادن النفيسة عامل هام من عوامل زيادة السكان والأيدي العاملة وارتفاع معدلات الانتاج وحجم التصدير .

ومن ثم كان من الضروري لحسن أداء إدارتهم التخطيط لسياسة صحية تعنى بوقائهم من الأوبئة الفتاكة والحد من وفيات الصغار ، والاهتمام بتحسين وسائل المعيشة من مآكل وملبس ومسكن وتوفير الرعاية الطبية اللازمة ، وهو ما يدخل ضمن ما يسميه – ميشيل فوكو [1] – بالسياسة التنظيمية للحياة "التي تقوم على فهم أعمق لخصائص القوى البشرية خاصة بعد تطوير مفاهيم الصحة العامة أو الطب الاجتماعي وربطها بدراسة خصائص الكائنات الحية " وتحديد السمات البيولوجية ، والباثولوجية ، التي كانت تعنى ببلورتها الأبحاث الطبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

والمبدأ الاقتصادي عند الماركسيين يعد خالق القوة السياسية ، هذا وتستخدم التنظيمات الاقتصادية في الغالب المكافآت والعقوبات كحوافز وعوامل زجر في الوقت نفسه .

يرى ميشيل فوكو أن موضع الذات الإنسانية لا يتم فقط عبر علاقات الإنتاج ، والعلاقات المعرفية ، وإنما يتم كذلك عبر علاقات القوة والسلطة ، إلا أن مفهوم السلطة عند فوكو يختلف عن مفهوم السلطة عند دور كايم ، إذ

---

١ - نفس المرجع . ص ص ٤١٣ – ٤٢٠ .

يرد هذا الأخير الظاهرة الاجتماعية في كليتها إلي نوع من السلطة الضابطة الملزمة ، سواء كان ذلك على مستوى السلطات الحاكمة أو على مستوى المؤسسات الدينية والأسرية ، وإلي النموذج القانوني الذي يربط بين السلطة والشرعية ؛ ويردهما دوما إلي الحكومة المركزية وما ينبثق عنها من تشريعات . وعلى ذلك فإن مبحث القوة أو السلطة بنصب إما على مناقشة الظروف الضرورية لقيام الشرعية ، وإما معبر عن رأى ماركس عن دور الطبقة الاجتماعية التي تمتلك عبر جهاز الدولة سلطة القرار وسلطة الاستخدام الأمثل لقوى الانتاج [١] .

القوة الاقتصادية والقوة العسكرية :

إن أولى الحاجات التي تحرك أي كائن حي هي البحث عن الطعام ، فالحاجة الاقتصادية تكمن وراء كل منجزات الإنسان ، وعلى ذلك فالقوة الاقتصادية هي أولى القوى ، حتى أصبحت بالنسبة للفرد والدولة مقياس قوة وسيطرة . فعندما تمتلك جماعة ما أكبر موارد الثروة تكون هي القوى الأعظم بالقياس إلي قوة أية جماعة أخرى قد تساويها في العدد والتنظيم .

وقد يؤدى تملك القوة الاقتصادية بالإضافة إلي تنمية القدرات التكنولوجية والأساليب المعرفية لهذه الدول ، وتطوير تقنية دبلوماسية – عسكرية إلي امتلاك القوة العسكرية وتدعيمها وتنمية القدرات الحربية ، وذلك بهدف الوصول إلي نوع من التوازنات العسكرية بين الدول ، وكذلك قوة التنظيم الداخلي المسماة بالشرطة .

1 – Francois Chatelet , Et E. Pisier – Kouchanner , Les Conception Politiques , p . 928 .

القوة السياسية

ظهرت الحاجة إلي القوة السياسية نتيجة لاتساع التفاوت الشخصي الإقليمي والاقتصادي والديني ، فضلاً عن تبيان الناس داخل حدود إقليمية معينة ، فالقوة السياسية بما لديها من إمكانيات فكرة الناس على الموافقة أو القبول ، وذلك كبديل وحيد للحرب الأهلية .

والقوة السياسية هي محصلة كل القوى في المجتمع ، فهي الوجه الأعلى لجميع القوى في المجتمع ، لأن ما لها من شرعية يتيح لها جبر الآخرين على طاعتها ، وهى التي تأخذ على عاتقها وضع حدود للقوى ، بل وسن شروط ممارستها ، فالقوة السياسية تملك سلطة لا يشاركها فيها أي شكل آخر من أشكال القوة الاجتماعية ، فهي لها وحدها حق الطاعة على كل من يعيش في أرضها أيا كان دينه ، أو طبقته ، أو جنسه [١] .

وقد أختلف علماء الاجتماع السياسي في تحديد تعريف القوة السياسية ، وتحديد طبيعتها ، فمنهم من اعتبرها خيراً ، ومنهم من اعتبرها شراً ، ويرى فريق ثالث أنها ليست خيراً ولا شراً ، وإنما يتوقف الأمر على طريقة استخدامها ، والغاية من هذا الاستخدام . ويعتبرها البعض وسيلة لغايات وقيم مرغوبة ، يتطلع إليها من يملكون القوة ويمارسونها بالعقل مثلما ينشدها أولئك الذين يسعون إلي امتلاك القوة والسيطرة على مقاليدها .

ويعتبرها البعض الآخر غاية في حد ذاتها ، وتتراوح هذه الغايات وتلك القيم عادة بين رغبتهم في ترويج ما يلتزمونه من مبادئ وعقائد اجتماعية وسياسية بين مجموع المواطنين ، وبين ما يبغون تحصيله من قيم مادية أو غير مادية تحقق مصالحهم الخاصة ، فضلاً عن سعيهم إلي أحداث تغييرات

---

1 – C . E Merriam , Political Power in H . D . Lasswell and others , A Study in Power , pp . 315 – 327 .

راديكالية تخدم المجتمع بأسره ، وتنعكس آثارها على جموع المواطنين دون استثناء .

ويعنى ذلك أن امتلاك وممارسة القوة السياسية أو السعي إلي الاستحواذ عليها ، إنما هو ضرب من الصراع من أجل تقاسم القوة ، أو التأثير على توزيع القوة سواء بين الدول أو الجماعات المختلفة داخل الدولة ، إذ أن القوة تترجم نفسها إلي نشاط سيأسى ، كما تترجم القوى على مستوى آخر التفاعل الاجتماعي إلي تمايز جماعات .

ويحدث هذا الصراع بين أطراف متناقضة ، قوامه تباين القيم ، والتوجيهات الاجتماعية والسياسية ، وتضارب المصالح والغايات الشخصية ، وغير الشخصية من ناحية أخرى ، فضلاً عن التفاوت ، وانعدام التوازن في توزيع القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، واستئثار جماعات متباينة محددة بالسيطرة على مصادر القوة الكامنة في المجتمع دون غيرها من الجماعات.

ويحدث هذا التباين والتفاوت ، وعدم التوازن ، لأنه عندما يتساوى الجميع، تخفق السياسة ، ذلك أن السياسة تعنى وجود من يخضع ، ومن يتسيد. فالاعتماد المتبادل والنفوذ المشترك لقوى متساوية يعنى الافتقار إلي القوة .

ولقد قام الصراع على امتلاك القوة منذ أن قامت الجماعة البشرية الأولى ، إذ نجد على مدار التاريخ البشرى أن أي تجمع بشرى يتضمن حاكم ومحكوم ، وتمثل مشكلة الحكم مشكلة أساسية ، إذ أن الصراع على تولى الحكم هو في جوهره صراع من أجل القوة ، كذلك فإن من يملك القوة السياسية يكون دائماً هو صانع أو متخذ القرار ، واستخدام القوة على المستوى الشرعي أو غير الشرعي إنما يعنى دائماً قهر المقاومة ، وتمتلك بواسطة صفوة ينتفي معها وجود الديموقراطية ، والتي تعنى حكم الشعب بواسطة الشعب ، وحكم الشعب نفسه بنفسه .

وهناك من العلماء من يرى أن القوة السياسية تعد وسيلة وغاية في نفس الوقت ويختلف الأمر من موقف إلي آخر .

وقد عرف بسكاران [١] القوة السياسية بأنها : " القدرة على عمل شئ ، وأن تؤثر في أي شئ " . ويعنى ذلك أنه لا يمكن عمل أي شئ بدون قوة . ويعرفها لاسويل وكابلان " بأنها المشاركة في صنع القرار " ويرى روبرت دال R.Dhal أنها المقدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل لم يكن يقوم به بغير ذلك . ويعرفها ماكس فيبر بأنها " احتمال قيام شخص ما في العلاقات الاجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين ، بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه ذلك الاحتمال .

ويعتبر بعض علماء الاجتماع السياسي بأن القوة السياسية هي القدرة المتكاملة التي يكون فيها اتخاذ القرارات والمبادرات متمركزاً أو حكراً على طرف واحد دون الآخر .

وتثير فكرة القوة المتكاملة سؤالاً مؤداه ، من الذي يحكم ؟ ويزعم بعض الباحثين أن القوة السياسية إن هي إلا محصلة الأشكال المختلفة للقوى التي تعمل وتتفاعل داخل النسق الاجتماعي ، على ما قد يكون بينها من تجاذب أو تنافر ، والتي ترسم في النهاية ، وتحدد الشكل والمسار اللذين يتخذها النسق الاجتماعي السياسي .

ويرد على ذلك بأن القوة السياسية لا تقتصر فقط على شاغلي المناصب الرسمية التي تخول أصحابها سلطة اتخاذ القرارات وتوقيع الجزاءات ، بل تشمل أيضاً أولئك الذين لا يرتبطون بأية مواقع نظامية ، ولهم نفوذ مؤثر في ديناميات العملية السياسية ومخرجاتها ، والتفاعل بين هؤلاء وهؤلاء لا يؤدى بالضرورة إلي تشكيل قوة سياسية آمره في المجتمع ، ولكنه يؤثر فقط في مسار العملية السياسية ، وما تسفر عنه من نتائج ومعطيات . ويرجع ذلك في واقع الأمر إلي

1 – R . Bhaskaran , Sociology of Politics , p.p . 233 – 235 .

اختلاف أسلوب ممارسة القوة لدى كل من الفريقين ، وما يحكم هذه الممارسة من معايير ومحددات ملزمة لكل منهما .

هذا ولابد من توافر مصادر أو ركائز حتى يتمكن الشخص أو الجماعة من ممارسة القوة السياسية في المجتمع ، وتتعدد هذه المصادر ، فقد اعتبر كارل ماركس [١] أن العامل الاقتصادي هو ركيزة القوة السياسية ، ويقول ماركس: أنه يوجد فئتان من الناس في كل مجتمع ، هي :

١- طبقة حاكمة .

٢- طبقة أو أكثر خاضعة أو محكومة .

وتحتل الطبقة الحاكمة الوضع المسيطر ، فهي تمتلك الوسائل الأساسية للإنتاج الإقتصادى ، وتمتد سيطرتها إلي القوة العسكرية والنشاط الفكري .

وتنتقد هذه النظرية في أن هناك عوامل أخرى تلعب دورها في بناء القوة ، بل إن القوة السياسية تعتبر في بعض الأحيان وسيلة للحصول على القوة الاقتصادية، فبعض الأفراد يثرون بعد تقلدهم لمناصب سياسية يستمدون منها قوتهم.

ويعتبر موسكا أن الطبقة الحاكمة تمارس السلطة لأنها قادرة على التحكم في القوى الاجتماعية .

ويفسر بيرستيدت Bierstedt مصادر القوة بأنها تتمثل في ثلاثة مصادر هي [٢] :

١- عدد من الناس .

٢- تنظيم إجتماعى .

٣- موارد . وهى تشمل الآتي :

أ - سيطرة على القيم الاقتصادية .

---

١ ـ بوتومور . الصفوة والمجتمع . ص ٢٣ .

٢ ـ د. عبد الهادى الجوهرى . علم الاجتماع السياسى . ص ص ٣٢ ـ ٣٣ .

ب – سيطرة على السلطة السياسية أي شرعية اتخاذ القرارات .

ج – سيطرة على وسائل العنف مثل البوليس والقوات المسلحة .

د – السيطرة على وسائل الاتصال ومصادر المعلومات .

هـ – السيطرة على الفكر والعقل .

و – السيطرة على المعرفة والمهارة اللازمة لاستخدام الموارد .

وكل من هذه القوى لها حضور وتأثير داخل المجتمع . كما أنها لا توجد بمعزل عن غيرها من القوى ، أو بمنأى عن التأثر بها أو التأثير فيها .

الفصل السابع

القـــوة والمجتمع

التنمية السياسية هي إعادة تحريك إمكانيات المجتمع ، وإعادة بناء علاقاته وتنظيماته التي تنعكس في صورة النظام والسلطة والقوة والإدارة العلمية ، وضرورة تحدثيها ليمكن التوصل إلي أهداف المجتمع العليا [١] .

وعلى ذلك ترتبط القوة بالتنظيم ، فلاقوه دون تنظـيم يبلـور هويتـها وبجسدها ، ولا تنظيم من غير قوة يمثلها وتسانده . فالقوة هي بناء يتألف من أفراد وجماعات داخل كل نظام اجتماعي نوعى مفرد ، وتبدو وجود علاقة بين القـوة السياسية وضرورات التنظيم .

والتنظيم هو ما تتعارف عليه الجماعة من ترتيبات وإجراءات تنظيميـة ، ومعايير وضوابط سلوكية ، وما يقترن بذلك أو يترتب عليه من تكوينات بنيويـة ووحدات وظيفية ، من شأنها تعبئة جهود أعضائها ، وتنسيق العلاقـات المتبادلـة بينهم ، وتحديد مسئوليات كل منهم بغية التحقيق الواعي للأهـداف والمصـالح المشتركة للجماعة [٢] .

ويرتكز تشكيل أي منظمة أو مؤسسة نوعية على هذه الضوابط والمحددات العقلانية الرشيدة إنما هي في مواقع الأمر كيان مفارق لأعضائه ، ومستقل عنهم ، وجودا وضرورة واستمراراً ، والمنظمات والمؤسسات تعتمد في وجودها على نسق المراكز والأدوار والمكانات التنظيمية التي يتواتر تفاعلها من خلال آليات مقننة وفق إجراءات رسمية أو عرفية متعارف عليها .

---

١ - مقدمة د. محمد عاطف غيث لكتاب د . إسماعيل على سعد . نظرية القوة – مبحث في علم الاجتماع السياسي . ص ١١ .

2 – See M . E Dimock and others Public Administration , p . 161 .

وانظر د. عبد الباسط محمد حسن . علم الاجتماع الصناعي . ص ص ١٣٦ – ١٣٧ .

وتنبثق العلاقات الاجتماعية في التنظيم الرسمي من مهابة المكانة ، وطبقاً للمعايير الجمعية المحددة . أما في التنظيم غير الرسمي ، فتقوم على أساس الاحترام الشخصي ، ووفقاً لمعايير مجتمعية ، وحيث أن المهابة تتعلق أساساً بالمكانة ، فإنها تعد بالضرورة مكوناً محورياً للتنظيم الرسمي ، أما الاحترام فنظراً لأنه يتعلق بالأشخاص ، فإنه يعتبر مكوناً أساسياً للتنظيم غير الرسمي .

وغالباً فإن المكانات عالية المهابة تشغل بأشخاص يتمتعون بدرجة كبيرة من الاحترام . أما إذا كان هناك بون شاسع بين التنظيم الرسمي وغير الرسمي داخل المنظمة أو المؤسسة الواحدة فإن المهابة تظل متعلقة بالمكانة وحدها . ومن ثم يتوقف احترام شاغلي المكانة ، ولا يعد وأن يكون كل منهم أكثر من رئيس صوري .

وتتوقف كفاءة وفعالية المنظمة أو المؤسسة ليس فقط على جدية محدداتها التنظيمية أو صرامة معاييرها وضوابطها النظامية ، ولا تقتصر كذلك على سيادة المشاعر الطيبة وأواصر الود المتبادل بين أعضائها فحسب ، ولكنها تعتمد إلي حد بعيد على ما يتلقاه تنظيمها الرسمي من دعم وتأييد ومؤازرة من جانب تنظيمها غير الرسمي ، فإذا ما دب الشقاق بينهما أصبح استمرار المنظمة على شفا منحدر من الانهيار .

وتوجد ثمة علاقة بين التنظيم الرسمي للمجتمع ، وبين تنظيمه غير الرسمي فالناس ينتظمون في كيانات ووحدات نوعية مميزة سعيا وراء مصالح أو غايات معينة ، غالباً ما تكون سياسية . ومثل هذه الكيانات أو الوحدات النوعية تعبر عن هذه المصالح والغايات وتسعى من أجل تحقيقها .

وتتسم هذه العلاقة بدرجة عالية من الدقة والحساسية والتعقيد ، وتمثل في الوقت نفسه أرضية مشتركة تلتقي على سطحها ظواهر المجتمع والسياسة على حد سواء .

وقد لعب حكم القوة دوراً كبيراً في تنمية النظم الاجتماعية ، كما أن الحكومات التي فرضت القوة لعبت أيضاً دوراً في تكوين المجتمعات ، ذلك بأنه مالا توجد وحدة اجتماعية من نوع ما يوجد بالضرورة " حكم " وقد يتغير صورة الحكم في جماعة ما ، إلا أن هذا يستتبع بالضرورة تغييرا في تكوين الجماعة [١] .

القوة والأسرة

بالنظر إلي المرأة كطرف أساسي في سوق العمل ، تبين أن هناك قوة للطلب عليها ، ولكن هناك بعض العوامل التي تحد من هذه القوة . وهي عوامل متعلقة بالطبيعة الفسيولوجية للمرأة خاصة في العمل ذي الطبيعة الفنية ، والذي يتطلب جهداً جسمانياً ، وكذلك احتياجات المرأة إلي الأجازات ، وخاصة في حالة الإنجاب ، مما يضطر الحكومات إلي وضع التشريعات المناسبة لذلك .

ويهتم الكثير من النساء ، وحتى المتزوجات بمستقبلهن الوظيفي بعد أن كان العمل يمثل عندهن وسيلة لشغل أوقات الفراغ . ومن المتوقع أن يزداد إقبال المرأة على العمل بحيث يشغلن نسبة أكبر من القوة العاملة في المجتمع ، ويؤدى هذا إلي أن نسبة كبيرة من القوة الشرائية في المجتمع أصبحت في أيدي النساء . وعلى ذلك فإن المرأة بمشاعرها ودوافعها وسلوكها تمثل عاملاً مؤثراً في السوق يتعين إعطاؤه عناية بالغة .

القوة والاقتصاد

وثمة علاقة بين القوة الرسمية والصناعة . فالمجتمع المحلى يختلف عن الصناعة في أنه لا ينظم على نحو التدرج الخطى ، وبذلك يصعب إدراك علاقات القوة داخله ، غير أنها تتراوح ما بين السيطرة الكاملة للصناعة كما نجدها في المدن

---

١ ـ برتراند راسل . آفاق جديدة في عالم متغير . ص ٧٢ .

التي تسيطر عليها الشركات إلي الوضع الذي يتمتع بقدر طفيف من القوة وخاصة في المدن التي تسيطر عليها الأجهزة الحكومية .

ويوضح لنا التطور التاريخي الاختلافات في القوة النسبية للصناعة ، حيث أدى سلم القوة في المجتمعات المحلية في القرن التاسع عشر وفي مجتمعات محلية صناعية صغيرة أخرى إلي مضاعفة التدرج الهرمي الإداري كلية . ولم يكن هناك أي تنظيم له أهمية يستطيع أن يقوم بوظيفته على خلاف رغبات رجال الأعمال ، وكانت مناصب التنظيمات المحلية يشغلها مديرو الأعمال ، ذلك أن رجال الأعمال كانوا يعتقدون أنهم هم القادة الطبيعيين ، وأنهم هم الذين يعرفون الذي يصلح لمجتمعهم المحلى ، وأن ما هو صالحا للعمل يعد أيضاً كذلك بالنسبة للمجتمع المحلى .

هذا ولا يزال رجال الأعمال في مجتمعات محلية كثيرة يسيطرون على تنظيمات المجتمعات المحلية الأصغر الذي يشارك فيها كل من المديرين والعمال في نفس التنظيمات . ولا يمكن أن يظهر هناك أي معارضة في أي موضوع لأن مديري المؤسسات يمارسون قوتهم على كل ما يمس المدينة من شئون . ويمكن التغلب على أية مقاومة للإدارة بسهولة وقد يرفت حتى أولئك الذين يستمرون في مقاومتهم .

ولقد برهن " وارنر Warner " وزملاؤه على هذا النموذج من تحكم طبقة رجال الأعمال في مدينة تضم ٦٠٠٠ نسمة ، هي مدينة جوتزفيل التي يتغلب عليها الطابع الصناعي ، والتي بلغ عدد العاملين فيها ٢٧٠٠ عامل ، حيث تؤثر هذه الطبقة على كل جوانب حياة المجتمع المحلى ، وتهيمن على زمام القوة الاقتصادية والاجتماعية ، ويعترف كل فرد بقوتهم .

ويختلف ذلك عما هو جارى في المدن الكبرى ، حيث يقل مشاركة كل الأعضاء في نفس التنظيمات التي يمكن أن يتحكم فيها العاملون ، ويصاحب ذلك انسحابهم من تحمل المسئولية والمشاركة في أوجه نشاط المجتمع المحلى ،

ولكن على التوسع في عملية التحضر ، وتزايد شعور العمال بعدم الأمن ، نظم العمال نقابات ، وتحدوا قادة الصناعة في المجتمع المحلى ، واشترك المهنيون ، وغيرهم من العاملين من ذوي الياقات البيضاء في معارضة كثير من أوجه النشاط الاقتصادي .

وقد أكد هذه الحالة " هوايتهيد " ، فكتب يقول أن رجال الأعمال قد حاولوا استعادة قيادهم وتحمل مسئوليات رئيسية في شئون المجتمع المحلى ، وذهب إلي القول أهم قد استفادوا من التقدم الهائل الذي أحرزوه في نطاق السيطرة على الطبيعة والدعم التنظيمي والمعرفة القانونية والمهارات الإدارية والموارد الطبيعية في التوصل إلي فهم تعاطفي لمشكلات الإدارة والعمل من جانب جماهير المجتمعات المحلية .

ولقد أدى ذلك إلي قيام التنظيمات بفتح قسم للعلاقات العامة وإضافته إلي تنظيمها ، وكذلك تقديم منح دراسية وخدمات وغيرها من ضروب الخير والإحسان بهدف صالح العاملين وتحسين مستوياهم ، وذلك حتى يتسنى لرجال الأعمال أن يتمتعوا بالقبول والتمثيل في عملية اتخاذ القرار في المجتمع المحلى (١) .

القوة والعمليات الاجتماعية

يتخذ علم الاجتماع السياسي القوة والسلوك السياسي أو العملية السياسية والعلاقات بين الدولة والمجتمع محاور لاهتمامات علم الاجتماع السياسي مع شئ ما يخرج منه منتصراً أو مهزوماً . وهذا يعنى أن هذا الصراع يتم في نطاق علاقة يكون فيها فرد أو جماعة مسيطر عليها .

---

١ ـ د. علي عبد الرازق الحلبى . علم اجتماع الصناعة . ص ص ٤٠٥ - ٤٠٧ .

وقد بدأ صراع الإنسان ، والذي أخذ يتطور بأساليب صراعه سعياً إلي السيطرة على الطبيعة ، وعلى الآخرين من بنى جنسه عبر التاريخ مستخدماً في ذلك أساليب شتى على رأسها السياسة والحرب .

وهناك اتجاهان للصراع : الأول أفقي ، وهو يقوم بين الإنسان والحيوان ، أو بين جماعة وجماعة ، أو بين طبقة وطبقة من أجل الحصول على القوة ، والاتجاه الثاني : رأسي ، وهو يقوم بين الحكام والمحكومين ، أي بين من يأمرون ، وهؤلاء الذين يجب عليهم الإذعان والطاعة ، وهو موجود في كل مجتمع انسانى .

ويصل الفرد أو الجماعة إلي مراكز القوة من خلال الصراع الذي ينجم عن الاختلافات الاقتصادية أو الاجتماعية والعقائدية . كما تسعى التنظيمات الموجودة في المجتمع إلي إذابة الصراع وتوجيه طاقاته نحو أهداف تنموية محددة من خلال تقنين بناءات القوة .

لقد كانت القوة وما زالت موضوعاً للقتال والصراع . فهي تؤدي إلي المراجهة بين من يتصارعون من أجل منصب رسمي ، أو مكسب شخصي ؛ حيث تمارس القوة دائماً لصالح جماعة أو عشيرة أو قبيلة . والصراع ضد القوة يقوم به جماعات من العشائر أو الطبقات الأخرى التي تريد أن تحل محل من بيدهم القوة ، ومع ذلك ففي داخل الطبقة المسيطرة نفيها يظل جهاز الدولة بين يدي قلة أو أقلية حين تبرز صراعات هذه الأغلبية [1] .

وتختلف هذه الصراعات المنوه عنها عن الصراعات التي تكون بين الطبقة المسيطرة أو الحاكمة والطبقات المسيطر عليها حيث يظهر العداء بين الحكام والمحكومين ، أو بين الذين يحكمون وبين من يجب عليهم الإذعان ، أو بين من بيدهم القوة ، والمواطنين في جميع المجتمعات الإنسانية .

1 – M . Duverger , Introduction de la Politique , p . 28 .

البـــاب الثالث

السلطـــة

الفصل الثامن

ماهيـــة السلطة

تتخذ ممارسة القوة السياسية صيغتين هما :

١- السلطة

٢- النفوذ

ويخلط البعض بين السلطة والنفوذ ، ولكنهما يختلفان من حيث أن السلطة هي مجموعة علاقات القوى التي تحكم مجتمعاً من المجتمعـــات ، وتمثـــل حقوقـــاً وصلاحيات ممنوحة لفرد ، أو جماعة لإدارة نشاطات في شكل معـــين ، وذلـــك باستخدام موارد معينة لتحقيق أهداف اجتماعية ، وهي بذلك تقوم على أســـاس حق الأقوى كما يبين التاريخ السياسي للمجتمعات .

والسلطة السياسية هي من معطيات الطبيعة البشرية ، ويشير التاريخ إلي أنه منذ وجد عدد من الناس في مجتمع واحد ، وأنه مهما كانت المجتمعات بســـيطة أو معقدة لا تسير كيفما اتفق ، وإنما وجدت معهم بالضرورة سلطة تنظيمية ، بشكل من الأشكال تحدد أبعاد العلاقات المختلفة بينهم .

وهكذا لازمت السلطة الجماعات الإنسانية منذ أن وجدت ، وإن كـــان التعبير عنها ظل يلاحق هيكلها ، وما ذلك إلا في شكلها دون جوهرها ، إن كنـــه السلطة هو بعينه لدى الجماعات المتخلفة ، ولدى الجماعات السياسية المتقدمـــة في عصرنا على السواء ، وما الاختلاف إلا في درجات التنظيم ، إنه اختلاف في الكم والكيف ، وليس البت في الجوهر .

وهكذا فإن توافر السلطة شرط لقيام الجماعات والمجتمعـــات ، ذلـــك أن نواحي النشاط التي تكون الحياة اليومية للناس تتطلب التوجيه ، كذلك لا تســـتمر الثقافات في سيرها على أساس عشوائي ، لأن الاتجاهات والمعتقدات تتطلب حماية

وتعزيزا دائماً . إذن لابد من أن تكون هناك طائفة من الموظفين ، ومجموعة من القواعد القانونية المقررة ، وبعض الوسائل النمطية التي تحول الأهداف السياسية العامة إلي أعمال ، وكذلك جهة تضع القوانين والقرارات . وهما ما يطلق عليها جميعاً اسم " السلطة " .

من أجل هذا كانت السلطة هي الحق المقرر لجماعة من الناس في وضع قرارات ملزمة فيما يتصل ببعض نواحي الحياة أو أوجه النشاط الخاصة بالآخرين .

والسلطة متضمنة في كل نسق اجتماعي، ولكن موضع السلطة واختيار الهيئة وامتداد الفعل تختلف من مجتمع إلي آخر .

أما الضبط فهو ممارسة السلطة ، ويطلق على وجه واحد من الدور الاجتماعي ، أي أنه وجه من وجوه السلوك التي نتوقعها من أناس معينين في أماكن معينة .

والسلطة ظاهرة أساسية في السلوك الإنساني . وقد وصفها " جوفينيل " بقوله : إن ظاهرة السلطة أقدم في أصلها من تلك الظاهرة التي تسمى " دولة " ، فضلاً عن أن السيطرة الطبيعية لبعض الأشخاص على الآخرين هي المبدأ الأساسي في جميع التنظيمات الأساسية ، إلا أن السلطة السياسية تتميز من حيث التعريف الكامل للمفهوم ، فهي قديمة قدم الحكومة ذاتها .

والسلطة السياسية ركن هام من أركان الدولة ، حتى أن البعض يعرف الدولة بالسلطة ، والبعض الآخر يعرفها بأنها تنظيم لسلطة القهر ، ذلك أن الدولة تقوم على أركان ثلاثة ، هي : -

١- السكان .

٢- الإقليم .

٣- السلطة السياسية .

وهناك من يعتبر السلطة السياسية هي الحكومة ، والحكومة هي الهيئة التي تعبر عن سيادة الحكومة ، وتدير شئونها ، ويخضع لسلطانها الأفراد والأموال [١] .

والسلطة السياسية ظاهرة اجتماعية ، ثابتة بمقومات ثلاثة تشكل كينونتها هي : القوة ، والشرعية ، والخيرية ، فالسلطة السياسية تقوم في ضمائرنا كقوة خيرة ، وهي لذلك شرعية أي يقتضيها الخير العام . إن مجرد القوة المادية لا تعني السلطة السياسية ، وإنما الذي يجعل من القوة سلطة سياسية هو تمثلنا الجماعي لها ، أي ربطها في ضمائرنا بالخير العام ، فتبدو لذلك شرعية .

ومن هنا كان هناك تعريف للسلطة السياسية بأنها : ظاهرة الاحتكار الشرعي لأدوات العنف في المجتمع ، أي ظاهرة الاحتكار الفعلي لأدوات العنف في مجتمع كلي يتمثل في ضمير جماعي قوامه تمثل هذا الاحتكار كأداة لتحقيق المجتمع الهادئ .

وتستمد هذه السلطة وجودها من رضاء المحكومين وقبولهم لها . ولقد كان الرأي في الماضي لا يشترط هذا الرضا طالما كان الحكام قادرين على إخضاع المحكومين . ولكن الاتجاه المعاصر يشترط رضاء المحكومين حتى تتوافر شرعية السلطة .

والسلطة لا تستمد قوتها من شرعيتها فقط ، وإنما يساعد على ذلك احتكارها استعمال القوة ، إذ أنها السلطة الوحيدة التي يحق لها استعمال القوة قانوناً. ومن ثم فهي تجمع بين الرضا والإكراه ، الشرعية والقوة ، قبولها والخوف منها .

والسلطة التي تتمتع بها الدولة تتميز عن السلطات العامة والخاصة ، وتتسم بصفات ذاتية ، وقد أطلق فقهاء القانون عليها " السيادة " . ونعني هذه الأخيرة أن سلطة الدولة سلطة عليا لا يسمو عليها شئ ، ولا تخضع لأحد ، ولكن تسمو فوق الجميع وتفرض نفسها على الجميع .

---

١ ـ د. أبو اليزيد المتيت . النظم السياسية . ص ٨ .

وسلطة الدولة سلطة أصيلة ، فهي لا تستمد أصولها من سلطة أخرى ، فالهيئات الإدارية الدنيا تستمد سلطتها من الهيئة الإدارية العليا ، وهذه تستمد سلطتها من القانون ، والقانون من وضع الهيئة التشريعية أو البرلمان . والبرلمان يستمد سلطته من الدستور ، والدستور من صنع الأمة ، وسلطة الأمة لا تعلوها سلطة . وفي ضوء ذلك فإن سلطة الدولة سلطة أصيلة ، وهى بذلك تختلف عن سلطة الهيئات المحلية واللامركزية .

وسلطة الدولة سلطة لا تتجزأ ، فمهما تعدد الحكام في الدولة ، فالسلطة التي يمارسونها وحدة لا تتجزأ ، فهم ليسوا سوى أدوات لممارسة السلطة ، دون أن يكون لأي واحد منهم حق في هذه السلطة .

وقد تعددت تعاريف السلطة ، فهناك من العلماء من قال أنها قوة ذات طابع نظامي رسمي ، ترتبط بمنصب أو موقع أو وظيفة رسمية معترف بها في المجتمع ويتطلب مباشرتها أن تكون تحت إمرة المرء بعض المصادر التي بموجبها يتسنى له التحكم في الآخرين ، أو قهرهم . وقد يتأتي له ذلك عن طريق السيطرة على الموارد الاقتصادية كالملكية الفردية ، أو من القوة التنظيمية ، واحتكار مواقع الردع، وتمنح صاحبها حق توزيع الجزاءات على المخالفين .

وتستمد السلطة أيضاً من المكانة التي تتمتع بها الجماعات بناء على ما تمارسه من سلطة تقليدية أو كاريزمية . وتحدد السلطة بمجموعة من القواعد العامة الملزمة ، والمستمدة من اللوائح والقوانين الوصفية ، وتخوّل صاحبها حق إصدار قرارات لها صفة الجبر والإلزام بالنسبة للآخرين [١] .

ومن ثم فلا يجوز لشاغل المنصب الرسمي أن يخترق حدود القواعد ، أو يخالف الضوابط التي تحكمها ، أو يتخطى الأدوار المخولة له بموجبها ، وبمقتضى المنصب الذي يشغله ، وإلا اعتبر خارجاً على قواعد الجماعة ومعاييرها وضوابطها

---

١ - اندرو وبستر . مدخل إلي علم اجتماع التنمية . ص ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

النظامية ، الأمر الذي يسوغ إزاحته من منصبه ، ويبرر مساءلته وتوقيع العقوبة عليه [١] .

ويؤخذ على هذا التعريف أن السلطة التي تستند على القوة تعتبر سلطة غير مشروعة ، ولأنها فرضت على الشعب قسراً ، ولا تستطيع البقاء طويلاً .

ومن العلماء من قال أنها : حق شخص ما أو مجموعة من الأشخاص في اتخاذ قرارات بعينها ، أو إصدار أوامر للآخرين بشأن مسألة أو موضوع ما ، أو هي علاقات بين اثنين من الموظفين : الأول أعلى ، والآخر تابع ، والعلاقات بينهما شرعية ، وعلى أساس هذه الشرعية يحق للآخر أن يصدر الأمر ، ولابد للتابع من الإذعان ، والطاعة ، والتنفيذ .

وتختلف السلطة عن المسئولية من حيث أن المسئولية هي التعهد والالتزام ، أي التعهد بالقيام بواجبات ومهام وأعمال محددة . ويلاحظ أن عدم أداء الأعمال أو المهام يؤدى بالضرورة إلي عدم تحقيق الأهداف التي خطط العمل في ضوئها ونظم . ومن ثم ارتبطت المسئولية بتحقيق الأهداف .

وفي ضوء ذلك فإن من يشغل وظيفة ما داخل المدرسة – مثلاً – فإنه يعتبر بمجرد شغله لهذه الوظيفة مسئولاً أمام رئيسه الأعلى عن القيام بواجبات هذه الوظيفة وملتزماً بها [٢] .

ولقد عرف " فايول Henri Fayol " [٣] السلطة بأنها " الحق في إصدار الأوامر ، والقوة في إجبار الآخرين على تنفيذها " . وفرق فايول بين السلطة الرسمية والسلطة الشخصية . فالسلطة الرسمية هي تلك يتمتع بها الشخص نتيجة للوظيفة التي يشغلها في الهيكل التنظيمي .

---

١ – أنظر د. فاروق يوسف أحمد . القوة السياسية . ص ص ٣٢ – ٤٨ .
٢ – د. أحمد إسماعيل حجى . إدارة بيئة التعليم والتعلم – النظرية والممارسة في الفصل والمدرسة . ص ٨ .
٣ – أنظر د. عبد الكريم درويش وليلي تكلا . أصول علم الادارة العامة . ص ص ٣١٥ – ٣١٦ .

أما السلطة الشخصية فهي التي يتمتع بها نتيجة لذكائه ومعلوماته ومهاراته وخبراته وقدراته . وعلى ذلك يكون حق السلطة الرسمية للوظيفة ، وليس لمن يشغل الوظيفة من الأفراد ، بمعنى أن نفس مسئوليات السلطات الرسمية المرتبطة بمركز رئاسي معين تصبح حقاً لكل من يشغل هذا المركز من الأفراد .

أما آلن Allen فقد عرف السلطة بأنها : " حق الحقوق والقوى التي تمكن الفرد من القيام بما يسند إليه من أعمال " . وبذلك تعتبر السلطة قرينة للمسئولية وملازمة لها . ويجب أن تتناسب السلطة مع المسئولية ، وذلك لأن السلطة هي التي تعين الفرد وتمكنه من إنجاز ما كلف به من مسئوليات .

وتتناسب السلطة مع المسئولية ، ذلك أن الخلل في هذا التناسب يؤدى إلي عواقب وخيمة ، الأمر الذي يعرقل إنجاز الأعمال ، ومن ثم عدم تحقيق المنظمة لأهدافها ، ذلك لأنه حينما تكون السلطة أقل من المسئولية ، فإن الموظف أو العامل يعجز عن إنجاز عمله ، أما إذا زادت السلطة عن المسئولية ، فإن جزءا من السلطة سوف يوجه إما إلي إنجاز الأهداف الشخصية ، وإما إلي التدخل في اختصاصات الرئاسات الأخرى .

وفي ضوء ذلك فإن علاقة الرئيس بمرؤوسيه تقوم على أساس الاختصاصات والمسئوليات المنوطة به ، والسلطة الرسمية المقررة التي يمارسها . وله في ذلك الحق في إصدار الأوامر ، وعلى مرؤوسيه تنفيذها ، فإذا امتنعوا أو قصروا ترتب على ذلك مساءلتهم [١] .

وتستخدم السلطة كأداة من أدوات الإدارة والسيطرة في المجتمع رموز معينة متعارف عليها . وقد يكون رمز السلطة عبارة عن ورقة واحدة عليها توقيع موظف رسمي وخاتم الدولة .وثمة أمثلة كثيرة على رموز السلطة لا نستطيع هنا

١- أنظر د. إبراهيم عبد الهادى المليجى . استراتيجيات وعمليات الادارة . ص ص ١٤٥ ـ ١٤٧ .

حصراً، وذلك كالأوامر والقرارات والرخص والشهادات وما إلي ذلك ، وهذا ما يطلق عليه الوثائق الرسمية التي نراها في كل مكان .

ونحن – مثلاً – لا نستطيع أن نوارى المتوفى التراب إلا بمثل هذه الرخص ، وهي عبارة عن رمز للسلطة . وقد تجاهل بعض أعضاء المجتمع هذه الرموز الورقية للسلطة . ومن ثم تصبح هذه الرموز غير كافية ، مما يؤدى بالصفوة الحاكمة إلي ابتداع أو البحث عن أدوات أخرى ، أو ما يمكن أن نسميه بالأدوات المساعدة التي ترغم أعضاء المجتمع على الانصياع والطاعة وإتباع رموز السلطة .

وتستخدم الصفوة الحاكمة نوعين من الرموز ، منها ما هو "خاص" ، ومنها ما هو " عام " عند التطبيق . فهناك الرموز المباشرة ، وهى الموجهة عادة إلي أفراد بعينهم وأسمائهم . أما النوع الثاني وهو العام ، فهو ينطبق على كل فرد دون تمييز كإشارات المرور أو تعليمات ممنوع التدخين ، أو تقديم مستندات معينة لجهة ما [1] .

وتمنح السلطة السياسية الصفوة الحاكمة الشرعية في جميع الممارسات الرسمية قبل المجتمع على مستوى المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وذلك عن طريق التنظيم الذي يمكن الصفوة من العمل المباشر مستخدمة في ذلك ما تمتلك من نصوص إجرائية .

وتختلف مصادر الضبط والسيطرة التي تمارسها السلطة ، فبعضها يجدد نفسه دائماً ليتلاءم مع المواقف المتغيرة ، بينما يرى البعض الآخر لا يتوفر له هذه الناحية . وبعضها يستلزم الإذعان ، بينما البعض الآخر لا يحتاج لمثل هذا الإذعان. فبث أو إطلاق المعلومات يتجه مباشرة إلي فكر الناس وعقولهم ، وبالتالي يؤثر في مواقفهم . وتتجه السلطة نحو الحقوق والواجبات والمكانة ، أما التنظيم فهو يؤثر على البيئة الفيزيقية وعلى الشخص ذاته .

١ ـ أنظر د. إسماعيل على سعد . عولمة الديموقراطية بين المجتمع والسياسة . ص ٩٧ .

ويكمن جوهر السلطة السياسية في علاقة " الأمر والطاعة " في الإنسان فالإنسان يطيع بطبعه . وإذا كان رغبة الأمر تغلب على القلة . فإن السواد الأعظم يستسلم للطاعة . وفي هذا المعنى ينقل التاريخ تلك العبارات التي قالها "الاسكندر الأكبر " [١] ، وهو يخاطب المقدونيين ، وقد سأموا حروبه ، اذهبوا أيها الجاحدون ... سأضرب في الأرض من غيركم .. إن الاسكندر سيجد له جنوداً أينما يوجد الرجال .

وهناك قول مؤداه أن من يشتهى سلطة الأمر ، يستطيع من غير عناء أن يجد أينما اتجه من يستسلمون لسلطانه .

وفي المجتمع السياسي يبدو صراع بين السلطة والحرية ، فالإنسان بطبعه الاجتماعي يسعى إلي قيام السلطة لتؤمنه على بقائه استجابة لغريزة حب البقاء ، وهى الغريزة الأم ، بينما تظل غريزة الأنانية تعمل في مواجهة السلطة – بعد قيام المجتمع السياسي – بتسمية اجتماعية هي " الحرية "

وترتبط مظاهر السلطة كذلك بنسق المكانة الاجتماعية ، وموافق عليها من قبل جميع أعضاء المجتمع ، وهى الحق المقرر لجماعة من الناس في وضع قرارات ملزمة لتنظيم نشاط الآخرين . وهى توجه سلوك الأفراد بصورة محددة لإنجاز الأهداف العامة ، ويتحقق ذلك من خلال بعض الميكانيزمات ، مثل : التبادل والمصالح المشتركة والتضامن والقوة .

وتقوم السلطة على عنصرين ، هما : السيطرة والفاعلية . وتتمثل السيطرة في قوة الإكراه المادي التي ترتكز عليها السلطة ، والتي لا تتحرك من أجل توجيه الأفراد لبلوغ الغاية الاجتماعية إلا عند الاقتضاء .

ويتمثل عنصر الفاعلية فيما يتوافر لقرارات السلطة داخل الدولة من صفة النفاذ يصرف النظر عما ترتكز إليه من إكراه مادي ، ذلك بأن مراعاة الأفراد لها

---

١ ــ د. محمد طه بدوي ود . ليلي امين مرسي . المبادئ الأساسية في العلوم السياسية . ص ٦٢

ليس مرهوناً بالضرورة باستعمال الإكراه المادي ، وإنما يمتثل هؤلاء لتلك القرارات من تلقاء أنفسهم ، فلا تتحرك القوة المكرهة في السلطة إلا كضمانة أخيرة لنفاذ قراراتها .

وهذا العنصر الثاني في السلطة في النفاذ بصرف النظر عما يتوافر لقراراتها من إكراه مادي لا يتحرك إلا عند الاقتضاء ، يقطع باعتماد السلطة في الدولة على رضا المحكومين أكثر من اعتمادها على قوة الحاكمين .

ويتبين مما سبق أن الطاعة هي التي تحمل من القوة المادية المسيطرة سلطة بالمعنى الدقيق . فلا يمكن تحقيق الطاعة بدون سلطة ، وذلك يمكننا من القول أن القائد إذا أصدر أمراً لعضو من أعضاء جماعته وقبله وضبط نشاطه وفقاً له . عندئذ يقال إن هذا الأمر يحمل سلطة .

وقد قرر جورج هومانز أن أعضاء الجماعة يطيعون الأوامر بدون شك فيها إذا صدرت عن شخص في موضع السلطة المعترف بها . وإذا كانت هذه الطاعة للأوامر تتحقق في التنظيمات أو الجماعات الرسمية عن طريق شغل من يصدر هذه الأوامر أحد المناصب التي تخول لها سلطة . فإنه يمكن أن تتحقق أيضاً في الجماعات الصغيرة غير الرسمية بواسطة المكانة الاجتماعية العالية التي يخلعها أعضاؤها على الشخص الذي يبادر بالتفاعل بالنسبة لغيره في الجماعة [1] .

وحدد برنارد Ch . Bernard السلطة باعتبارها تشير إلي طبيعة الاتصال في التنظيم ، والتي يفضلها ويقبلها عضو التنظيم على أنها تحكم كل سلوك يسهم به. ومن ثم فإن السلطة عنده تنطوي على جانبين :

١- **جانب ذاتي أو شخصي** : يعبر عن قبول الاتصال باعتباره ذي سلطة .

٢- **جانب موضوعي** : ويشير إلي طابع الاتصال الذي بفضله تكون السلطة مقبولة .

---

1 - See G . Hommans . Human Group , pp . 348 – 399 .

على أنه لا يمكن أن يقبل الشخص الاتصال باعتباره ذا سلطة إلا إذا تحققت أربعة شروط في الوقت ذاته هي :

١- إذا أمكن لهذا الشخص فهم الاتصال .

٢- واعتقد أن قراره لا يختلف مع هدف التنظيم ، وفي وقت إصدار هذا القرار .

٣- وإذا أمكن له التوفيق بين هدف التنظيم ومصلحته الشخصية .

٤- وكان قادراً على أن يستجيب ويذعن لهذا الهدف عقلياً وفيزيقياً [١] .

ولا تعتمد السلطة على مجرد القوة المادية لإخضاع المحكومين ، بل تستند إلي الفكرة التي تكون لدي المحكومين عن القيم التي يتعين توفرها للحاكمين ، وعن شروط الصلاحية للنهوض بمهام السلطة ، وفي بعض الأحيان إلي مواهب هؤلاء وقدراهم الذاتية على حل قضايا المجتمع ودفعه نحو مثله العليا .

ولا يعنى هذا البته أن الرضا هو مصدر السلطة في الدولة ، أو أنه المنشئ لها ، وإنما ينحصر دور الرضا في إقرار السلطة التي تقوم بداءة على عنصر القوة المادية أي في قبولها . فالقوة المكرهة تأتى أصلاً من أعلي ثم تتأيد بالرضا بها ، ذلك أن الرضا الذي يأتي من أسفل فيخلع على القوة المادية سمة السلطة المنظمة في الدولة .

ويسعى علم السياسة . لا إلي القضاء على التناقض بين السلطة والحرية ، باعتباره ظاهرة مرضية ، ولكن يسعى إلي كيفية التوفيق بين المتناقضين بحيث لا تعسف السلطة بالحرية ، أو تطيح الحرية بالنظام الاجتماعي ، فتختل عناصر المجتمع السياسي اختلالاً يودى به .

والحق أن بقاء المجتمع مرهون بقيام السلطة ، أما الحرية فهي تقتضى نظاماً . ولكن هذا لا يعني في شئ أن الحرية والسلطة من أصل واحد لطبيعة واحدة . فالسلطة قوة ، والحرية قوة . إن السلطة قوة المجتمع ، والحرية قوة الفرد في مواجهة قوة المجتمع ، وثمة تناقض بين القوتين .

---

١ ـ د. على عبد الرازق جلبى . علم اجتماع الصناعة . ص ١٣٩ ـ ١٤٠ .

ويفسر البعض ظاهرة انتشار الاستبداد السياسي في عصور معينة بانتشار التعقيد النفسي ومركب النقص في تلك العصور ، على نحو يؤدى إلي الربط الحتمي بين ظاهرة الاستبداد وحالة التعقيد النفسي ؛ فما من طاغية إلا ونفسه معقدة أصلاً.

وترجع السلطة في العادة إلي ظاهرة الحكومة . وهي تظهر في كل قطاع من قطاعات المجتمع ، وليس فيمن تكون وظيفتهم الحكم فحسب ، ففي كل رابطة أو هيئة مهما صغرت نجد الحكومة ، ونستطيع الوقوف على هذا في كل رابطة داخل المجتمع . وهي تمثل ظاهرة سياسية في الواقع الاجتماعي . ومن المؤكد أن كل رابطة تتخذ شكلاً وبناء السلطة خص بها ، فضلاً عن أن طبيعة التنظيم تخلق السلطة ، وعندما لا يوجد تنظيم فلا يوجد بالتالي سلطة ؛ إذ أن السلطة من المعايير الهامة للتنظيم ، فهناك سلطة للسجان على مساجينه ، وهناك سلطة كبار السن في نطاق المعبد اليهودي ، فهي لا تصدر عن التنظيم السياسي دوماً ، وإنما توجد في جميع التنظيمات الاجتماعية .

ففي مجال الإدارة لابد من توافر السلطة . والسلطة هي الحق في القيادة ، وقوة تحقيق الطاعة . وتطلق كلمة قائد على بعض المديرين أو الرؤساء ، كما تطلق على بعض السياسيين وذوى المناصب العليا في المجتمع ، كما تطلق على بعض الرواد الاقتصاديين أو الاجتماعيين ، وفي أي عمل جماعي ، كما تطلق على أحد الأفراد قائد المجموعة . وقد يجمع بعض المديرين مسمى المدير ومسمى القائد . وفي جميع الأحوال ترتبط القيادة بأساليب ممارسة السلطة داخل المنظمة أو الهيئة أو الدولة [١] .

وبصفة عامة يتوقف نجاح التنظيم الإداري في أي منظمة على مقدار سلطة الرؤساء ، ودقة تنفيذ المرؤوسين ولا شك أن إساءة استخدام الفئة الأولى التصرف

---

١ – د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان . الادارة والمجتمع – دراسة في علم اجتماع الإدارة. ص ١١ .

بالسلطة أو بإخلال الفئة الثانية بواجباهم ، أو عدم اعترافهم بمسئولياهم أمام مرؤوسيهم يقوض أي تنظيم .

وهناك عدة مستويات لتدرج السلطة ، منها البعد الرأسي للسلطة ، وهو تدرج من القمة إلي القاعدة ، فهي تبدأ بسلطات واسعة يملكها المدير العام ، ثم نأخذ في التقلص والانكماش كلما انحدرت هبوطاً إلي مستوى أقل ، حتى تنتهي بسلطة محدودة يملكها أفراد خط الأشراف الأول – رؤساء العمال .

ويوضح كل مستوى بدقة سلطات كل رئيس في إصدار أوامره على مرؤوسيه، وواجباته في تنفيذ الأوامر التي تصدر له من رؤسائه ، وذلك بصرف النظر عن وجهات نظرهم ورأيهم الشخصي في مدى سلامة هذه الأوامر .

ويطلق على هذه المستويات اصطلاح المستويات الإدارية ، أو " التسلسل الرئاسي " الذي يشير إلي ترتيب المراكز أو المراتب في التنظيم ، وفقاً لمعيار محدد للتقويم ، يعد ملائما للنسق ، ويرتكز هذا التدرج على المسئولية والسلطة .

ويستتبع هذا التدرج من أعلى إلي أسفل يستتبع صعودا من القاعدة إلي القمة على شكل تسلسل بعضها فوق بعض ، يتخذ شكلاً هرمياً يطلق عليه " السلم الإداري " وهو يوضح بدقة سلطات كل رئيس في إصدار أوامره .

أما البعد الأفقي للهيكل التنظيمي أو السلطة ، فيقصد به تجميع الأعمال والأنشطة المتشابهة أو المتقاربة في إدارات وأقسام ، بحيث يشرف كل مدير إدارة أو رئيس قسم على مجموعة معينة من الأعمال والأنشطة .

ويصوغ من هم في مواضع السلطة مجموعة من الأوامر والتوجيهات الرسمية ، ويقصد بالرسمية هنا الشئ المكتوب والمصدق عليه من قبل واضعى السياسة الذين يملكون السلطة في المنظمة . وهناك النوع الثاني من التوجيهات، وهو يتسم بالشرعية الاجتماعية ، وهي تقوم على قبول جماعة من الناس لمعايير معينة من السلوك .

وتعتبر أي منظمة عمل – منظمة سلطات ، بمعنى أن سلوك المديرين فيها يتوقف إلي حد كبير على حجم ونطاق ومجال السلطة التي يتمتعون بها .

وقد تلجأ الجماعة الديموقراطية لتسيير عملها ، والإسراع في اتخاذ القرار ، إلي منح الرئيس ، أي يكلف آخرين فرد ، أو لجنة صغيرة ، جزء من الوظيفة المنوط به، أو يستطيع أن يتخذ القرار بدقة وسرعة أكبر ، فمدير المدرسة – مثلاً – يقوم بتفويض وكيل المدرسة أو أحد المعلمين ببعض أو معظم سلطاته .

ويقوم المدير هنا بتحديد الأعمال المراد تفويضها . وغالباً ما يكون ذلك في ظروف خاصة ، كأن يكون القصد هو توفير الوقت ، أو كأن يكون الشخص الذي تفوض له السلطة هو الذي تتوفر لديه المعلومات التي تبنى عليها القرار ، ومن مزايا تفويض السلطة رفع معنويات الأفراد من منظمة إلي أخرى من ناحية مالها من سلطات .

وقد تصنع الجماعة بعض القيود على استخدام طريقة التفويض ، إذ قد تكون هذه القيود مرتبطة بالزمن ، كأن تحدد الجماعة لهذا الفرد أو تلك اللجنة أن تتخذ القرارات خلال فترة زمنية معينة . وقد ترتبط هذه القيود بالموضوعات ، إذ قد تحدد الجماعة للفرد أو اللجنة ، أن تتخذ قراراً في موضع معين ، أو في موضوعات بعينها .

ونتيجة لعملية التقويض هذه ، تصبح الجماعة ملتزمة بتنفيذ القرارات التي يتخذها هذا الفرد ، أو تلك الجماعة ، طالما أنها في إطار أو نطاق التفويض الذي أعطته الجماعة لهذا الفرد ، أو تلك اللجنة .

وقد ذكر جورتون أن الرؤساء والمديرين قد يواجهون مشكلات وصعوبات في ممارسة سلطاتهم ، وهي تتمثل في الآتي :

١- أنهم لم يقفوا على طبيعة السلطة المتصلة بوظيفتهم ومصدرها .

٢- أنهم لم يفهموا حدود هذه السلطة ، والأحوال التي يمكن فيها استخدامها .

هذا وبين ما تتوقف عليه سلطة المدير قبول مرؤوسيه ، واعتقادهم أن له الحق في توجيههم بمقتضى وظيفته التي يشغلها وسلطات هذه الوظيفة .

والسلطة ليست كياناً استاتيكيا ، بل إنها تتطور في مظاهرها ومراكزها وأجهزتها بتطور النظم الاجتماعية ، فهي تميل إلي التطور من البساطة إلي التعقيد كلما تطور المجتمع من حالة البدائية إلي القروية إلي الحضرية إلي الصناعية . وهي عملية Process من التكيف المستمر كلما غيرت التجربة الجديدة حكما سابقا. وهي بذلك نشاط منظم يمارس لمواجهة المشكلات التي تنشأ بالضرورة في الحياة الاجتماعية ، والسلوك في تلك النظم له قانونية ، هيئات أو مجالس تشريعية وهيئات إدارية ، وتؤدى جميعها وظائف ترتبط بتلك المشكلات . وهي تبلغ أعلى مراحل التعقيد في الأنساق التي تدخل تحت إطار الدولة ، وتترتب هذه السلطات على أساس نظام تسلسلي لكل درجة فيه مركز من مراكز القوة .

وعلى ذلك فليس مفهوماً أن تتجمد الخيارات السياسية في نظم تمسك بالحكم في ظروف تاريخية ، ثم لا تحرج منه مهما تغيرت الأحوال . كذلك ليس من المقبول أن يكون متوسط بقاء الحكام في السلطة في العالم العربي ، كما هو الآن ، ١٨ سنة (١) .

وينتج عن بقاء الحاكم في السلطة طوال حياته حكاية كهذه ، فحين تحدث الرئيس الأمريكي " بل كلينتون " إلي الملك فهد ملك المملكة العربية السعودية تليفونياً يطلب منه أن تشترى السعودية صفقة طائرات أمريكية قيمتها ٦ ملايين دولار ، وكانت قد ذهبت فعلاً إلي شركات طائرات أوروبية ، استجاب الملك فهد فوراً على التليفون ، وكان ذلك هو اليوم نفسه الذي صدر فيه قرار ملكي بتعيين مجلس للشورى لأول مرة في السعودية يشارك في صنع القرار مع الأسرة الحاكمة ومع الملك (٢) .

---

١ ـ محمد حسنين هيكل . المقالات اليابانية . ص ٢٦ .

٢ ـ نفس المرجع . ص ٨٢ .

الفصل التاسع

السلطة في الفكر السياسي عبر التاريخ

الفلسفة اليونانية القديمة

وضع الإغريق الأسس التي قام عليها بعد ذلك الفكر الغربي . وكانت عقليتهم سياسية ، وتدور أفكارهم حول الحرية والتي مبعثها أن حياة اليونانيين السياسية كانت تقوم على نظام إقليمي أدى إلي تمتع الأفراد بقسط وافر من الحريات لا سيما حرية الفكر .

أفلاطون

انطلق أفلاطون في كتابه " الجمهورية " إلي مجتمعه المثالي ، الذي افترض أنه يقوم على أساس تقسيم العمل ، فهناك المزارعون ، والتجار ، والصناع ، والفلاسفة ، واستنتج من ذلك أنه لا مناص من ترك إدارة شئون مدينته الفاضلة للفلاسفة دون ما عداهم . وهي فاضلة لكونها تقصر شئون الحكم على الفلاسفة تبعاً لكون الفضيلة هي المعرفة ، فهي الفرد المستنير الذي لا حاجة به إلي قانون أو عرف أو تقاليد يهتدى بها : ومن هنا كان أصلح الحكومات عنده هي أقلها عدداً، نظراً لكون أكثر الناس لا يعلمون .

وميز أفلاطون بين الحكم الدستوري والحكم الاستبدادي . ويستند هذا على التمييز بين الحكم لصالح المجموع أو الحكم لصالح طبقة اجتماعية اقتصادية معينة .

أرسطو

الدولة عند أرسطو هي أجد المخلوقات الطبيعية ، والإنسان حيوان سياسي ، والدولة ضرورية لوجود الإنسان بصورة مرضية .

وتتمثل الحكومات الصالحة – في نظر أرسطو – في النظام الملكي حيث يكون الحكم فردياً ، والنظام الأرستقراطي ويكون الحكم فيه في أيدي القلة المتميزة بميزة المولد ، وأخيراً النظام الدستوري الذي يكون فيه الحكم للأكثرية . أما الحكومات الفاسدة ، فتشمل النظام الاستبدادي أو حكم الطغيان حيث يكون الحاكم فرداً يستغل الحكم لمصلحته الخاصة ، والنظام الملكي وتكون السلطة فيه في أيدي أقلية هم الأغنياء الذين يستغلون الحكم لمصلحتهم الخاصة . وأخيراً الديموقراطية ، وتكون السلطة فيها للأغلبية من الفقراء الذين يستغلون الحكم لمصلحتهم ضد الأغنياء . وكان أرسطو يعنى بكلمة الديموقراطية حكم الرعاع [1] .

ويرى أرسطو أن هذا التصنيف يتسم بالديناميكية ، فكل نوع من أنواع الحكومات ينقلب إلي النوع الآخر ، وتبدأ دورة الحكم بالنظام الملكي التي يتولى فيه الحكم ملك يتميز بالحكمة والفضيلة ، وعندما ينحرف الملك ويعمل لمصلحته الشخصية يتحول حكمه إلي الاستبداد والطغيان . وكرد فعل للحكم الاستبدادي الفاسد ينشأ الحكم الأرستقراطي، فتقوم أقلية بالاستيلاء على السلطة . وتمارس الحكم من أجل الصالح العام . ويتحول هذا النظام الأخير يتحول إلي الأوليجاركية عندما تأخذ هذه الأقلية بالعمل لمصلحتها الخاصة .

وعندئذ ينقلب الأمر إلي قيام الأكثرية بانتزاع السلطة من هذه الأقلية الفاسدة وتقيم الحكم الدستوري ، وهو حكم صالح يستهدف مصلحة الجميع ، وبمرور الوقت تتحول هذه الأكثرية إلي الغوغائية أو الديموقراطية ، فتعمل لمصلحتها ضد الأغنياء ، مما يشير إلي فساد الحكم ، ثم يقوم بعد ذلك فرد قوي ينصب نفسه ملكاً ويعيد الأمور إلي نصابها ، وبذلك تبدأ دورة جديدة من دورات الحكم .

ويعتبر أرسطو أن أفضل النظم هو نظام الدولة الدستورية ، وقوامها الطبقة المتوسطة ، التي تكون أوسع وأقوي من أي من الطبقتين شديدة الثراء ، وشديدة الفقر ؛ مما يؤدى إلي إحداث نوع من التوازن والاستقرار .

---

1 – Leacock , Elements of Political Science , p . 112 .

ومن هنا دعا أرسطو إلي نظام وسط بين الأوليجاركية والديموقراطية يكون فيه الحكم في أيدي الطبقة المتوسطة التي يتميز أفرادها بالاعتدال ، والقدرة علي تولي شئون الحكم من أجل مصلحة الجميع . وقد أطلق أرسطو على هذه الطبقة اسم الدستورية ، وعلي النظام الحكم الدستوري .

ويرى أرسطو أن السلطة في هذا النظام ليست للحاكم ، وإنما للقانون .

السلطة في الفكر الروماني القديم

لم يكن للرومان ابتكارات كبري في علم الاجتماع ، إلا أنهم كان لهم دور كبير في الفكر الاجتماعي عامة ، والفكر السياسي خاصة ، ونذكر من مفكريهم ، شيشرون .

ماركوس توليوس شيشرون (١٠٦–٤٣ ق . م)

تصور شيشرون الدولة مجتمعاً أخلاقياً ، أو جماعة من الأشخاص الذين يمتلكون الدولة وقوانينها ملكية مشتركة . وينتج عن ذلك ثلاث نتائج ، هي :

١- أن سلطات الدولة تنبع من الجماعة ؛ مما يضمن حمايتها واستمرار وجودها.

٢- أن السلطة السياسية عندما تمارس ممارسة صحيحة ، فإنها تكون سلطة الشعب ، والحاكم الذي يمارس هذه السلطة إنما يفعل ذلك بفضل مركزه. فأمره هو القانون ، وهو في نفس الوقت صيغة القانون . ويمكن القول بأن الحاكم قانون ناطق ، والقانون حاكم صامت .

٣- أن الدولة ذاتها وقانونها خاضعان لقانون الله أو القانون الأخلاقي أو الطبيعي ، وذلك هو الحكم الأسمى يسمو على كل اختيار بشري وكل نظم بشرية . أما القوة فإنها مسألة عارضة في طبيعة الدولة ، ولا مبرر لها ، إلا حيثما يلزم تنفيذ مبادئ العدالة والحق [١] .

---

١ ـ د. السيد عبد الحليم الزيات . في السياسة ونظم الحكم . ص ٧٢ .

السلطة في الفكر السياسي المسيحي خلال العصور الوسطي :

قام الصراع بين الإمبراطور والكنيسة الكاثوليكية ، فقد انتشرت المسيحية ، واعترف بها كدين رسمي للإمبراطورية ، وزاد نفوذ الكنيسة . ويرجع هذا الصراع إلي تعاليم الكنيسة ، حيث ميزت بين الروح والجسد ، وتبع ذلك مسئولية الكنيسة عن الواجبات الدينية باعتبارها الالتزام الرسمي الذين يدين به الفرد مباشرة لله ، ولذلك فلا يمكن من حيث المبدأ أن تتدخل السلطة الزمنية في العلاقة بين الإنسان وخالته .

وقد قال آباء الكنيسة بنظرية السيفين ، ومؤداها أن الله خلق لحكم هذا العالم سيفين ، أحدهما ديني ، والآخر زمني ، وأنه سلم أحدهما للبابا ، والآخر للإمبراطور . والسيف الروحي هو كلمة الله وتستخدمه الكنيسة لعقاب كل مرتكب للخطيئة ، والأخر هو سيف مادي تستخدمه السلطة الزمنية لعقاب من يسلكون سبيل الشر [١] .

وفي ضوء ذلك فإن كل مسيحي يؤمن بأنه لابد من سلطة تحكمه ، ولما كان كل فرد يعيش في عالمين ، فإنه لابد خاضع لسلطتين : سلطة تستأثر بجسده ، وأخرى تستأثر بروحه . أما السلطة التي تستأثر بروحه فهي الله إن كان مسيحياً ، والشيطان إن لم يكن كذلك .

وكانت الكنيسة تتولي سلطة الله ، ومن ثم تستأثر بالروح ، وكان السادة البارونات يستأثرون بالجسد . ومن ثم كان الفرد تتنازعه سلطتان : الكنيسة والبارونات ، ولقد كان من أثر ذلك أن عاش الأوربيون في ظل نضال دام بين الكنيسة والبارونات أكثر من ألف عام .

---

1 – L . Bowle , Western , Political Thought , p . 199 .

وكانت المسيحية تساوي بين الناس جميعاً في عالم الأرواح ففي عالم الروح ، وهو العالم الحق الأبدي كل الأرواح متساوية لا فضل عند الله أو البارون عن التابع أو العبد إلا بالتقوى ، ولا يحق للدولة أن تتدخل في الأرواح .

لقد سيطر الكهنة على أرواح الناس والتفوا بذلك تاركين أجسادهم لسادقم الزمنيين فصاروا يلقنوهم الامتثال والتبعية ، وذلك على أساس أن إرادة الله اقتضت أن يكون بين الناس سادة وتبع ، حتى يلزم السادة تبجيل الإله ، ويلزم التع تمجيد سادقم الزمنيين . وهكذا استطاع الكهنة أن يقنعوا المؤمنين بأن الله أراد أن يقيم النظام في العالم على أساس التبعية ، تبعية في العالم الروحي ، وبذلك يضمن رجال الكنيسة ، وهم خلفاء الله في الأرض ، خضوع الناس جميعاً لهم سادة وعبيد على السواء ، وتبعية في العالم المادي – عالم الأجساد – تلك التبعية التي قام عليها المجتمع الإقطاعي الأوروبي الوسيط .

أما العالم المادي ، وهو عالم زائل ومتاعه قليل ، فلا يوجد فيه الإنسان إلا بجسده وإلي حين ، فلا خير فيه وهو عالم يخص الدولة فبعض الأشياء لله ، وبعضها لقيصر ، ولذلك أوجدت الكنيسة ما يعرف بالولاءين ، أو الولاء المزدوج ، ومن هنا ظهر صراع بين السلطتين .

القديس أوغسطين (٣٥٣–٤٣٠م)

يرى أوغسطين أن الحياة الاجتماعية تقوم على مبادئ القانون ، ونظراً للخطايا التي وقعت فيها ذرية آدم ، وعبثهم بأصول العقل والأخلاق ، أصبح القانون الوضعي ضرورة اجتماعية ، ومن هنا استحدثت السلطة الزمنية دعائمها ، كي تكبح ميول الإنسان الشريرة ، واعتبر شيشرون الدولة هي السلطة الزمنية للكنيسة .

ولما كان الله تعالي قد أودع في قلوب بعض الأفراد محبة الذات ، وفي قلوب البعض الآخر محبة الله ، أصبحنا أمام طائفتين من الناس : أهل مدينة الله أو السماء،

وأهل مدينة الدنيا أو الأرض ، وللأولي نعيم خالد ، وللثانية حياة الرذيلة وعذاب الآخرة .

القديس توماس الإكويني (١٢٢٥ – ١٢٧٤) :

ذهب الإكويني إلي أن المجتمع المدني يصدر عن ثلاثة أفكار هي :

١- أن الإنسان اجتماعي بالطبيعة ، وأن المجتمع هو الوسيلة الطبيعية للإنسان لكي يحقق أغراضه .

٢- أن المجتمع يقوم على وحدة الغرض وتحقيق الآمال المشتركة التي يستهدفها الأفراد الذين يتكون منهم .

٣- لابد من وجود سلطة عليا لكي توجه المجتمع نحو الصالح العام ، ولكي تساعد الحاكم على اصطناع الوسائل للوصول إلي تحقيق الأهداف الاجتماعية ، وذلك لا يتحقق إلا بتنظيم سياسي واسع يقوم على اتفاق بين الحاكم والمحكومين ، والقانون الذي يخضع الأفراد له يمثل رغبة الحاكم، بل يمثل رغبة المجموع ، أو رغبة الأمير الحاكم كممثل للجماعة .

وأكد الإكويني أن السلطة العليا في المجتمع إنما تصدر عن الله ، وأن الله يكلها إلي أفراد الشعب ، ومن ثم تأتى السلطة السياسية بعد السلطة الدينية ، ومن هنا أكد الإكويني استقلال الدولة عن الكنيسة .

والحكومة – في نظره – قد تكون صالحة أو فاسدة ، عادلة أو ظالمة . والحكومة الصالحة هي التي يتوخى حكامها الصالح العام ، وتصبح فاسدة إذا توخي الحكام مصلحتهم الخاصة . والأولي هي حكومة الأفراد ، والثانية هي حكومة العبيد والأرقاء .

وقد ميز الإكويني في القانون بين ثلاثة أنواع من القوانين : القانون الأول وهو مشيئة الله ، ويكشف عن طريق الوحي . والقانون الطبيعي الذي يكشف عنه الناس بعقولهم ، وهو القدر من القانون الأزلي الذي استطاع أن يصل إليه الإنسان

بعقله . والقانون البشري ، وهو من وضع الإنسان ، ويجب أن يستمد من القانون الطبيعي .

وأوصي الإكويني رجال القضاء بأن يرجعوا إلي ضمائرهم عند الفصل في القضايا باعتبارهم أعضاء في مجتمع ، لا باعتبارهم موظفين في الدولة . والجزاء في نظره يؤدى وظيفة أخلاقية ووظيفة اجتماعية . ووظيفته الأخلاقية تأديب المجرمين ، ووظيفته الاجتماعية إقرار العدل وسيادة الطمأنينة .

السلطة في الفكر السياسي الإسلامي

لم يعرف الإسلام انفصال السلطتين الدينية والزمنية والصراع بينهما . فالخلافة، وهي تمثل الجانب السياسي تعنى الإمامة ، وهي سلطة عامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن الرسول . ولم يعرف الإسلام سلطة كهنوتية مسلسلة أو سلطة الحل والربط في الأرض والسماء [1] .

وقد جعل الإسلام الشورى أساساً من أسس الدولة ، " **وأمرهم شورى بينهم** " (الشورى : ٣٨) . فالشورى في الإسلام جزء لا يتجزأ من أسلوب الحكم ، ويقول سبحانه وتعالى : " **وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله**" (آل عمران : ٩٥) . وقال الرسول صلى الله عليه وسلم لأبى بكر وعمر ، وكانا أقرب مستشارياً " **لو اجتمعنا في مشورة ما خالفتكما** " .

وكانت البيعة معروفة في عصر الرسول ، فقد وردت في القرآن آية تنص صراحة على مبايعة الرسول " **إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم** " . ثم عرف الانتخاب بعد ذلك للخليفة . والخلافة في جوهرها سلطة عامة في الدين والدنيا . وقد وصلت الدولة الإسلامية لقوتها العظمى في عهد الخليفة عمر ، وخلال ٣٠ سنة وصلت إلي قلب الدولة الرومانية في مصر وسوريا.

---

١ - انظر حبيب جرجس . أسرار الكنيسة السبعة ، ص ص ١٧٧ – ١٨٠ .

ويتميز نظام الخلافة في الإسلام بأنه يعنى خلافة النبوة في السلطة السياسية . فالخليفة لا يتولى فقط سياسة الدنيا ، بل أيضاً حراسة الدين . ولا يستمد الخليفة سلطته من الله ، ولكن يستمدها من الرضا الشعبي معبراً عنه بالبيعة . ويرى أهل السنة أن الخليفة غير معصوم . أما الشيعة فيؤمنون بأن الخليفة أو الإمام بل الأئمة معصومون .

وبما أنه غير معصوم – حسب رأى السنة – فهو خاضع للمساءلة والرقابة على ممارسة السلطة ، فهو يخضع للشورى من أجل الحل والعقد ، ويمكن عزله إذا أخل بمهام وظيفته وتعيين آخر بدلاً منه .

وكان الخوارج يمثلون فرقة سياسية ، وأوجب الخوارج الخروج على السلطان الجائر وقتاله .

ويمثل الشيعة حزب سياسي إسلامي ، ويدور فكرهم حول الولاء التام لعلي ولآل بيت الرسول ، والإيمان بأن الخلافة في السلطتين الزمنية والدينية بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب أن تنحصر في الإمام علي وذريته من بعده بالنص والوصية ، بحيث يتمثل في علي بن أبي طالب بداية دور الولاية الذي يلي النبوة .. والإمام لغة هو القائد والمرشد الذي يتقدم المصلين ليؤمهم ، وكذلك هو الذي يلي أو يتولى أمور الجماعة الزمنية .

أما عند السنة فالإمام منصب يتولاه أي مسلم بالغ عاقل متفقه في الدين وعالم بالكتاب والسنة . وهكذا فإن الإمامة تتم – في رأي السنة – بالبيعة ، أي بالاختيار المطلق لأي فرد من المسلمين اكتملت فيه صفات معينة ليس من بينها بالضرورة الوراثة النبوية للرسول صلى الله عليه وسلم .

ويرى الزيدية ، وهم أكثر فرق الشيعة اعتدالاً ، فهم يجمعون بين المبدأين : مبدأ الانتخاب ، ومبدأ حصر الإمامة في آل البيت ، وهم يذهبون إلي القول بحق المسلمين جميعاً في اختيار الإمامة والخليفة ، بشرط أن يكون من ذرية النبي (ص).

وقد أضاف الشيعة على العموم للإمام صفات كثيرة منها التقوى والصدق والعلم والعصمة والرجعة ... ألخ ، إلا أن الزيدية أضافوا صفة جديدة هي أنه ينبغي أن يتصف الإمام بالشجاعة وبالقدرة علي إثبات حقه في الإمامة بقوة السلاح ، ولا يقولون بالعصمة أو بالرجعة أو بالتقية [1].

عبد الرحمن بن خلدون : (١٣٣٢م - ١٤٠٦م)

اعتبر ابن خلدون الدولة ظاهرة اجتماعية، فالحياة الاجتماعية وجدت خطراً من الإنسان نفسه ، وهو يصدر عما تنطوي عليه فطرته من ميل إلي العدوان على أخيه الإنسان . ومن ثم هداه ما ركب فيه من فكر وسياسة من حيث هو إنسان إلي أن يخترع الدولة ليكبح بها جماح عدوانه من حيث هو حيوان .

وتتميز الدولة دون سائر النظم الاجتماعية الأخرى بالقهر والغلب والإكراه . وهو إكراه لا لوجه الإكراه، وإنما هو إكراه لوجه المصلحة العامة ومن ثم لا يفصل ابن خلدون بين الدولة والأخلاق ، بل اعتبر الأخلاق هي الهادي للسياسة . وذهب إلي القول بأن الأخلاق في سياسة الدولة تكسبها قوة .

وتنبعث السلطة عن القوة ، وهى تتجسم بالعصبية والشوكة ، حيث تكون لدي الجماعات التي تتصف بالشجاعة والترابط والوحدة ، والصبر على الشدائد . وتتحقق هذه الصفات عند الجماعة التي تعيش على البداوة والتقشف ويتمثل ذلك في الغزوات الكبرى التي حدثت في التاريخ علي يد الجماعة التي تعيش على البداوة أو شبه البداوة كالجرمان والهون والعرب والمغول والتتار والنورمانديين .

وربط ابن خلدون بين الدين وقوة الدولة وسعتها ، ويقول أن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على العصبية ، وأن الدولة العامة الاستيلاء العظمة الملك أصلها الدين .

---

١ ـ د. محمد علي أبو ريان . تاريخ الفكر السياسي في الإسلام . ص ص ١٢٣ ـ ١٣٠ .

ويرى ابن خلدون أن الدولة تخضع للتطور ، فلابد أن تبدأ ثم تنمو ثم تزدهر ، وبعد ذلك تأخذ في الاضمحلال .

وقدا حدد ابن خلدون الأطوار التي تمر بها الدولة في الآتي: -

١-***طور الظفر بالبغية والاستيلاء على الملك*** ، وانتزاعه من يد الدولة السابقة والعمل على تدعيمه .

٢-***طور الاستبداد والانفراد بالسلطة*** ، والالتجاء إلي اتخاذ الموظفين من الموالي والاعتماد على جنود الارتزاق .

٣-***ظهور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك*** ، والمال ، وتخليد الآثار وبعد الصيت .

٤-***طور القناعة والمسالمة*** ، وفيها يكون رئيس الدولة قانعاً بما ورثه عن آبائه، ويكتفي باقتفاء آثارهم وسيرهم .

٥-***ظهور الإسراف والتبذير*** ، ويكون صاحب الدولة في هذا الطور خاضعاً لنزواته وشهواته ، وسرعان ما تصاب الدولة بالهرم الذي يؤدى إلي انحلالها وفنائها .

السلطة في الفكر السياسي في عصر النهضة (١٥٠٠-١٦٠٠)

مارتن لوثر [١]

هو زعيم حركة الإصلاح الديني التي قامت في أوروبا إبان القرن السادس عشر، والتي تعرف بالبروتستانتية . وقد رفض لوثر قوانين الكنيسة للحصول على السلطة الزمنية وجمع الثروة . وميز لوثر بين السلطتين الدينية والزمنية مع ترجيح كفة السلطة الزمنية . فقد رأي أن الدولةصاحبة السلطة المطلقة ، وتشمل جميع المواطنين بما فيهم رجال الدين . وعليه فقد أخضع الدين للدولة .

١- أنظر د. حورية توفيق مجاهد . الفكر السياسي من أفلاطون إلي محمد عبده . ص ص ٣٣٦ - ٣٤١ .

وأعتبر لوثر أن سلطة الحاكم – أي السلطة الزمنية مستمدة من الله ، فهي إذن مقدسة ، والحاكم مسئول أمام الله مباشرة ، فهو إذن غير مسئول أمام الشعب ، أو أمام البابا . وهكذا نجد أن لوثر اهتم أساساً بالقيم الدينية والروحية ، بينما اهتم مكيافيللى أساساً بالسلطة السياسية ونظر للقيم الدينية نظرة نفعية .

واعتبر لوثر أن نشر مبادئ المسيحية الصحيحة وكلمة الحق لا يأتي أساساً عن طريق القوة والعنف ، ولكن عن طريق الإقناع الذي فلح وحده في تثبيت العقائد في القلوب . وتحالف لوثر مع الملوك والأمراء ليستخدم سلطتهم السياسية في تحقيق الأهداف الدينية المتمثلة في نشر مبادئه .

والسلطة النهائية – في رأي لوثر – ليست البابا ، ولكن لكلمة الله كما هي مكتوبة في الكتب السماوية ، وكما يتفهمها كل ضمير خاص . ومن ثم يرى لوثر أن كل فرد يستطيع تفسير الكتاب المقدس . أما دور رجال الدين فيقتصر على إقامة الطقوس الدينية مع الابتعاد عن تلقين الأفراد المعتقدات المسيحية .

ونظر لوثر إلي سلطة الدولة على أنها " شر لا بد منه " ، وبالتالي يجب ألا ينشغل الأفراد بمقاومتها ، بل يجب طاعتها والخضوع لها .

وقد نتج عن آراء لوثر وحركته الإصلاحية أن قامت كنيسة قومية قوية في ألمانيا تحت السلطة المطلقة للدولة . ومن ثم فإن حركة الإصلاح الديني للوثر أكدت الخضوع المطلق من الكنيسة للدولة وتدعيم سلطة الدولة الإقليمية والقومية.

مكيافيللى (١٤٦٩–١٥١٧)

حدد مكيافيللي الدولة في كتابه الأمير (١٥١٣) بأنها : " كافة القوي التي من شأنها أن تمارس سلطة علي الأفراد تسمي دولة ، واعتقد أن الأشياء الوحيدة التي يأملها الناس ، وتحدد تصرفاتهم هي السلطة والقوة والمجد والرفاهية ، وأن فهم الناس إلي هذه الأشياء لا يمكن إشباعه ، وذلك لأنهم متقبلون ومخادعون ، ولا يعنيهم إلا تجنب المخاطر والرغبة الشديدة في تحقيق الربح .

وبين مكيافيللي الإمارات وأنواعها وكيفية كسبها ووسائل المحافظة عليها وأسباب فقدها ، وهي إما ملكية أو جمهورية . وكانت مشكلته هي اكتشاف نظام الحكم الذي يمكن أن ينتج عنه وفرة في هذه القيم ، علي أن يبقي نظاماً مستقراً ، ولذلك فهو نظام يختلف عن النظم الخيالية عند أفلاطون وأرسطو ، ولهذا استبعد مكيافيللي كل الاعتبارات الخلقية والقواعد الإلهية ، وجعل القوي الطبيعية وحدها هي التي تحدد المصائر السياسية للناس .

وتأسيساً علي ما سبق فإن الحكم الذي يكتب له الاستقرار هو الذي يمكنه مواجهة الطبيعة البشرية بما تنطوي عليه من دوافع الأثرة والأنانية والرغبة في السلطة . وهو ما يفرض على الأمير أو الحاكم أن يبدأ عند تكوين دولته باستخدام كل أنواع العنف والقسوة .

ولما كان الهدف الأسمى من وجود الدولة هو أمن المجموع ، وليس بقاء الفرد ، فإن بقاء القوة والسلطة المطلقة أمران حتميان . غير أنه أكد أنه لا ضرورة لهما إلا في حالتين : أحداهما حالة بناء الدولة أو تأسيسها ، والأخرى حالة المحافظة على بناء الدولة أو إصلاحها من الفساد ؛ وذلك لأن ظروف الفساد السياسي تحتاج إلي طرق غير عادية وأساليب استثنائية . وفيما عدا ذلك فإن مكيافيللي ينصح عند استقرار الحكم بالديموقراطية ، فاشتراك الشعب في الحكم يعزز الاستقرار السياسي ويدعمه .

وأشار مكيافيللي إلي ما ينبغى أن يكون عليه مسلك الأمير إزاء رعيته وقبل أصدقائه وأعدائه من الأمراء والملوك . يقول مكيافيللي : " إن الأمير الجديد يعيش في جو من المخاطر ، فمخاوف من الداخل من سلوك رعيته ، ومخاوف من الخارج من الدول المجاورة ، وعليه ينبغى أن لا يكون الأمير طيباً على الدوام ، وإنما أن يجيد كيف يكون طيباً ، وكيف لا يكون كذلك وفقاً لما تقتضيه الضرورة .

وينبغى أن يعرف الأمير كيف يتجنب التصرفات الخسيسة التي تفقده دولته ، وثمة رذائل قد تكون ضرورية في سبيل المحافظة على دولته .

ويقرر ماكيافيللي أنه جميل أن يكون الأمير حر النـــزعة ، وهو بذلك يكسب قلة من الناس ، ومن ثم تظهر روح المقاومة عند الكثرة . ويجب أن يتحلى الأمـــير بالكرم ، ولكن الأمير الكريم قد يودي به كرمه إلي الفقر ، وينبغي أن يكون الأمير رحيماً ، ومع ذلك فإنه عليه أن يعرف كيف يستعمل الرهبة ، بل ينبغي أن يكون شديداً قاسياً ، ذلك أن الرحمة قد تودي إلي الفوضى ، أما القسوة فتقيم النظـــام ، وتحقق الوحدة ، وكثيراً ما تقضى على الفوضى .

وبالنسبة لعلاقاته الخارجية ، فينبغي أن يجمع في تصرفاته بين الإنسان والحيوان. فقد يتطلب الأمر منه أن يلجأ إلي وسائل الحيوان ؛ ويتخذ من الحيوانات الثعلـــب والأسد في آن واحد مثالاً له .

ويضيف أن العبرة ليست بالتصرفات والوسائل ، وإنما العبر بالنتائج ، فإذا أفلح الأمير في تحقيق الغاية مهما كانت الوسيلة واحتفظ بدولته ، فـــإن النـــاس جميعـــاً سرعان ما يؤيدون هذه الوسائل ويروها شريفة ، ولو كانت غير مشروعة .

وكانت غاية ماكيافيللي توحيد إيطاليا وتحريرها من السيطرة الأجنبية ، وذلك لظهور دولة قوية سليطة وجيش وطني دائم .

السلطة في النظريات التعاقدية في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

كان ظهور الدولة القومية National State في مقدمة التحولات التي حـــدثت في هذه الحقبة من التاريخ ، وقامت هذه الدول على أثر الهيار النظام الاقطـــاعى ، وقد تميزت الدول القومية بوجود سلطة واحدة لها صفة السيادة ، وبذلك قضـــى هائياً على مبدأ ثنائية السلطة (أي السلطة الزمنية والسلطة الدينية) .

وتقوم النظريات التعاقدية على أن المجتمع الإنساني قد مر بمرحلة كان يعـــيش فيها بلا نظام ولا قانون ، وكان الأقوياء يعتمدون على الضعفاء ، والأصحاء على المرضى ، كما كان كل فرد يتمتع بحريته كاملة مطلقة من أي قيد ، ممـــا أدي إلي سيادة الفوضى والحروب المستمرة بين الأفراد . ولما سئم الناس هذه الحالة فكـــروا في الاتفاق علي تعيين حاكم ، يتنازلون جميعاً له عن جزء من حريتهم ، ويرتضون

النظام الذي يضعه ، وهذا الاتفاق الذي سيتم بينهم – فيما ظنوا – يعمل على إحلال النظام محل الفوضى ، والأمن والسكينة محل الاضطراب .

توماس هوبز (١٥٨٨ – ١٦٧٩)

أعرب توماس هوبز عن آرائه في كتابه بعنوان " Leviathan " أي التنين أو العملاق ، وفيه وصف هوبز حالة الطبيعة التي كان يعيش فيها الإنسان قبل ظهور المجتمع السياسي ، بأنها حالة يسود فيها الرعب والخوف ، وخطر الموت ، وصراع دائم يؤدى إلي الحروب المستمرة ، وكان كل واحد يتربص بالآخر ، ولم يكن أحد يأمن على نفسه أو ماله . فقد كان الجميع ضد بعض مادام كل إنسان عدو الآخر ، وكان يسود فيها شريعة الغاب التي تقتضى بأن يلتهم القوى الضعيف ، ومن ثم يكون البقاء للأصلح أو الأكثر قوة .

وقد امتازت هذه الحياة في الحالة الطبيعية بأنها كانت منعزلة وفقيرة وقذرة ، والناس في هذه الحالة الكل يخاف الكل ، فكل واحد يتربص للآخر .

ولهذا كان لابد من التخلص من عدم الأمن ، وأخذوا يبحثون عن السلام الذي يحقق لهم الأمن ، فاتفقوا على التنازل عن كافة حقوقهم الطبيعية ، وحرياتهم لرجل منهم ، وليس طرفاً في العقد . وهذا الشخص يتمتع بكل الحقوق وكل السلطة . ، ولا يجوز أن يحاسبه أحد ، وتعهدوا بطاعته والولاء له دون شرط حتى يضمنوا لأنفسهم الأمن والطمأنينة وعليه فإرادة هذه الأخير وحدها تحل محل إرادة الجميع وتمثلهم . ولأن هذا الشخص الأخير لم يكن طرفاً في العقد الذي ارتبط به الجميع لصالحه ، فليس ثمة التزام يلتزم به كأثر لهذا العقد .

وهكذا تكونت الوحدة الحقيقية أو الدولة ، وتحول المجتمع إلي تنظيم سياسي ، واستقرت السلطة في هذا التنظيم في شخص الحاكم أو السيد الذي أطلق عليه اسم " التنين " وترتب على ذلك أن السلطة أصبحت مطلقة ، ذلك أن الغرائز الاجتماعية الموجودة في الأفراد لا يمكن منعها أو القضاء عليها إلا بواسطة السلطة المطلقة .

يقول هوبز [١] في هذا الصدد : إننا نقرر أن قيام الدولة يتم حين توافق وتتعاقد الأغلبية أو كل فرد مع كل فرد آخر ، على أن يتنازلوا عن حقوقهم لشخص يمثلهم أو لهيئة في مقابل منحهم السلام والحماية ؛ وهنا يقول كل فرد : إني أخول وأتنازل عن حقي في أن أحم نفسي لهذا الرجل أو هذه المجموعة من الرجال ، بشرط أن يتخلى له عن حقك وأن تخوله ما يقوم به من أعمال وذلك بالطريقة نفسها لفرد آخر .

ورأي هوبز أن أصلح شكل في الحكومة هو النظام الملكي . فمن الناحية العملية لا تستوي أشكال الحكومات جميعاً في قدرتها علي حفظ السلام والأمن . ويري هوبز أن كل ما يؤخذ علي النظام الملكي قائم في غيره من النظم ، وخاصة في الديموقراطية ، فإذا كان الملوك ذوو حظوة ، فإن ذوي الحظوة في الديموقراطية أكبر عدداً وأشد خطراً .

هذا فضلاً عن أن للملكية مزايا تنفرد بها ، فكل إنسان وكل حكومة يشغل صالحه الشخصي ، فصالح الأقربين ، فالمقربين إليه . وهو يميل بطبيعته إلي تقديم ذلك الصالح على الصالح العام . وإذا كان ثمة نظام يجمع بين المصلحتين ، كان هذا هو أصلح النظم ، والملكية لذلك يختلط فيها صالح صاحب السيادة الشخصي، والصالح العام حتى يكونان شيئاً واحداً .

إن ثراء الملك وسلطانه وشرفه لا يتأتى إلا من ثراء رعاياه وقوتهم وسمعتهم ، فليس من ملك يستطيع أن يكون ثرياً قوياً فخوراً بحق إذا كان رعاياه ضعافاً معدمين ، بينما لا يتوافر ذلك في الديموقراطية ، فإن حاكماً وصولياً انتهازياً مفسداً يستطيع في ظل الديموقراطية أن يصل عن طريق الغدر والخيانة أو عن طريق حرب أهلية إلي أن يحقق لنفسه ما لا يتحقق له مع الرخاء وسلامة الشعب .

وكان هوبز متأثراً في هذه الآراء بتلك الفترة التي عاشها في إنجلترا ، والتي تميزت بالقلاقل والاضطراب خاصة وأنه كان يعمل معلماً للأمير شارل (ستيورات)

---

١ - د. السيد عبد العاطى السيد . علم الاجتماع ، ص ٣٤ .

الذي أصبح ملكاً . وكان لهذا أثره على تأييده لسلطات الملك المطلقة ، مع عدم إجازة محاسبته بواسطة الشعب [١] .

جان بودان

تناول بودان في كتابه " الدولة " عام ١٥٧٦ الأسرة ، والسلطة الروحية ، والسلطة الأبوية ، والرق ، والمواطن ، والأجنبي ، والمحمي ، ولأنواع الدول من ملكية إلي أرستقراطية إلي شعبية ، وللهيئات العامة ، وللمالية ، والنفوذ ، وللعقوبات .

وتوخى بودان تدعيم السلطة القومية ومنحها المشروعية ، وذلك بالتمكين للملكية مطلقة لا تقيد فيها سلطة الملك ، وشبه ذلك بسيادة الأب في الأسرة وعلى ذلك أيد ظاهرة تركيز السلطة في الدولة البيروقراطية متمثلة في السلطة الملكية المطلقة في عصره .

وأيد بودان سير الملكية الفرنسية نحو الدولة البيروقراطية الموحدة علي حساب الدولة الإقطاعية ، وهاجم الرق ، وحبذ التسامح الديني ، وتناول العلاقة بين الثروة والنفوذ السياسي ، وأوضح خطورة التفاوت في الثروات . كما أوضح أهمية القانون الطبيعي ليس فقط في تنظيم علاقة الأفراد ، ولكن أيضاً في تقييد سلطة الحاكم .

ويرى بودان أن الدولة تنشأ عن طريق القوة على أساس أن الحروب والصراعات أدت إلي سيطرة الأقوى على الأضعف ، وبالتالي أصبح الأقوى المنتصر يمثل فئة الحكام ، بينما أصبح الأضعف المهزوم يشكل طبقة العبيد ، وباتحاد الجماعات تكونت الدولة . وعليه فالدولة لا تنشأ أساساً ولا تستند إلي تفوق الحكمة والفضيلة ولكنها تقوم على أساس التفوق العسكري .

---

[١] أنظر د. يحيى الجمل . الأنظمة السياسية المعاصرة ، ص ١٦ .

وعرض بودان لتطور الدول منذ نشأتها ، وازدهارها إلي فنائهـا ، وللثـورات ووسائل تفاديها .

جون لوك (١٦٣٢ – ١٧٠٤)

كان جون لوك من أنصار مدرسة العقد الاجتماعي ، ونادى بالحرية الفرديـة والمساواة التي كانت تسود في حالة الفطرة الأولي وذلك عكس هوبز الذي تصوره حالة الفطرة الأولي على أنها تقوم على القوة والعنف والقتال . كما نادي بسـيادة الشعب ، وذلك أن الهدف الرئيسي من إتحاد الأفراد ووضع أنفسهم تحت سـلطة معينة ، هو المحافظة علي حرياتهم وممتلكاتهم ، وذلك لوجود بعض نواحي الـنقص في حالة الفطرة .

إلا أن الحرية الكاملة ، والمساواة ليستا في حالة الطبيعة رخصة مطلقة لا قيـد عليها . فقد تميزت هذه الحالة بعدم الاستقرار نظراً لغياب الشخص غـير المتحيـز الذي يقوم بحماية الأفراد . وإذا كان العقل الطبيعي دائمة يعلم الناس إذا شاءوا أن يرجعوا إليه بأنهم جميعاً سواسية ، مستقلون الواحد منهم عن الآخر ، فليس لواحد منهم أن يضر غيره في حياته ، أو ماله ، أو صحته ، أو ماله ، والطبيعـة لا تجيـز الشر والتعدي على حقوق الآخرين ، وهي ترخص للإنسان أن يحمى الضعيف من المعتدي ، وأن يقتص له منه ، ذلك هو حق المعاقبة الطبيعي .

ومن هنا كانت الحاجة ماسة لقيام عقد بين هؤلاء نتج عنه ما عـرف باسـم المجتمع السياسي ، إذ تنازل الأفراد ، وبالتالي الجماعة عن جزء مـن حقـوقهم ، وليس عن حقوقهم كلها ، إذ أن هناك من الحقوق ما لا يمكن التنازل عنه ، مثـل حق الملكية . ذلك أن حق الملكية من أبرز الحقوق الطبيعية التي كانت للإنسان في حالة الطبيعة – عند لوك ، ذلك بأن الله قد منح الإنسان الأرض في بادئ الأمـر شائعة بينهم ، ولكن العقل الذي منحه الله إياهم قضى بأن يكون استعمالها علـى وضع يحقق لهم أعظم منفعة ، ولقد تطلب هذا تملكـاً فرديـاً لنمـاء الأرض ، ثم للأرض ذاتها، تملكاً يرتكز على عمل الإنسان ، فالفرد يملك مـن الأرض القـدر

الذي يستطيع فلحه وزرعه ، ثم استهلاك ثمراته لصيانة ذاته . ولا محل لمنازعة الغير في ملكه ، فكل إنسان في حالة الطبيعة يملك ما هو قادر علي فلحه من الأرض ؛ وما هو ضروري له وكاف لسد حاجاته .

وحق الملكية ، وحق الحياة ، وحق الحرية الشخصية ، هي في الواقع حقوق وجدت قبل قيام المجتمع السياسي ، وعلى هذا فهي ليست من إيجاد ذلك المجتمع ، ومن ثم فليس للحاكم أو الدولة حق التدخل فيها أو الإقلال منها ، بل إن واجب الحاكم والدولة حمايتها والحافظ عليها .

ونادي لوك بالفصل بين السلطات ، ذلك أن الناس إذا كانوا جميعاً قضاة في جميع المخالفات التي تقع بين الأفراد ، فإهم يصدرون أحكاماً متفاوتة ومتمايزة إذ تختلف الأحكام التي يصدرها الأفراد المختلفون في القضايا المتماثلة .

كذلك فإن تنفيذ الأحكام لا يكون كاملاً ، ومن ثم فقد شعر الناس بحاجتهم إلي قاض يطبق القانون وسلطة تنفيذية تفرض أحكام القاضي ، وجهاز تشريعي يصنع القواعد اللازمة التي تصدر بمقتضاها هذه الأحكام .

وبناء علي ذلك دخل الأفراد في تعاقد ، واتفقوا على إقامة مجتمع مدني تحت حكومة واحدة . وذلك باختيار حاكم جعلوه طرفاً في عقد يلتزم بمقتضاه تحقيق الخير العام للجماعة ، والمحافظة على حقوقهم وهي حق الحياة والحرية والملكية ، والتي يتحتم على جميع الأفراد احترامها وعدم الاعتداء عليها [1] ، وأطلقوا على ذلك العقد السياسي Political Compact .

ورأى لوك أن الحاكم طرف في العقد الاجتماعي ومسئول عن حماية الحقوق والحريات، وهو لا يتمتع بالسلطة المطلقة التحكمية ، إذ لا يجوز أن يفرض أي قيود على حريات الأفراد إلا بما يتفق مع القانون الطبيعي ، بل يلتزم باحترام القوانين وحماية الضعفاء من تعسف الأقوياء ، وهو مقيد وملتزم بهذه الواجبات وإن أخل بشروطها يصبح الشعب في حل من طاعته .

1 – See Malbott , The State and Citizen , p . 23 .

ويقول لوك لقد نشأ في المجتمع السياسي سلطتان : واحدة تتـولي القـوانين اللازمة لحفظ النظام ، وأعضاء المجتمع ، وهي لها الصدارة على السلطة التنفيذيـة التي تسهر على تنفيذ هذه القوانين ، وهي غير تابعة للسلطة الأولي ، وإن كانـت تأتي في المرتبة الثانية .

ويرى لوك أن أشر ما يرتكب في ميدان السياسية أن تحاول السلطة التنفيذيـة التعدي علي اختصاصات السلطة الأولي واغتصابها ومصالحها . وقصد لوك بذلك أن ينفرد البرلمان الإنجليزي بسلطة التشريع ، فلا يدعي الملك لنفسه شيئاً منها .

ونخلص من ذلك إلي أن جون لوك قد دافع بنظريته في العقد الاجتماعي عـن ثورة البرلمان الإنجليزي ضد الملك في عام ١٦٨٨ ، وأضفي على الثورة نوعاً مـن الشرعية عندما جعلها حقاً من حقوق الشعب .

شارل دي مونتسكيو (١٦٨٩- ١٧٥٥)

تأثر شارل دي مونتسكيو بكتابات جون لوك ففي كتابـه " روح القـوانين" (١٧٤٨) ، أبان كرهه لجميع صوره . وهو لا يـرضى بالقـدر لأنـه يـذكره بالحكومة المستبدة . والله عند مونتسكيو هو خالص بصير عاقل حكـيم ، خلـق الكون وارتبط به برباط التزم به في حفظه ، وهو لذلك بعيد كل البعـد عـن أن يكون قدراً أعمي متحكماً لا يمتثل لقانون ما ، إنه هو العدل بذاته .

وقد أدي كرهه للاستبداد إلي أنه لا يثق بالديموقراطية الصرفة ، فالديموقراطيات القديمة ديموقراطيات مختلطة ، وبمجرد أن أصبحت " حكومات الشعب وحـده ، وبالشعب وحده " انحدرت إلي الفناء ، ذلك لأن الديموقراطية الصرفة تـؤدى إلي الفوضى أو الاستبداد .

كذلك فإن حقده على الاستبداد أدي به أن يحذر من التعالي في المساواة لأنـه يؤدى إلي فوضي ، أو إلي طاغية مستبد .

ولهذا اتجه مونتسكيو إلي الارستقراطية ، إذ يرى فيها نظاماً معتدلاً . والنظـام الأرستقراطي – عنده – هو ديموقراطية معتدلة محددة المعالم مركزة لا تدع مجـالاً

للاستبداد والطغيان . والأمر فيها بيد صفوة المواطنين بحكم مولدهم وتربيتهم ، وهم متساوون فيما بينهم ، وهي أرستقراطية النبلاء الوراثية . ورأي مونتسكيو في النظام الأرستقراطي ضماناً للاعتدال والاستقرار .

وميز مونتسكيو بين الملكية والاستبداد ، فالملكية لا تدع إلي جانبها مجلساً ما ، وهي ليست حتماً الاستبداد ، إنها ملكية مطلقة ولكنها ليست تحكمية ، ولكن الملكية المطلقة ليست الاستبداد في شئ طالما أنها تمتثل لقوانين قومية وتقاليد وأديان. فلا استبداد إلا حيث لا قوانين ولا دين ولا شرف ولا ضمير .

وقد وجد مونتسكيو ضالته المنشودة في الحكومة المختلطة . وهي حكومة تجمع في طياتها مزايا أشكال الحكومات المختلفة ، فتوفق بينها – إنها الملكية الأرستقراطية ، المحاطة ببعض عناصر الديموقراطية ، ذلك بأن الملكية نظام ممتاز إذا ما تضمن هيئة تقوم بين الملك والكافة ، ولذلك نادي بضرورة الفصل بين السلطات في كتاب روح القوانين " ١٧٤٨ " فوزعها إلي ثلاث سلطات تفادياً لتجميعها في يد واحدة ، مما يؤدى إلي الاستبداد .

ولقد بدأ مونتسكيو معالجته للمشكلة من ثنايا فكرة مؤداها أن السلطة قوة ، وأن القوة لا تقيدها إلا قوة من طبيعتها . وأنطلق مونتسكيو من مقولة معناها : أنه ما من صاحب سلطة إلا ويميل إلي التعسف ، وهو يستمر في ذلك حتى يجد من يوقفه ، وبحكم طبيعة الأشياء " لا يوقف القوة إلا القوة Le Pouvoir arête Le Pouvoir " .

ولذا رأي مونتسكيو في توزيع السلطة ما يكفي لوقوف كل جهاز منها كقوة في وجه القوة الأخرى ، فلا يطلق أي منها بسلطته وتأت بذلك الحريات الفردية على نفسها من عدوان السلطة المطلقة المجمعة في يد واحدة [1] .

---

١ ـ د. محمد طه بدوي و د. ليلي أمين مرسى . المبادئ الأساسية في العلوم السياسية . ص ص ٩٤ ـ ٩٥ .

إلا أن مونتسكيو لم يقصد بهذا الفصل التام بين هذه السلطات ، وإنما الفصل المرن ، بمعنى أن يكون هناك توازن وتعاون بين هذه السلطات في تحقيق الصالح العام . فمن الناحية الفنية ، يجب أن ينقسم العمل بين السلطات حتى تستطيع كل سلطة أن تباشر نشاطها . أما إذا أعطيت كل السلطات لجهاز حكومي واحد ، فإنه سيتحول إلي اوتوقراطية . أما إذا تعددت السلطات واستقلت كل سلطة عن الأخري ، فستتعارض الآراء والقرارات ويسود الدولة عدم الاستقرار لذلك يجب أن يكون هناك تعاون بينها .

والحرية عند مونتسكيو لا تتحقق إلا في ظل حكومة معتدلة ، حكومة مختلطة. والحرية هي " الحق في عمل كل ما ترخص به القوانين " ، وإذا ما استطاع مواطن أن يفعل ما تحرمه هذه القوانين فلن تكون هناك حرية بعد .

ولكن كيف السبيل إلي تحقيق هذه الحرية في ظل الحكومة المعتدلة . لقد أضاف مونتسكيو إلي سلطتي " لوك " التشريع والتنفيذ لسلطة ثالثة هي السلطة القضائية وطالب بالفصل بينها ضماناً للحرية وفزعاً من الاستبداد . ولا سبيل إلي إيقاف هذا الاستبداد ، ولا سبيل إلي الحرية إذا لم تنفصل السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ذلك لأن اجتماعها مع التشريع لشخص واحد أو هيئة واحدة من شأنه أن يجعل السلطة على حياة المواطنين وحرياتهم تحكمية . وإذا ما تجمعت السلطات الثلاث لشخص واحد أو هيئة واحدة ، فهي مأساة الحرية وطامتها الكبري .

وقد هيأت أفكار مونتسكيو عن الحرية لمذهب آخر هو المذهب الديموقراطي الذي تبناه جان جاك روسو .

جان جاك روسو (١٧١٢ — ١٧٧٢م)

يعد كتاب " العقد الاجتماعي " أضخم آثار روسو السياسية ، وفيه يقول : ولد الإنسان حراً ، ولكنه مكبل بالأغلال في كل مكان ، فالإنسان فيما قبل المجتمع المدني كان حراً ، وكان يحصل على قوته بسهولة ويسر ، كما كانت الحياة

تسودها الخير والسعادة والفضيلة لأنها حياة طبيعية تستند إلي الحرية والمساواة ، فقد كان كل الناس متساويين ، وفي ضمان اجتماعي . ولم يعرف الإنسان في هذه الحالة القيود ، ولا الحواجز . وكانت الطبيعة توفر له كل حاجاته ، ومحققة له كل رغباته .

وقد ظهر المجتمع المدني عندما وضع أول إنسان سوراً حول قطعة الأرض، وقال : " هذه الأرض لي " ، ثم صدقه الناس الذين من حوله ، وهكذا ظهرت الملكية الخاصة ، واستتبع ذلك ظهور التفاوت الطبقي بين الناس ، وتسبب ذلك في قيام التنافس والصراع والعداوة ، وانقلبت حياة الناس إلي بؤس ، وانعدمت أسباب الطمأنينة والحرية والمساواة .

وكان لابد للناس من إقامة المجتمع السياسي ، فأبرموا عقداً ينهي عهد الفطرة، ويعمل علي إنشاء المجتمع ، حيث تصبح السيادة والسلطان من حق الشعب ، وليست للحاكم كما كان لويس الرابع عشر الذي ظل ملكاً لفرنسا طيلة سبعين عاماً من ١٦٤٣ – ١٧١٥ م ، وكان يقول دائماً : " الدولة هي أنا " .

وحيث أن السيادة للشعب ، فإن الشعب هو الذي يضع القوانين التي يخضع لها أفراده ، وهو الذي يختار الحكومة التي تمثله .

ولتحقيق ذلك أبرم الناس عقداً ينهي عهد الفطرة ، ويعمل علي إنشاء المجتمع، وبمقتضى هذا العقد تنازلوا عن حقوقهم للإرادة العامة ؛ وللإرادة العامة لا يمكن التنازل عنها أو تجزئتها حتى تستطيع توجيه قوي الدولة نحو الخير المشترك ، وليست الإرادة العامة مجموع إرادة الأفراد ، ولكنها حقيقة موجودة في داخلنا وخارجنا في آن واحد ، ونستطيع إدراكها ، إنها إرادة الشعب ، والسيادة عنده هي سيادة الشعب ، لا يمكن تفويضها أو التنازل عنها أو تجزئتها . ومعني ذلك أن جوهر التعاقد – عنده – هو نزول الأفراد عن حقوقهم للشعب كوحدة واحدة .

ويرى روسو أن التعاقد الاجتماعي يعطى للدولة سلطة مطلقة على الأفـراد ، لأن الدولة أو السلطة توجهها الإرادة العامة . واعتبر روسو أن الدين هو الحـافز على أداء الواجب ومراعاة الأخلاق واحترام حقوق الآخرين .

وناقش روسو الأنظمة الملكية والأرستقراطية والديموقراطية ، وبدلاً من أن يقيم ملكاً مطلقاً أقام الشعب كله ، فصاحب السيادة عنده هو الناس جميعاً ، وهو سيد مطلق . وهنا رفض روسو مبدأ الحكم النيابي ، وإرادة الأغلبية .

ولهذا الكل حقاً بلا حدود ، وكل فرد هو عبد لهذا الكل ، والـذي لـه أن يفرض ما يشاء من القيود . وهذا السيد المطلق (الكل) يتسلط بقوانينه المعبرة عن الإرادة العامة على الفرد . وهذا الكل يملك جسدك ووعيك وروحك بوصـفك متنكراً ، وقوانينه في هذا كله لا مبدل لها ولا معقب عليها لأنها هي المعـبرة عـن الإرادة العامة .

الملكية الدستورية :

هيجـل

يري هيجل أن الدولة غاية في حد ذاتها بعيدة عن إرادات الأفراد ، وهذه الغاية هي المحافظة على بقاء الدولة واستمرارها وتدعيم كيانها . ويخضع جميـع الأفـراد لسلطة الدولة . ويجب أن تجسد سلطة الدولة في فرد حقيقي ، أو مشرع واحد هو الملك . والملك الأوتوقراطي الذي يعبر عن إرادة الدولة يمثل في نفس الوقت عنصر التآلف والجمع بين التشريع والتنفيذ والقضاء .

وعندما سجن نابليون في سجن هيلانه عدل هيجل نظريته تمشياً مع ظـروف العصر ، وأخذ يدعو إلي الملكية الدستورية بدلاً من الملكية الفردية .

ويقول هيجل أن الدولة تتمسك بسيادتها في الداخل والخارج علي السـواء ، ولا تخضع لإرادة دولة أخري ، ذلك بأنه ليس ثمة سلطة فوق الدولة ، ومن ثم ففي إرادة الدولة وحدها .

السلطة في فكر العصر الحديث

كارل ماركس (١٨١٨ – ١٨٨٣) :

نهج ماركس منهجاً علمياً في تفسير بعض الظواهر الاجتماعية ، وهي السلطة والملكية المطلقة ، وكشف عن علاقة السببية بينها ، وعن الحتميات العلمية التي تجري هذه الظواهر في علاقاتها علي مقتضاها . فقد ميز ماركس بين السلطة السياسية باعتبارها السلطة التي تنظمها طبقة معينة بقصد إكراه طبقة أخري ، باعتبار قيامها مرتبطاً بنظام الملكية الفردية والنظام الطبقي معاً .

ونادي ماركس بضرورة إزالة الطبقات ، وذلك بسيطرة البروليتاريا علي السلطة بالعنف والقوة ، وأن الديموقراطية الغربية . التي تهدف إلي الحرية السياسية تعتبر ديموقراطية ناقصة لأن الديموقراطية المكتملة هي الديموقراطية التي تتمثل في التمتع بالحقوق الاجتماعية والتحرر الاقتصادي .

ويستدعي الأمر قيام طبقة البروليتاريا بثورة تقضي بها على طبقة الملاك ، وتستولي على عملية الإنتاج ، وعندئذ يضمحل نظام الدولة ، ويستسلم الروح تلقائياً تبعاً لزوال سبب نشأته ، إذ لم تعد ثمة حاجة إلي سلطة سياسية ، باعتبارها أداة القمع في يد طبقة موجهة ضد طبقة أخري ، ويحل محلها في المجتمع الشيوعي النهائي مجرد إدارة للأشياء المشتركة . وقد أدي هذا الفكر إلي التمييز بين السلطة السياسية الحكومة كأداة لقمع الأفراد ، وبين إدارة الأشياء – أي إدارة الإنتاج في المجتمع الشيوعي عند غاية المنتهي ، فالأولي حكم الأفراد ، والثانية تدير الأشياء .

هربرت سبنسر (١٨٢٠ – ١٩٠٣)

أعتبر سبنسر أن التطور هو القانون العام ، وأن التطور الاجتماعي ما هو إلا استمرار للتطور العضوي . فالتغير العضوي هو تغير من التجانس إلي اللاتجانس ، ومن البسيط إلي المركب ، ومن عدم التمايز إلي تمايز البناءات والوظائف وتخصصها. وتشبه عملية التطور الاجتماعي التطور البيولوجي العضوي – كلاهما

قادر على النمو ، والمجتمعات تتطور في حركة مستمرة من المجتمعات البسيطة إلي المستويات المختلفة من المجتمعات المركبة . وفي المجتمعات البسيطة يعمل الناس نفس الأعمال ، بينما يسود المجتمعات المركبة التخصص والتعاون المتبادل .

وأول خطوة للخروج بالمجتمع من حالة التجانس إلي اللاتجانس واختلاف العناصر تتصف بطابع ديني ، فهناك رجال الدين من ناحية ، ومن عداهم من ناحية أخري ، وتنفصل الكنيسة عن الدولة . ثم تنعقد الدولة فتتوزع مصالحها بين السلطات المختلفة من تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وتتوزع السلطة التنفيذية بين الوزراء والمديرين ورؤساء الإدارات والمصالح .

كذلك الحال بالنسبة للكنيسة حيث يتعقد نظامها ، ويشمل طبقات ودرجات مختلفة ، ويظهر بجانب هذا التدرج انفصال آخر بين المذاهب المختلفة ، وما يتبعها من اختلاف في الطقوس والشعائر . ويزداد هذا الاختلاف والتباين كلما تقدم المجتمع في تدرج الرقي .

وتصور سبنسر التطور في نموذجين النموذج العسكري ، والنموذج الصناعي . ويتكامل النموذج العسكري عن طريق استخدام القوة والقهر ، ويكون القائد العسكري هو القائد السياسي ، ويعتبر النشاط الصناعي فرعي بالنسبة للمرحلة الحربية ، ثم يتحول المجتمع من تلك المرحلة إلي المرحلة الصناعية ، ويقوم هذا المجتمع على تقسيم العمل ، وفيه يسود العلماء والمهندسون ورجال الصناعة ، ويظهر هنا البناءات الديموقراطية ، ويتحرر الفرد من قهر الدولة ، ويقوم التكامل في المجتمع الصناعي على أساس التعاون التطوعي .

ويستطرد سبنسر بأن الحكومة قد نشأت نظراً لأن المجتمع لا يستطيع أن يؤدي وظائفه بدونها . وهي تتكون من ثلاثة عناصر ، هي : القائد ، وجماعة الأقلية ، وهي هيئة استشارية يستعين بها القائد ، ثم الأغلبية من العامة الذين يخضعون لحكم القائد وسيطرته . ويري أن الدولة شئ لم يكن موجوداً في أيام الرجل البدائي ، ويأمل أن يعود ذلك اليوم حتى يزول وجود الدولة .

أميل دور كايم (١٨٥٨ - ١٩١٧)

يقول أميل دور كايم أن نمو الإنسانية لم يعرف التفرقة بين الحاكم والمحكومين فالسلطة كانت لكل مجموعة تعيش بعضها مع بعض . وكان لزاماً على كل فرد يعيش في المجموعة أن يحترم ما تعارفوا عليه من قواعد . ثم ظهر بعد ذلك بعض الأفراد الذين استغلوا المجموعة لصالحهم وقادوها تحت لوائهم . وهذا هو ما يسمي بالسلطة الحاكمة [١] .

وعالج أميل دور كايم موضوع الدولة ، فقد امتصت الدولة أو ابتلعت كل الوظائف التي كانت للجماعات الأخرى وعن طريق بيروقراطيتها ابتلعت كل بيروقراطية أخري في المجتمع . وقد تمكنت من خلال ذلك أو من خلال السلطات التي تزداد في يدها باستمرار من تأكيد المراتب الاجتماعية للناس ، وتقليل حجم الجماعات الاجتماعية [٢] .

واعتبر أميل دور كايم السلطة هي النظام الاجتماعي الذي أستطاع أن يجتاز عاصفة التاريخ [٣] فالأنساق الاجتماعية والسياسية تتغير وتتخذ أشكالاً مختلفة عبر التاريخ ، ويبقي مفهوم السلطة هو القاسم المشترك بينها جميعاً ، والأخلاقيات الفعلية أو الحقة لا يمكن أن يكتب لها الاستمرار إلا إذا كان هناك نوع من السلطة يمارس تأثيره وفعاليته على فكر الأفراد وسلوكهم .

وقد أتخذ دور كايم القانون في أول الأمر علي أنه المعيار الحقيقي للتضامن الاجتماعي ، والمجتمع الحق والأخلاقيات الحقة لا توجدان إلا إذا تضخمت السلطة في سلوك الفرد وعقله .

وربط دور كايم بين السلطة والنظام ، فالسلطة هي أعلي من يراقب النظام الاجتماعي ككل ويضبطه ، بل قد تتجاوز الحكومة أحياناً مهمة مراقبة هذا النظام

---

١ - د. أبو اليزيد المتيت . تطور الفكر السياسي . ص ٣ .

٢ - مقدمة كتبها د. محمد عاطف غيث في كتاب د. إسماعيل علي سعد . نظرية القوة - مبحث في علم الاجتماع السياسي . ص ١١ .

3 - K . A . Nisbet , The Sociological Tradition , p . 158 .

وضبطه إلي العمل علي التأثير فيه وتغييره ، والحكومة ليس من شأنها أن تخلق النظام الاجتماعي الذي يتولى حكمه ، ولكنها تحكم ما هو كائن ، وقلما تخلقه أو تغيره. ولهذا تظل ماهيتها مختلفة كل الاختلاف عن ماهية القوة الاجتماعية التي تستطيع في ظرف ما أن تفرض حكاماً دون الآخرين .

كذلك فإن النظام يؤدي إلي تحقيق وجود السلطة ، بل إن النظام هو السلطة العاملة . والمجتمع لا ينضح في نظره إلا في الأشكال المتنوعة للضوابط التي يفرضها وينظم بها حياة الفرد ، فالسلطة والنظام يشكلان سعادة الشخصية ، وبدون السلطة لا يستطيع الإنسان أن يحس بالواجب ، أو الحرية المطلقة .

وعندما يأخذ النظام السياسي في مجتمع ما شكل الوحدة السياسية البسيطة ، والتي تتمثل في مركزية ووحدة السلطة والسيادة ، يحمل هذا الشكل علاقة تأثير بين النظام السياسي والنظام الإداري تتمثل في السيطرة الكبيرة من قبل الأجهزة المركزية على مختلف مناطق الدولة وإداراتها ، كما يترتب على هذا الشكل تشابهاً كبيراً في الهياكل الإدارية وأساليب العمل في أجهزة الحكومة ، والاعتماد علي الحكومة المركزية في تنمية صادرات التمويل لأنشطتها وبرامجها [١] .

وعالج دور كايم مشكلة القوة والسلطة . فالصراع الطبقي عنده لا يفسر إلا باستخدام القوة الاقتصادية Economic Power في فرض تعاقدات (أى علاقات عمل غير عادلة) [٢] .

وهكذا فإن كان ماركس قد حصر نفسه في إطار الاقتصاد ، فإن دور كايم دخل في دائرة الأخلاق أو الدين . وهذه العوامل وإن اختلفت في طبيعتها ، فإنها ليست إلا أشكالاً مختلفة للقوة وما يرتبط بها من صرامة وضغوط .

---

١ - د. أحمد صقر عاشور . الإدارة العامة – مدخل بيئي مقارن . ص ٢٤٠ .

2 – A . Giddens , Capitation and Modern Social Theary , p . 240 .

ماكس فيبر (١٨٦٤ – ١٩٢٠)

أوضح فيبر في كتابه " الاقتصاد والمجتمع " أبنية السلطة . وميز بين السلطة والقوة والصور الأخرى من التأثير الاجتماعي ، فضلاً عن التمييز بينها وبين الإقناع .

والقوة عند فيبر [١] هي " أن الفاعل أثناء علاقته الاجتماعية " مع فاعل آخر سيكون في وضع يستطيع فيه فرض إرادته بالرغم مما يجد من مقاومة " .

وهكذا يستخدم فيبر القوة بصورة عامة وشاملة ، فهي تعني أن الفرد يسيطر على عدد آخر من الأفراد ، ويتحكم فيهم عن طريق تهديدهم بالقهر أو الإلزام المادي ، لدرجة أن هؤلاء الأفراد يجدون أنفسهم مضطرين إلي السلوك تبعاً لمصالحه أكثر مما يسلكون تبعاً لمصالحهم .

أما السلطة – عنده – فهي :احتمال أن جماعة محددة من الأشخاص تضع كل أو بعض الأوامر النوعية المحددة التي تأتي من شخص أو مصدر معين . وجوهر السلطة – عنده الطاعة الاختيارية للأفراد والتوجيهات التي يصدرها الفرد الذي يتمتع بالقوة ، حيث يعتبر أعضاء الجماعة أن تحكم السلطة فيهم أمراً شرعياً . وليس من الضروري أن يكون مصدراً لسلطة أحد الأفراد ، فقد يكون نظاماً ليس له الطابع الشخصي كالنظام القانوني ، وهكذا تتميز السلطة عن القوة من ناحية وجود عنصر الموافقة أو الطاعة الاختيارية من جانب أعضاء الجماعة .

وتختلف السلطة عن الإقناع . ويتمثل الإقناع في أن أحد الأشخاص عن طريق الحجة أو البرهان يؤثر في القرارات التي يتخذها أحد الأشخاص أو السلوك الذي يؤديه . ومن ذلك يتبين أن السلطة تتفق مع الإقناع من ناحية وجود عنصر الموافقة أو الرغبة في الطاعة .

---

١ - أنظر د. عبد الهادي الجوهري وإبراهيم أبو الغد ، إدارة المؤسسات الاجتماعية – مدخل سسيولوجي ، ص ٤٢ .

وفي الواقع تختلف السلطة عن الإقناع . فالفرد عندما يريد الوصول إلي هدف محدد ، يجد أمامه عادة عدد من السبل التي توصل إلي ذلك الهدف ، ولابد أن يطيل التفكير فيها ، ويقيم كل منها قبل أن يختار سبيلاً . ولكن الفرد في حال الإقناع يتأثر بالحجج أو البراهين التي يأتي بها شخص آخر في عمليات التقييم والتفكير وإصدار الأحكام والاختيار . أما إذا كان خاضعاً للسلطة ، فلا يستخدم كفاءاته في الاختيار بين البدائل ، بل يستخدم المعيار الرسمي الذي يحمله كأساس للاختيار [١] .

وفي ضوء هذا التمييز بين السلطة والقوة ، ثم التمييز بين السلطة والإقناع يتضح وجود معيارين للسلطة ، يتمثل الأول في الخضوع أو الإذعان الاختياري للأوامر ، بينما يتمثل الآخر في تعطيل الأحكام التقييمية وأفعال الاختيار قبل صدور الأوامر ذاتها . غير أنه في مواقف الضبط الاجتماعي الواقعية قد يلتبس علينا الأمر حتى لا نستطيع أن نميز بوضوح بين السلطة والقوة .

فعند المقارنة بين المشرف على العبيد وصاحب رأس المال ، نجد أن الأول يستمد قوته الإلزامية من السوط الذي يمسكه بيده ، ومع أنه لا يضطر إلي استخدامه في كل الأحوال ولكن يكفي أن يدرك العبيد أن السلطة معه ، وأنه يستطيع استخدامه متي شاء حتى يطيعوا أوامره ويقبلون على أداء العمل .

كذلك فإن صاحب العمل يستمد قوته الإلزامية من المال الذي يمتلكه . وهذه القوة الاقتصادية هي التي تجعل العمال ينفذون أوامره وتوجيهاته الرسمية .

وقد لا نستطيع كذلك أن نميز بين السلطة والإقناع ، لأنه عندما يقوم أحد الأشخاص بإقناع شخص آخر ، فقد يكون لرأي الأول وزن كبير حتى أن الآخر يستمع إليه ويكاد لا يحتاج إلي أي إقناع كي يتأثر به . كما لا نستطيع في هذه المرحلة أيضاً الجزم بأن الشخص الأول له سلطة على الشخص الآخر [٢] .

---

1 – Herbert A . Simon , Administrative Behavior , pp . 126 – 127 .

٢ - أنظر د. عبد الهادي الجوهري . علم اجتماع الإدارة – مفاهيم وقضايا . ص ص ٤٨ – ٤٩ .

وميز فيبر بين ثلاثة نماذج من السلطة ، هي [1] :

١- السلطة التقليدية Traditional Authority

وتقوم هذه السلطة على أساس إيمان مستقر بقداسة التقاليد والعادات الاجتماعية ، وهي التي تحدد من يحكم ، وكيف يمارس هذا الحكم ، وقداسة الحاكم هنا ترتبط بمدي ارتباط أحكامه بالتقاليد . وفي ضوء هذه الحالة يكون النظام الاجتماعي مقدساً وأبدياً ولا يمكن الاعتداء عليه ، أو الثورة ضده ، لأن الاعتقاد السائد بأن الشخص الحاكم يمتلك قوة خارقة للطبيعة لا تقارن بالقوي العادية التي يمتلكها الشخص العادي .

وفي ضوء هذا يقوم بعض الأفراد بحكم مكانتهم الاجتماعية مثل : سنهم ، أو قرابتهم أو جنسهم أو غير ذلك أن يمارسوا نفوذاً أو تأثيراً على الآخرين . ويتمثل ذلك في السلطة التي يمارسها الأكبر سناً على الأصغر سناً ، وكذلك السلطة التي يمارسها الأب أو شيخ القبيلة على أفراد الأسرة أو القبيلة .

ويتخذ الجهاز الإداري الذي يتولي ممارسة هذه السلطة إما الشكل الوراثي ، وإما الإدارة الإقطاعية التي تحقق قدراً محدوداً من الاستقلال الذاتي ، لأن الولاء للإقطاعي ، والارتباط الشخصي به ، هما أساس تكوين الجهاز الإداري .

٢- السلطة الكارزمية الموهوبة أو الملهمة Charismatic Authority

وهي تقوم على أساس ما يتمتع به القائد من صفات وقدرات ومواهب شخصية نادرة يملكها فرد معين ؛ فهو مزود بقوي مقدسة أو خارقة للطبيعة ، وهو ملهم ، قام بأعمال بطولية لم يستطع أحد غيره القيام بها ، وهو يتمتع بصفات خاصة بالقيادة الفردية . وقد يظهر القائد الكارزمي في أي قسم من أقسام الحياة الاجتماعية ، فقد يكون نبياً ، أو زعيماً ، أو بطلا في المعارك الحربية ، أو فيلسوفاً.

ويستطيع القائد من خلال هذه الصفات والقدرات أن يحصل على ولاء وإذعان الأفراد الآخرين ، وهم التابعين له . وهو يستطيع أن يغير الأوضاع

---

١ - أنظر نيقولا تيماشيف . المرجع السابق . ص ص ٢٩٦ – ٣١٠ .

والعلاقات الاجتماعية القائمة لصالح التابعين . ومهما كان الأمر فإن السلطة الكارزمية تؤدى وظيفتها كقوة نووية ، ترفض القيم التقليدية ، وتثور ضد النظام القائم .

ويقدم القائد الكارزمي المعجزات والظواهر الخارقة للعادة ؛ مما يجعل الناس يعتقدون في شخصيته ويمتثلون لسلطانه . ويتميز الجهاز الإداري السائد في ظل هذا النظام بعدم الاستقرار ، كما يتألف من عدد قليل من الأشخاص المقربين للقائد ، والذين يقومون بدور الوسطاء بينه وبين الجماهير .

ويترتب على ذلك أن الحركات الكارزمية قد تكون حركات فوضوية ، أو ثائرة على النظام الحكومي ، وقد يسخر القائد الكارزمي وأتباعه من أي شئ يرتبط بالروتين ، فلا يوجد تنظيم فعلي ملزم أو قواعد صارمة تقيد أو تشكل ما يوصي به القائد ، إذ يجب تكريس الجهود كلها للرسالة المقدسة ، ولا يجب تدنيسها بالاعتبارات الدنيوية . ولكن من البديهي أنه لا يمكن أن يتجاهلوها — إلي مالا نهاية مطالب الواقع ، وبعض الروتين ، وبعض التنظيم ، وبعض الوسائل الثابتة للعرف أو المساندة الاقتصادية ، وذلك لأنه وإن كان لابد من استمرار الحركة ، فلابد من أن تكون هذه الحركة منظمة .

ويترتب على ذلك أن اهتمام الأعضاء باستمرار الحركة يفرض عليهم إقامة تنظيم رسمي ، وإتباع بعض الروتين وخاصة عد موت القائد الكارزمي . وفي الواقع فإن موت القائد يعرض الحركة كلها للانهيار بسبب افتقار الأعضاء للتوجيه الملهم ، وبسبب المعارك التي تنشب بينهم علي من يخلف القائد إذا لم توجد إجراءات منظمة .

و معني ذلك أن الحركات الكارزمية لكي تستثمر يجب أن يكون لها بعض خصائص العالم الدنيوي ، التي كانت تقاومها وتحاربها عند بدء نشأتها . ولذلك لابد وأن تتحول السلطة الكارزمية إلي سلطة تقليدية .

٣- السلطة القانونية/الرشيدة Rational

وتقوم هذه السلطة علي أساس الاعتقاد بالقانون ، ولذلك تسمي بالسلطة القانونية ، وهي سلطة تقوم على العقل والمنطق ، والقواعد الموضوعية في المجتمع ، وترجع طاعة الأفراد لا إلي سلطة قائد ملهم ، ولا لامتثالهم لقائد تقليدي ، ولكن إلي إيمانهم بأن هناك بعض الإجراءات والقواعد الملائمة التي تحظي بقبول الحكام والأفراد . ويستمد الحاكم شرعية ممارسته للسلطة من إلتزامه بهذه القواعد القانونية المقررة .

ويعتبر فيبر أن السلطة القانونية هي أكثر أنواع السلطة استقراراً ، وأكثرها موضوعية ورشداً ، وفي رأيه أن المجتمع الذي تسوده ممارسة السلطة القانونية هو مجتمع أكثر رشداً وعقلانية واستقراراً .

وتناول ماكس فيبر موضوع البيروقراطية ، ومن صفاتها وجود بناء متدرج من السلطة يأخذ شكلاً هرمياً ، بحيث لا يعقل أن يقوم شخص واحد بإدارة منظمة كاملة ، وتقوم السلطة العليا بتعيين وترقية الأفراد الذين تتوافر لديهم المؤهلات المناسبة عن طريق إختبارات خاصة . ويتم ذلك في ضوء مجموعة من المعايير الموضوعية .

ولكل وضع أو وظيفة سلطة محددة ، ولكنها تختلف عن بعضها البعض من حيث مالها من سلطات . وتترتب هذه الوظائف في شكل هرمي ، مثل موظف يشغل وضعاً إشرافياً يمارس سلطة على الموظفين الذين يرأسهم . وهو بالتالي مسئول أمام رئيسه عن قراراته وأفعاله ، فضلاً عن قرارات وأفعال مرؤوسيه . ويتطلب ذلك ضرورة توضيح مجال وسلطة الرؤساء على مرؤوسيهم .

ميشيل فوكو

نظر ميشيل فوكو إلي السلطة – ليس من منظور الأسس الفلسفية أو الأنطولوجية التي تقوم عليها ، وإنما نظر إليها من منظور الممارسات التي تؤديها ،

ومن خلال العلاقات غير المتوازنة ، والأفعال وردود الأفعال المتضـــاربة بصـــدد القوانين والمؤسسات والآليات والأيديولوجيات التي تجمع بينها ، والتي تؤدي إليها هذه الممارسات .

ويستدعي ذلك استبعاد كل أشكال السلطة المتبلورة التي تربط علاقات القوي بالتصورات القانونية البحتة ، وبكل القوي التي تجمعها ، أو تشتيتها في نظام الحكم وأدوات الهيمنة والسيطرة كمؤسسات الحكم والإدارة ، أو حتى بعقلانية أو غائية للتاريخ .

ويعني فوكو بالسلطة العلاقات السلطوية وما تحدثه من آثار بالغة في المجتمع . وقد حاول التفرقة بين علاقات السلطة وعلاقات الاتصال ، والأخيرة هي طريـــق توصيل المعلومات ، وهي تحدث نتائج تؤثر علي إعادة توزيع علاقـــات القـــوي وتختلف هذه الأخيرة من حيث الخصوصية عن الأولي .

وميز فوكو بين ثلاثة نماذج من العلاقات ، هي :

١-العلاقات القائمة على " المقدمات الموضوعية " .

٢-علاقات الاتصال .

٣-علاقات السلطة .

وتتداخل هذه النماذج وتتساند فيما بينها ، بحيث يلعب بعضـــها دور الإدارة بالنسبة لبعضها الآخر . ففي المدرسة ينتقل النشاط التعليمـــي أو المهـــني وأنمـــاط السلوك النموذجي عبر مجموعة منتظمة من طرائق الاتصال كالدروس والاختبارات ونظم الطاعة ووسائل الوعظ والإرشاد وعلامات القيمة المتصلة بكـــل مســـتوي معرفي ، وبواسطة مجموعة من الوسائل والأدوات السلطوية كالمراقبـــة والعقـــاب والثواب .

والمدرسة كتلة تتساند فيها الأنماط الثلاثة من العلاقات التي تشمل المقـــدرات والاتصال والسلطة ، وذلك وفقاً لنظم موجهة ومرشدة من نظم الضبط .

وتختلف نظم الضبط من مجتمع إلي آخر ، بل ومن حقبة تاريخية إلي أخرى وفقاً لتركيبة المجتمع نفسه ، والاختبارات الاستراتيجية العامة التي تحركه في هذه الحقبة التاريخية أو تلك .

وعلاقات السلطة عند فوكو ليست منفصلة عن أنماط العلاقات الأخرى : معرفية ، واجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية ، مهما يكن مستواها . وتنبثق السلطة من القمة ، كما يمكن انبثاقها من قاعدة المجتمع أو من بعض مراكز القوي وجماعات الضبط . ومهما يكن من أمر ، فالسلطة لا ترادف الهيمنة الأحادية الجانب ، فهي ليست غير فعل لا يتم إلا بما يحدثه من آثار وردود فعل . وهي لذلك لا علاقة لها بالحرية أو التفويض أو الإجماع ، فكل هذه الحالات قد تكون " شروطاً " لها ، أو قد تكون أثراً من آثارها ، وذلك من غير أي تطابق بينهما .

وينكر فوكو الربط بين السلطة والعنف ، فالعنف لا يمارس – في نظره – إلا ضد الأشياء ، بينما السلطة ليست إلا فعلاً يمارسه أفراد أو جماعة مقابلة أو في مواجهة فعل أو أفعال الآخرين . ومع ذلك فكثيراً ما يصاحب السلطة في الواقع مظاهر العنف والقمع والاستفزاز . وقد يصاحبها أحياناً بعض الموافقات . إلا أن ذلك لا يشكل جوهرها . فهي لا تحتاج إلي العنف ولا تحتاج إلي الموافقة إلا في صورة " وسائل " أو " آثار " . ويرجع هذا إلي طبيعة السلطة التي تظهر خلال الأفعال كالترغيب والترهيب والإثارة ، أو الحد أو المنع والتحريم ، أو التسهيل والحفز والتشجيع .

والسلطة من منظور القيادة والحكم ، وليس من منظور الحرب او التصور القانوني هي " السلوك القيادي " الهادف الذي يعتمد على وسائل ضغط . كما أنها تقوم بالتصرف الحاذق اللبق الذي يقوم على الاختيار الأفضل لكل الإمكانيات والوسائل الملائمة لتحقيق الأهداف المطلوبة أو المرسومة . فهي قوة موجهة ، وليست مواجهة دامية مع الآخر . كما أنها ليست في حاجة إلي الصراع أو العنف، ولا التعاقد والالتزام الإرادي ، وإذا لزم الأمر فإنها تلجأ إلي هذه القوي أو

الارتباطات ، ويكون ذلك في صورة " وسائل " و " أدوات " ، وليس تحقيقاً لأهداف وغايات .

وهي من منظور الحكم ، تعتبر الحرية شرطاً لقيامها ؛ ذلك أن الحرية هي الإمكانية الوحيدة لقيام علاقات حكم ، أي علاقات تنشأ بين أفعال وردود أفعال.

أما في حالة العبودية ، فالسلطة لا تجد أمامها إلا سلسلة من الحتميات التي لا يمكن أن تقوم بصددها علاقات قوي فعلية . وهذا معناه أن السلطة يجب ألا تصطدم بالحرية ، بل تقيم معها علاقات ، هي علاقات الأخذ والعطاء ، والشد والجذب واللعب والمداورة . وإن لم تفعل ذلك فهي تتحول إلي طغيان واستبداد أعمي .

وإذا كانت السلطة لا يقوم لها كيان إلا مع الحرية ، فإن هذه لا معني لها إلا بمقاومة السلطة ومعارضتها ، إذ ليس هناك قوة من غير رد فعل ، ولا ممارسة حقيقية من غير تعارض قطبين أو طرفين . ومن ثم فإن السلطة لا تقوم على عداء " جذري " أو " خصومة مستفحلة " ، وإنما على نوع من التنافس والتنازع Agonistm اللذين لا يكفان عن إثارة التوتر والتحريض المستمر بين الأطراف [١].

---

١ ـ انظر د. محمد علي الكردي . نظرية المعرفة والسلطة عند ميشيل فوكو . ص ص ٤٢٧ ـ ٤٣٢ .

الفصل العاشر

أنـواع السلطـة وأشـكالها

تعددت أنواع السلطة حسب تعدد آراء وجهات نظر العلماء ، ومع ذلك فهي لم تتعارض مع بعضها البعض ، بل ينظر إليها نظرة تكاملية . فمن العلماء من اتخذ سمات شخصية الرئيس محكاً لتصنيف أنواع السلطة ، ومنهم من أتخـذ الموقـف وطبيعة العمل معياراً للتصنيف ، ومنهم من اعتبر التكتيك الفني لأسلوب الأداء هو معيار التصنيف .

أولاً - أنواع السلطة تبعاً لسمات الشخصية ، وهي :

١- السلطة الكارزمية .

٢- السلطة التقليدية .

٣- السلطة القانونية [1] .

ثانياً : أنواع السلطة تبعاً للموقف وطبيعة العمل

١- سلطة الموقف Situation Authority

قد يتيح الموقف الفرصة بأن يضع الفرد في موقع السلطة ، فإذا وجد أحد العمال أمراً خطيراً قد يضره ، أو يضر بزملائه ، أو يضر المنظمة التي يعمل فيهـا ، كمشاهدة دخاناً يتصاعد من أحد المخازن المغلقة علي أثر حريق قد نشب فيـه ، فإن ذلك يعطيه سلطة التصرف في كسر جميع الأبواب والنوافذ لمحاولة السـيطرة علي الحريق ، وهو الأمر الذي لا يعتبر من سلطاته في غير هذا الموقف .

---

١ - نوقشت هذه الأنواع في فصل سابق .

٢- سلطة الوظيفة Position Authority

يرتكز هذا النمط من السلطة على حقيقة مؤداها أن لكل وظيفة مقدار معين ونوع معين من المهام المطلوب إنجازها ، لذا لابد من إعطاء شاغل هذه الوظيفة مقدار ونوع من السلطة تمكنه من إنجاز ما يكلف به من مهام .

ويترتب على ذلك أن السلطة لا تعطي للفرد لمجرد أنه يشغل وظيفة معينة، ولكن لأن هناك مهام وواجبات مكلف بأدائها . وبهذا المفهوم فإن مقدار السلطة يتغير بتغير مقدار المهام المطلوبة في الوظيفة .

٣- سلطة المعلومات :

قد تعطي السلطة للفرد لأنه يملك قسطاً كبيراً من المعلومات في تخصص معين . وعلي ذلك فإن السلطة في هذا النمط تتناسب تناسباً طردياً مع مقدار معلوماته .

ويظهر هذا النوع من السلطة في المنظمات التي يتوقف نجاحها في تحقيق أهدافها على درجة التقدم العلمي فيها ، حيث لا تكون السلطة فيها مع أفراد الإدارة العليا – إذا كانوا من غير العلماء – بقدر ما هي مع العلماء المتخصصين الذين يشغلون مستوي إداري أقل .

٤- سلطة الأمر والتوجيه والرقابة

تعتبر سلطة الأمر والتوجيه والرقابة السلطة الأساسية في العمل الإداري ، وهي يمكن أن تنقسم إلي أربعة أنواع ، هي :

أ – السلطة التنفيذية .

ب – السلطة الاستشارية .

ج – السلطة الوظيفية .

د – سلطة اللجان .

وقسم البعض السلطة إلي السلطة المركزية والسلطة اللامركزية ، وتميل السلطة المركزية إلي تركيز الحجم الأكبر والأهم من سلطة اتخاذ القرار (البت) في

قمة الهيكل التنظيمي . أي في مركز الرئيس الأعلى للمنظمة ، واحتفاظ المستوي الإداري الأعلى بسلطة القرار ، وعدم تفويض هذه السلطة إلي باقي المستويات الأدنى . وقد اتجهت المجتمعات ذات التقاليد الرفيعة في الحقوق والحريات المحلية مثل سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية ، خلال السنوات الأخيرة إلي تركيز السلطة على حساب المجتمع المحلي لتزيد من قوتها وهيبتها و لم تتناقض الرأسمالية والمشروع الخاص مع وجود حكومة مركزية قوية .

أما اللامركزية ، فتعني نقل سلطة القرار وممارستها من المستوي الإداري الأعلى إلي المستويات الإدارية الأدنى عن طريق تقويض السلطة . وهذا يعني أنه كلما ارتفع مستوي سلطة البت إلي وظائف أعلي ، كلما اتجهنا إلي المركزية ، وكلما اشتدت سلطة البت إلي وظائف المستوي الأدنى ، فإنها تتجه إلي اللامركزية[١].

ومن العلماء من قسم السلطة إلي نوعين : السلطة الرسمية ، والسلطة غير الرسمية . وفي السلطة الرسمية يتمتع الرئيس بسلطات بحكم وظيفته . ولا يتمتع بهذه السلطة العملية القومية سوي المدبر ذي الشخصية القوية الناجح في ممارسة عمله الرئاسي والقيادي ، بشكل يجعل مرءوسيه يعترفون ضمناً وصراحة بقدرته علي قيادتهم .

أما السلطة غير الرسمية ، فقد تساوي السلطة الرسمية ، وقد تقل عنها .

وقسمها البعض إلي نوعين هما : السلطة الشرعية ، والسلطة المغتصبة . والسلطة الأخيرة هي ممارسة السلطة بطريقة غير مقررة في الثقافة ، ولذلك كان الانقلاب أو الثورة اغتصاباً للسلطة .

ومن العلماء من قسم السلطة إلي ثلاثة أنواع ، هي : السلطة التنفيذية ، والسلطة الإدارية ، والسلطة القضائية ، والسلطة الأولي تفرض التشابه والامتثال إلي قواعد مقبولة من السلوك ، وذلك مثال الضبط الأبوي للأطفال والمحاكم التي

---

١ - أنظر د حامد شاكر . الإدارة العامة . ص ص ٣٤ – ٣٨ .

تعاقب المجرمين ، والوظيفة الأساسية لهذه السلطة هي المحافظة على استمرار القواعد الاجتماعية ، والقانونية في أداء عملها الأمر الذي يمنع الانحراف والعدوان على الاتجاهات الثقافية العامة والنظام الاجتماعي ككل .

وتسهم السلطة الثانية في توجيه الأفعال داخل الوحدة الاجتماعية ، وبدونها لا يمكن لأي جماعة مهما كان نوعها أن تنهض بالوظائف التي تحقق أهدافها ، وتقوم اللوائح الأساسية للمنظمات المختلفة ، داخل المجتمع بفرض مثل هذه السلطة .

أما السلطة القضائية فيناط بها حل الخلافات التي تنشأ بين الأفراد في المجتمع مهما كان نوع هذا الاختلاف .

أما السلطة السياسية فقد اتخذت أنماط ونماذج متعددة ومتنوعة ، وهي :

السلطة التقليدية (الجماعية المباشرة) :

وفي هذا النوع من السلطة كانت التقاليد والعادات فرعية في المجتمع دون حاجة إلي فرد أو نفر معين يفرض مراعاتها بأدوات القمع والإكراه المألوفة في المجتمعات المتحضرة ، فلا إكراه ولا جزاء إلي الخوف من لعنة الجماعة التي عند الرجل البدائي بمثابة الموت المدني عند المتحضرين .

وفي هذه المجتمعات البدائية يحكم الفرد تقاليد وعادات بصرامة مطلقة ، وإذا خالف التقاليد والعادات فإنه يعرض نفسه لنبذ الجماعة بل والطبيعة بأسرها ، وهو نبذ يعني لعنة الطوطم ، أو لعنة السلف أو لعنة الآلهة ، وهذه اللعنة تلاحقه وإذا به طريد الجماعة والطبيعة معاً ، فهو الإعدام لا يقوم به قاض أو مقصلة [1] .

صور المجتمعات ذات السلطة المشخصية :

والسلطة السياسية هنا لصيقة بفرد أو نفر معين بذاته . ويتمثل ذلك في المجتمع القبلي ، حيث يختص رئيس القبيلة بالسلطة السياسية دون من عداها من

---

1 – jean – william Lapierre , Le Pouvoir , pp . 10 et suiv .

أعضائها . ويتمثل ذلك في المجتمعات التي يسود فيها السلطة الفردية المطلقة ، حيث تكون السلطة في قبضة فرد واحد لا يخضع في ممارسته لنظام ما ، وكذلك في المجتمع الإقطاعي في أوروبا حيث ساد ذلك النظام بين السادة الإقطاعيين .

ويتباين سنة تركيز السلطة في هذه المجتمعات ، فقد تتركز القداسة الدينية، في شخص رئيس القبيلة ، وتارة يعتبر الحاكم امتداداً للذات الإلهية أو الإله المعبود، أو في ربط السلطة السياسية بالملكية العقارية حال السلطات السياسية في ظل النظم الإقطاعية الوسيطة ، فقد كان السيد الإقطاعي يملك القضاء والأمن في مقاطعته تبعاً لملكيته العقارية .

السلطة الثيقراطية (نظرية الحق الإلهي للسلطة) :

تقوم السلطة في هذا النظام على أن الله يختار من يشاء لممارسة السلطة . فالحاكم يستمد سلطته من الله ، لذلك تعلو إرادته إرادة المحكومين ، وقد سادت في مصر والصين وفارس ، حتى بعد ظهور المسيحية ، ولكنها بدأت في الاندثار في العصور الوسطي بعد أن اشتد النزاع بين الكنيسة وملوك أوروبا ، وظهور البروتستانتية علي يد مارتن لوثر سنة ١٥٢٠ .

ولعلنا نذكر الانقلاب الديني الذي حدث في مصر الفرعونية في عهد اخناتون زوج نفرتيتي . فقد كان الاسم الحقيقي لإخناتون هو امنحتب الرابع (أي واحة آمون) ، فغير امنحتب اسمه إلي اخناتون (أي بهاء قرص الشمس آتون) واتخذ من عبادة الشمس آتون ديناً للدولة ، وهاجر من عاصمة البلاد طيبة واتخذ عاصمة أخري له هي اخيتاتون بمحافظة أسيوط بالقرب من دير مواسي . وساعدته زوجته نفرتيتي علي اعتناق هذا الدين الجديد ، مما أغضب عليه كهنة آمون .

ولما حاول اخناتون إرضاء كهنة آمون ، هجرته نفرتيتي ، وبعد موته تولي الحكم من عده زوج ابنته الثانية توت عنخ آمون ، الذي أعلن رسمياً عودة البلاد إلي عبادة آمون [١] .

دولة المدينة City – State

وتأخذ السلطة في دولة المدينة شكل الديموقراطية المباشرة ، وقد ظهر هذا النموذج في بلاد اليونان القديمة . فقد كانت هذه البلدان مكونة من عدد من الوحدات السياسية المنتشرة في جبال وسهول وسواحل وجزر اليونان ، والتي عرفت كل منها باسم (دولة المدينة City State) أو أل " بوليس Polis " . وكان ينظر إلي هذه المدن باعتبارها (عطية الله) التي يمتاز بها الهلينيون المتحضرون؛ وتميزهم عن البرابرة الأميين الذين يعيشون شعوباً وقبائل متفرقة .

وكانت كل مدينة يونانية قديمة تعتبر دولة قائمة بذاتها ، فهي مستقلة سياسياً واقتصاديا ، وتتمتع بالسيادة التامة ، وذلك بالرغم من محدودية نطاقها الجغرافي ، وتعداد سكانها الذي بلغ في المتوسط حوالي ٣٠٠,٠٠٠ نسمة .

ومع ذلك فقد قامت بين هذه المدن علاقات اقتصادية ودينية ورياضية ، كما أنها تتشابه مع بعضها البعض في وجود الدستور ، وتشابهت كذلك في سيادة روح التسامح الديني ، مما أتاح التفكير الحر .

وقد بلغت دول المدينة أوج ازدهارها في القرن الخامس قبل الميلاد ، وكانت أثينا Athens من أهم هذه المدن ، وذلك بحكم تفوق نظامها السياسي، وعدوها التقليدي سبرطة Sparta .

فقد بدأ الأفراد في أثينا يتأثرون بالفكر الديموقراطي نتيجة للخطب والمحاضرات التي كانوا يستمعون إليها من وقت لآخر ، وكذلك لما أحدثه المسرح الأغريقي في نفوسهم من آثار . فكانت السلطة ديموقراطية مباشرة ، مفادها أن

---

١ ـ د. أبو اليزيد المتيت . النظم السياسية . ص ص ٢٩ – ٣٠ .

الشعب يحكم نفسه بنفسه عن طريق الاجتماع في جمعيات عمومية . وهذا النظام لا يتحقق عملاً إلا في مجتمع سياسي محدود السكان ، وتحقيقه أمـر مستحيل في دول مترامية الأطراف كثيفة السكان كالدول الحديثة .

كذلك فإن جمعية الشعب لا تنعقد إلا للفصل في مسائل خطيرة معينـة – لا لمزاولة شئون الحكم ، وإنما يباشر هذه الشئون حكـام منتخبـون ، وهكـذا يتمخض الأمر عن ديموقراطية نيابية بتدخل الشعب بنفسه في بعض المسائل .

وكانت مدينة أثينا مدينة تجارية ويقوم تنظيمها الاجتماعي ، على ثـلاث طبقات ، هي :

١- المواطنون : ويتولون الشئون السياسية .

٢- الأجانب : ويقومون بالنشاط التجاري .

٣- الأرقاء : ويتولون عملية الإنتاج .

وكانت كلمة مواطن تسري على كل من تجري في عروقه دماء أثينيـة ، وهي صفة متوارثة . ومن ثم فلا مجال للتجنس . وهكذا فإن عدد المواطنين محدوداً بالنسبة لتعداد السكان . وكانت المواطنة محصورة في الذكور من سـن ٢٠ عامـاً على أن يكونوا مسجلين في أحد أحياء المدينة . والمواطنة في أثينا وظيفيـة تمـنح المواطن حق المشاركة في الحياة والمؤسسات السياسية ، وتملك الأراضي .

وعلي ذلك لا يعتبر مواطناً أثينياً الأجنبي الذي يقيم في أثينا أبا عن جـد ، أو العبيد . وقد كان سكان أثينا يزيدون عن الأربعمائة ألـف ، ولكـن الرعايـا الحقيقيين الذين يتمتعون بالحقوق المدنية لا يتجاوزون الأربعين ألفاً.

أما القضاة فكان يتم اختيارهم إما بالانتخاب أو بطريق السحب من أسماء الرعايا ، وفي سنة ٤٥١ ق . م أمر بيركليس حاكم أثينا بإلغاء اختيـار القضـاة بطريق السحب ، واكتفي باختيارهم عن طريق الانتخاب ، وعهـد إلي بعضـهم أعمال الخزانة العامة والضرائب ، وكانت محكمة الشعب تنعقد من شروق الشمس حتى غروبها ، وتستأنف أحكامها أمام المحكمة العليا التي تتكون من كبار علمـاء

القانون أما المحكمة العليا فقد فقدت اختصاصاتها في المسائل السياسية والمدنية والجنائية ، واقتصر اختصاصها على المسائل الدينية والأخلاقية ، وأصبحت الجمعية العامة لمحكمة الشعب هي التي تفصل في استئناف الأحكام التي يصدرها قضاة محكمة الشعب .

أما اسبرطة ، فقد قامت على أساس الأرستقراطية العسكرية ، بدلاً من الديموقراطية المباشرة ، وعلي الزراعة بدلاً من التجارة ، أما التنظيم الاجتماعي فقد قام على أساس التدرج الطبقي قوامه :

طبقة الأرستقراطية العسكرية، وهي علي قمة التدرج الاجتماعي ، أفرادها من سلالة المحاربين الغزاة . ويعيش أفراد هذه الطبقة حياة مشاعية في معسكرات وحرم عليهم امتلاك الذهب والفضة، ويسمح لهم بامتلاك الأراضي الزراعية ، وهم يتولون الحكم على أساس أرستقراطي عسكري . وقد قدر عدد سكان المدينة في بداية القرن الخامس قبل الميلاد حوالي ٨ آلاف فرد .

طبقة الأحرار ، وهم يتولون العمل في الشئون الاقتصادية ، ويمثلون مجموع المواطنين ، ويباشرون العمل السياسي ، ويتمتعون بالحقوق القانونية والاجتماعية والسياسية ، ولكنهم لا يتولون الحكم .

وفي قاع التدرج الطبقي ، يوجد طبقة الأقنان ، وتمثل ركيزة النظام الاقتصادي ، وتقوم بالعمل الزراعي ، ويبلغ عدد سكانها نصف عدد السكان .

وفي أسبرطة يوجد مجلس نيابي ، يتكون من أعضاء يختارون مدي الحياة ، وغير مسئولين أمام الجمعية بالمواطنين . وهم يختارون بناء على عراقة الأصل ونبالته.

صورة السلطة المنظمة (الدولة)

أصبحت الدولة تعني المجتمع السياسي ، وأصبحت الدولة تدل علي السلطة المنظمة . هذا وتنظيم السلطة يعني السلطة المنظمة ، وهي الخاصية المميزة

للدولة . ويعني ذلك خضوعها لنظام معين ، ومن ثم للقانون ، والحكام فيها علـى قدم المساواة مع المواطنين ، وهو ما اصطلح على تسميته بنظام الشرعية .

الإمبراطورية Empire [١]

ويوجد بها هيئة رئيسية حاكمة ضخمة وكبيرة ، تضم وتخضع لسيطرتها وسلطتها عقب نصر مظفر – قبائل وشعوباً غير متجانسة ؛ مما يعني سيطرة على شعب آخر ، وممارسة النفوذ تجاهه .

وقد نشأت الإمبراطوريات ، وامتد سلطانها منذ فجر التاريخ ، في مصر ، وبلاد ما بين الرافدين ، وفي الإمبراطوريتين الرومانية والبيزنطية ، ثم في الإمبراطورية العثمانية . كما ظهرت الإمبراطوريات في عهد الكشوف الجغرافية . وبرزت سيادة أوروبا بالاستحواذ علي مستعمرات تقطنها شعوب استذلت بالقوة واغتصبت أراضي أهلها الوطنيين قهراً .

وأقام الأسبان والبرتغاليون إمبراطوريات تجارية . أما البريطانيون والفرنسيون فقد أقاموا امبراطواريات استيطان . وحديثاً يعتبر الاستعمار نوعاً من الرغبة في إقامة إمبراطوريات قائمة على الاستغلال .

والإمبراطورية بوجه عام لا تتألف من شعب متجانس ذي قومية واحدة ، وإنما من شعوب وجماعات تتباين أصولها العرقية ، كما تتباين لغاتها وثقافاتها وعقائدها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية .

الملكية المطلقة

وهو نظام أوتوقراطي يكون صاحب السلطة في الدولة هو الملك ، لا يشاركه فيها أحد ، ويتولاها بالوراثة أباً عن جد ، كما يدعي الملك أنه يستمد هذه السلطة من الله ، ولا تستند هذه السلة إلي الشعب ، وإنما تصدر عن الله ، ومن ثم فهي سلطة مطلقة ذات المصدر الإلهي .

---

١ – عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري . الموسوعة السياسية . ص ٣٤٩ .

وقد تكون الملكية دستورية ومقيدة ، وذلك إذا ما شارك الشعب الملك في السلطة ، وأصبح الشعب صاحب السيادة الأصيل لا الملك ، ولم يعد هذا يدعي أنه يستمد سلطته من الله .

السلطة الدكتاتورية

وفيها ينفرد شخص بالسلطة ، شأنه ذلك شأن الحكم الملكي الاستبدادي، يقوم على أساس إنفراد الحاكم بالسلطة ، ولكن في الحكم الدكتاتوري لا يتولى الحاكم الحكم بالوراثة ، بل عن طريق القسر والقوة ، ويكتسب الحكم عنوة بفضل كفاءته وجهوده ، أو ما يتمتع به من قوة النفوذ .

وتختلف الدكتاتورية عن النظام الملكي من حيث مصدر السلطة ، فمصدر السلطة في الملكية هو الوراثة ، بينما مصدر السلطة في الدكتاتورية هو شخصية الحاكم ، ومدي سيطرته ونفوذه عن طريق العنف .

وقد تقوم الدكتاتورية على أساس مذهبي Ideologique كالنازية الهتلرية في ألمانيا ، والتي كانت تستند علي سمو الجنس الآري ورقية على كافة الأجناس ، والفاشية الموسولينية ، والتي اعتمدت على الدعوة إلي إعادة مجد الإمبراطورية الرومااينة .

وقد تقوم الدكتاتورية نتيجة الأحداث التي ساعدت على سيطرة فرد على الحكم دون أن تكون له أهداف سوي السيطرة والإنفراد بالسلطة .

وتحاول الدكتاتوريات الحديثة أن تظهر بمظهر شعبي ، فهي تلجأ إلي الشعب تستفتيه في بعض المناسبات لتكسب تأييده وتؤكد ولاءه لها ، أو تستعين بهيئات نيابية ينتخبها الشعب لتعاونها في ممارسة السلطة . ولكن ذلك لا ينفي عن تلك الدكتاتوريات صفة الحكم الفردي ، إذا كانت هذه الوسائل تهدف إلي مجرد التمويه والدعاية السياسية . فهذه الهيئات النيابية والاستفتاءات الشعبية مظاهر كاذبة لا يمكن أن تستر الحقيقة الواضحة .

وعموماً يمكن القول أن الدكتاتورية تتميز بالطابع الشخصي ، أي بشخصية الحاكم سواء من الناحية الفكرية أو العلمية أو العسكرية ، وقدرته على تركيز السلطة في يده بالقسر والعنف تارة ، وبالدهاء تارة أخري ، وهي تعتمد علي الإعلام ، وتخضع السلطات العامة الثلاث لسيطرة الحاكم وتعتبر قراراته فوق القانون .

ويترتب على ذلك أن حقوق الأفراد وحرياتهم تتحدد طبقاً لما يراه الحاكم، ووفقاً لخطته في إدارة شئون البلاد .

لذا يعتبر النظام الدكتاتوري من الأنظمة غير المستقرة ، فهو يزول عادة بزوال الحاكم الذي استولي علي السلطة ، وفرض الدكتاتورية .

سلطة الأقلية

وهي حكومة القلة ، حيث تكون السلطة في يد عدد محدود من الأفراد ، فلا ينفرد بها شخص وحده ، كما يحدث في النظام الملكي أو الدكتاتوري ، كما أنها ليست ملكاً للشعب مثلما يجري في السلطة الديموقراطية . وقد تكون الأقلية من الأغنياء أو العسكريين أو أقلية دينية أو أقلية عنصرية .

ويطلق على حكومة الأقلية حكومة أوليجاركية إذا كانت السلطة محصورة في يد الأغنياء ، بينما تطلق كلمة أرستقراطية علي الحكومة التي تكون السلطة فيها لطبقة من المتميزين من حيث الأصل أو العلم أو المركز الاجتماعي أو الثروة .

السلطة الديموقراطية

وتكون في هذه السلطة السيادة للشعب ، فالشعب هو صاحب السلطة ، ومصدر السيادة ، فكل فرد من أفراد الشعب يعبر عن رأيه بما يحقق الصالح العام ، ومن حقه أن يرشح نفسه لتولي حكم البلاد ، كذلك وفي ظل هذا النظام يقوم جميع أفراد الشعب بانتخاب المرشح الذي يفضل عن غيره من المرشحين ، علي أن

يؤخذ في النهاية برأي الأغلبية سواء بالنسبة للسلطة الحاكمة أو لممثلي المجالس الشعبية .

ويتفق ما سبق ذكره مع ما جاء في المادة الثالثة من الدستور المصري الصادر سنة ١٩٧١ ؛ حيث تقول هذه المادة أن : " السيادة للشعب وحده .. وهو مصدر السلطات " .

وقد ظهرت الديموقراطية نتيجة لنظرية جون لوك الذي ذهب إلي القول بأن السيادة للشعب ، وعلي ذلك لا يستطيع الحاكم أن يتمتع بالسلطات المطلقة ، بل يلتزم باحترام القوانين ، كما يجب الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية . ونادي روسو بأن السيادة للشعب وليست للحاكم ، فالشعب هو الذي يضع القوانين ، وهو الذي يختار الحكومة التي تمثله ، وأن الدين هو الحافز على أداء الواجب ، كما نادي بالفصل بين السلطات الثلاث .

ويسود في هذا النمط الديموقراطي المنافسة السياسية دون عنف ، ويقوم المدنيون بممارسة النشاط السياسي ، ويصبح عدد كبير منهم مسئول مسئولية مباشرة . ولا تتدخل الحكومة في وسائل الاتصال الجماهيرية ولا تمارس نفوذاً كبيراً عليها ، أو علي السلطة القضائية . ويكون المنتصر والمهزوم على وفاق على أساس أن أدوارهم ستتبدل في وقت لاحق دون إجراء عنيف .

وفي ظل الديموقراطية يسمح للجماعات والأفراد السياسيين الذين لا يسعون إلي المنصب السياسي بالضغط على الهيئات العامة للصالح أو ضد سياسات معينة ، بل ويتم تشجيعهم للقيام بذلك .

وفي ظل الحكم الديموقراطي تخضع أجهزة الدولة الإدارية للقانون ، فالقانون يحقق ديموقراطية الحكم ، إذ لا تستطيع أجهزة الدولة الإدارية إتخاذ أي إجراء على خلاف أحكام القانون ، خاصة وأن القوانين في الدولة الديموقراطية تناقشها وتوافق عليها المجالس الشعبية .

هذا وخضوع الدولة الديموقراطية للقانون يؤكد مراعاة القواعد القانونية ، واحترام تسلسلها التاريخي ، فالدستور أعلي من القانون ، والقانون أعلي مرتبه من القرار الجمهوري ، والقرار الجمهوري أعلي مرتبة من القرار الوزاري .

والدولة التي تأخذ بنظام الحكم الديموقراطي قد تكون :

١- ملكية الدستور

إذا كان الملك قد تولي الحكم عن طريق الوراثة ، وأن يكون الشعب هو صاحب السلطة ، وله السيادة يباشرها عن طريق المجالس النيابية التي تمثله كانجلترا وبلجيكا وهولنده .

٢- وقد تكون جمهورية إذا كان رئيس الدولة شخصاً منتخباً لمدة معينة . ويتم انتخاب رئيس الجمهورية ، وتختلف باختلاف الدساتير ، فالبعض ينتخب بواسطة الشعب والبعض ينتخب عن طريق البرلمان . وتوجد أشكال السلطة السياسية الديموقراطية في سائر أنحاء العالم ، وعلي وجه الخصوص في أوروبا ، وكندا ، كما توجد في ألمانيا واليابان .

ويعاب على طريق الانتخاب بواسطة الشعب أن الرئيس المنتخب قد يستأثر بالسلطة ما دام يتمتع بتأييد شعبي ، تماماً كما فعل شارل لويس نابليون الذي اختاره الشعب الفرنسي سنة ١٨٤٨ ، فاستبد بالسلطة ، ونصب نفسه إمبراطورا علي فرنسا مدي الحياة .

أما الانتخاب عن طريق البرلمان ، فيجعل رئيس الجمهورية خاضعا للسلطة التشريعية (البرلمان) ، ولحزب الأغلبية في البلاد ، ومن ثم تخضع السلطة التنفيذية لسيادة القانون .

الديموقراطية شبه المباشرة

وتوجد هذا الشكل من الديموقراطية في سويسرا وفي دويلات الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي ألمانيا بدستور فيمر لسنة ١٩١٩ ، حيث لا يشترك

الشعب في الحكم عن طريق الاجتماع في جمعيات دورية ، إنما يقتصر الأمر علي حقه في مراقبة الحكام المنتخبين ، وذلك بأساليب شتي كالاستفتاء ، أو الاعتراض أو الاقتراح الشعبي .

ويقصد بالاستفتاء ألا يصبح القانون نافذاً . إلا أقره الشعب ، ومن ثم ينبغي عرض القانون الذي يقره البرلمان على هيئة الناخبين لإقراره أو رفضه .

وقد يكون من شأن النظام الاعتراض الشعبي ، إذ يكون لعدد معين من المواطنين الحق في الاعتراض علي القوانين أثناء مدة معينة من تاريخ إقرار البرلمان لها، فإن مارسوا هذا الحق أدي إلي عرض القانون على هيئة الناخبين لاستفتائها في أمره .

وفي الاقتراح الشعبي يخول النظام لعدد من الناخبين حق اقتراح القوانين وذلك بأن يتقدموا للبرلمان بمشروع قانون موقع عليه منهم ، فيلتزم البرلمان بمناقشته، وإن قبل البرلمان المشروع كان بها ، وإلا تعين عليه عرض أمره على الشعب لاستفتائه فيه .

الديموقراطية النيابية

وهي تعني نظام سياسي قوامه البرلمان يتولى وظائف الحكم كلها أو بعضها، وبصفة خاصة الوظيفة التشريعية . ويتألف البرلمان من أعضاء ينتخبهم الشعب لمدة معينة ، وذلك على اعتبار أن هذا البرلمان يتولى الحكم بالنيابة عن الشعب الذي يعين أعضاءه .

ويوصف هذا النظام بأنه نيابي إذا توافرت الشروط الآتية :

١- يتعين أن يكون البرلمان منتخباً من الشعب .

٢- وأن يعتبر عضو البرلمان ممثلاً للأمة كلها لا لناخبي دائرته فقط .

٣- وأن يستقل عضو البرلمان عن ناخبيه ، إبان نيابته ، فلا يكلف بتقديم حساب لهم عن أعماله ، وليس لهؤلاء حق عزله .

٤- وأن ينتخب عضو البرلمان لمدة معينة ، ذلك أنه إذا كان العضو معيناً لمدة قصيرة ، حمله هذا على أن يعمل كل جهده على الاحتفاظ بثقة ناخبيه حتى يعاد انتخابه .

ولا يعتبر المجلس نيابياً إلا إذا كانت له سلطات جدية ، فلا تعتبر مجالس نيابية المجالس الاستشارية ، وحيث أن الأمة في النظام الديموقراطي هي مصدر السلطات جميعاً ، فإن المجالس النيابية تتولي السلطة التشريعية ، إما منفردة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ، وإما بالاشتراك مع رئيس الدولة كما هي الحال في إنجلترا .

الاشتراكية الديموقراطية Democratic Socialism [١]

لا تعني الاشتراكية الديموقراطية بالضرورة القضاء علي مظاهر الملكية الخاصة ، وإنما تري أنه ينبغي الإبقاء علي المشروع الخاص حينما لا يكون هناك مبرر لتحويله إلي القطاع العام ؛ أي أنها تعني الإبقاء على المشروع الخاص إلي جانب المشروع العام . وهي مع ذلك تنكر الاتجاه نحو تركيز الصناعة الخاصة في وحدات ضخمة ، وذلك على أساس أن مثل هذه الممارسة مدمرة للديموقراطية تماماً كاحتكار السلطة في أيدي الملوك وكبار أفراد الطبقات الأرستقراطية .

وتعارض الاشتراكية الديموقراطية مذهب سيطرة الدولة Statism على أساس أن الحرية التي تدعو إليها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بانتشار وتوزيع السلطة ، ومن ثم فإنها تلجأ إلي تطبيق هذا المبدأ في المجال الاقتصادي إذ تقرر بأنه لا توجد حرية ما لم يكن انتشار وتوزيع للسلطة الاقتصادية ، فالتأميم الكامل – حتى في ظل الضمانات الديموقراطية لابد أن يؤدي في النهاية إلي الدولة القومية المسيطرة التي تمثل تهديداً للحرية .

١- أنظر د. أحمد عباس عبد البديع . أصول علم السياسية . ص ص ٨٩ – ١٠٠ .

وتسعي الاشتراكية الديموقراطية إلي تدعيم الديموقراطية ، وتري أنه حيثما تسود الديموقراطية وتستقر مبادؤها في نفوس الناس وعقولهم ، تزداد فرص تحقيق الاشتراكية ، ولذلك يحرص الاشتراكيون الديموقراطيون على إتباع الوسائل الديموقراطية للوصول إلي الحكم ، وذلك كاستخدام حق الاقتراح العام ، ومراعاة الحقوق والحريات السياسية والمدنية ، وذلك على عكس الأحزاب الشيوعية التي تستخدم أساليب العنف والحركات السرية وغير ذلك من الوسائل غير الديموقراطية للاستحواذ على السلطة .

السلطة ذات النمط الشمولي

قد يسيطر على هذه السلطة المدنيون ، وقد تكون شعبية ، والمعارضة في ظل هذا النمط غير مسموح بها ، فالمعارضون إما جهلة أو حاقدون . وتمارس السلطة جماعة صغيرة نسبياً يؤديها حزب سياسي جماهيري وحيد ، واحتكار لوسائل الاتصال الجماهيري ، وسلطة قضائية مستكينة لخدمة الجماعة والجماعات التي تتبع هذا النمط .

وقد ظهر هذا النمط الشمولي القائم علي العنصر أو القومية في ألمانيا وإيطاليا فيما بين الحربين العالميتين . ففي ألمانيا اعتنق حزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني ، ذلك النسق الإيديولوجي ، والذي ينطوي علي مبادئ الحكم الشمولي ، والتوحيد بين الدولة والحزب وهيمنة الأخير عليها ، إلي جانب سيطرة الدولة على الصناعة ، والإيمان بتفوق العنصر الآري ، وضرورة سيطرته علي غيره من الأجناس ، والعمل من أجل إقامة ألمانيا العظمي ، وامتداد سيادتها إلي كافة الأقاليم الأوروبية الناطقة بالألمانية ، والنفاذ إلي ما يعرف بالمجال الحيوي Living Space للسيادة الألمانية في الشرق .

وفي إيطاليا نما مفهوم الفاشية Fascism الذي أقامه موسوليني بعد عام ١٩٢٢ . وقد اعتنقت الفاشية مبدأ " السيادة المطلقة للدولة " ، فالدولة — في

رأيها – أهم وأعظم من الأفراد ، وحقها يفوق حقوقهم ويسمو عليها ، وبالتـــالي يتعين عليهم مؤازرتها ، ومساعدتها كي تحقق هذه الغاية .

وتعتقد الفاشية أن الحكومة المثالية هي تلك التي لا تقــوم علـــى أســـاس طبقي، بل علي أساس صفوة منتقاه من بين أفضل عناصرها وأكثرها كفاءة وأهلية من غيرها ، إلي جانب إيمانها بتدخل الدولة في كافة مجالات النشـــاط الاقتصـــادي دون إلغاء رأس المال الخاص أو الملكية الفردية .

أما التنظيم الأمثل لإدارة الإنتاج والنشاط الاقتصادي فيتحقق فقط إذا ما أشرفت الدولة على عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك من خلال تنظيم نقـــابي نوعي ، يكون فيه لكل نشاط اقتصادي معين نقابة خاصة بها ، يديرها مجلس يضم ممثلين عن الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال .

ولكن الأنظمة الشمولية في وقتنا الحاضر شيوعية إذا ما اســتثنينا أســـبانيا والبرتغال . وتشمل الأنظمة الشيوعية الشمولية أنظمة راسخة مثل الاتحاد السوفيتي والصين وشرق أوروبا ، بالإضافة إلي أنظمة تجريبية في مناطق تجريبيـــة في منـــاطق نامية مثل كوبا .

وتعتمد القيادة في هذه الأنظمة على قوات الجـــيش والشـــرطة لفـــرض السيطرة المركزية . وفي بعض الحالات يكون الجيش نفسه هو الذي استولي علـــي السلطة عن طريق انقلاب مع الوعد غالباً بالرجوع إلي الديموقراطية . وفي الحالات المتطرفة تبلغ سيطرة الشخص الواحد حدا يجعل النظام يقترب من الحكم المطلـــق الحديث ، وفي حالات أخري يقوم نشاط سياسي يشـــبه الشـــكل الموجـــود في الديموقراطيات ، لكنه يتخذ شكل الاستفتاءات والمظاهرات والتملـــق لأشـــكال الانتخابات والمناظرات والنقد .



الفصل الحادي عشر

مؤسسات ممارسة السلطة

ويقصد بمؤسسات ممارسة السلطة – مؤسسات الحكم والإدارة المنوطة بمسئولية صنع السياسة العامة ، والقرارات السياسية ، والسهر على تنفيذها في أي مجتمع من المجتمعات . وهذه المؤسسات في التنظيم السياسي في المجتمع لا تقوم ولا تمارس صلاحيتها – أي سلطاتها دون سند من قاعدة تنظيمية مكتوبة أو غير مكتوبة تحدد كيفية إدارة شئون المجتمع السياسي وضمان استقرار أوضاعه ، وهي ما اتفق علي تسميتها بالدستور [1] .

الدستور Constitution

إذا كان الأصل في الدولة أن تكون السلطة فيها منظمة تمارس لصالح الجماعة ، فإن من المتعين أن يكون لكل دولة دستور . والدستور هو مجموعة من القواعد الأساسية تمارس الدولة من خلالها السلطة داخل إطار هذا المجتمع أو ذاك ، إذ لا يمكن ترك الحاكم يمارس السلطة وفق هواه ، أو وفق آرائه الشخصية . ومن ثم استلزم وجود مجموعة من القواعد التي تحدد شكل الدولة ، ونظام الحكم ، واختصاصات الهيئات الحاكمة ، فتبين السلطات العامة من حيث تكوينها ، والعلاقات التي تربطها بعضها ببعض وبالمحكومين ، وما لهؤلاء من حقوق وحريات عامة [2] . وممارسة السلطة على أسس وقواعد قانونية ظاهرة عامة ودائمة في المجتمع الإنساني البالغ التعقيد .

1- j . H . Prince , Co – operation Government , four Modern Constitution , p . 44 .

٢ - أنظر د. ماجد راغب الحلو. القانون الدستوري . ص ص ١ – ٢ .

والدستور مبدأ مسلم به في الدول الديموقراطية ، سواء أكانت ملكية أم جمهورية ، لذلك يتعارض هذا المبدأ مع الأنظمة الدكتاتورية التي تقوم على العنف والاستبداد .

ومع ذلك لا يوجد ثمة ارتباط بين وجود الدستور وقيام الحكم الديموقراطي ، فالدستور الألماني لم يمنع من دكتاتورية النازية الهتلرية ، والدستور الإيطالي لم يمنع من سيطرة موسوليني وحزبه الفاشي .

والدستور قد تكون قواعده مدونة ومكتوبة في وثيقة رسمية ، وتكتبه لجنة مختصة ، وهو يعتبر أسمي من القوانين العادية ، التي لا يصح أن تصدر مخالفة لأحكامه .

وقد تكون قواعده وقوانينه الدستورية غير مكتوبة ، أي عرفية ترجع إلي العادات والتقاليد ، ففي الماضي وقبل الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ كانت الدساتير عرفية على شكل منحه تصدر من الملك إلي الشعب ، ولم تكن تدون أحكامها ، كذلك حال الدستور الإنجليزي الذي يستمد أحكامه من العرف والسوابق القضائية .

ويوصف الدستور بأنه مرن إذا أمكن تعديل أحكامه بذات الطريقة المتبعة في تعديل القوانين العادية . وقد يوصف أنه جامد إذا استلزم تعديل أحكامه إجراءات خاصة أشد من تلك المتبعة في تعديل القوانين العادية . والواقع أن غالبية الدساتير المدونة توصف بأنها جامدة ، لأنها دونت بمعرفة لجنة شكلت لهذا الغرض، ومن ثم فأي تعديل أو إضافة أو حذف يستلزم إتباع ذات الإجراءات التي اتبعت عند وضع الدستور .

وتختلف الهيئات التي تقوم بوضع الدساتير باختلاف النظم السياسية المتبعة:

١- يصدر الدستور في النظم الاوتوقراطية في شكل " منحة " من الحاكم، فتقوم الحكومة بوضع أحكامه وتدوينها .. ويتمثل ذلك في الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٨١٤ ، فقد صدر في شكل منحة من لويس

الثامن عشر للأمة الفرنسية ، كـذلك الحـال في دسـتور ١٩٢٣ المصري، حيث صدر في شكل منحة من الملك حينذاك .

٢- ويصدر الدستور في ظل النظام الديموقراطي من " جمعية تأسيسـية " منتخبة بواسطة الشعب لهذا الغرض . وهذا شأن الدستور الفرنسـي الصادر سنة ١٧٨٩ ، وشأن أغلب الدساتير التي صدرت بعد الحرب العالمية الأولي .

٣- وهناك طريقة " مختلطة " يصدر بمقتضاها الدستور نتيجة لتعاقد بـين الحاكم الأوتوقراطي وجمعية منتخبة بواسطة المحكومين ، ويغلب ذلك في أن تقوم الجمعية المنتخبة بوضع أحكام الدستور في حـين تقتصـر مهمة الحاكم الأوتوقراطي علي قبول هذه الأحكام أو رفضها . ولقد كان ذلك شأن دستور ١٨٣٠ الفرنسي ، فقد كان نتيجة لتعاقد بين نواب الشعب والملك لوى فيليب [(١)] .

ولقد تناول المفكرون اليونانيون القدامى الدستور ، وشكله ، واحترامه ، وهم لا يعنون بذلك مجموع القواعد المسبقة التي تنظم أجهزة الحكـم في كيانهـا العضوي والوظيفي ، وفي علاقتها بالمحكومين ، وبما يترتب عليهـا مـن سمـو في مواجهة القوانين العادية في الدساتير المعاصرة .

وإنما اهتموا بالدستور من ناحية التناسب المتعين بين مواقع المواطنين علـى خريطة المشاركة في إدارة الشئون العامة وبين مواقعهم الاقتصادية والاجتماعيـة في المدينة ، أو بمعنى آخر الكيان السياسي للمدينة مفصلاً علي واقعهـا الاقتصـادي والاجتماعي .

ومن هنا تعرض الفكر اليوناني لأنواع الحكومات ، وتصـنيفها ، وفقـاً للمعيار العددي ، وانطلاقاً من واقع المجتمعات ، وهي ارستقراطية وديموقراطية .

---

١ ـ د. محمـد طه بدوي و د. ليلي أمين مرسـي . المبادئ الأساسية فـي العلوم السياسية . ص ص ١٥٧ ـ ١٥٨ .

أما القانون Law فهو وضع أو مركز أو فرض قاعدة معينة ، ويعرف بأنه نظام معين للتصرف في حدوده . وتفرضه السلطة . وهذه السلطة هي قمة القــوة في الدولة ، وفي هذه الحالة يتعين أن يكون هناك حكام ومحكــومين ، وأن تتفــق الإرادتان في سبيل حسن سير أداة الحكومة [١] .

وعلي هذا الأساس ، فالقانون هو أحد مظاهر الضبط الاجتماعي ، ولــه كيانه الخاص وخصائصه التي تميزه عن بقية النظم ، أو مظاهر الضبط الاجتماعي ، وبالتالي فهو مظهر محدد إلي درجة كبيرة ، إنه مجموعة من القواعد المعترف بهــا ، والتي تسير في تساند مع القوة التقليدية بواسطة القضاء .

والقوانين يسنها المشرعون أو الهيئة التشريعية ، وتقوم الهيئــة القضــائية بمراعاة تطبيقها في الواقع . أما الحكومة فتقوم بمهام التنفيذ . وهذه هي الســلطات الثلاث في الدول التي يقوم عليها النظام السياسي .

ولذا يقال : " إن القانون في حد ذاته إن هو إلا شكل من أشكال القوة ، يضعه أناس لهم من القوة ما يمكنهم من وضعها ، ويطبقها أناس لهم من القوة مــا يمكنهم من تطبيقها . وهي بين هؤلاء وهؤلاء تعبير عن علاقات القــوة وتنظــيم لها[٢].

ويختلف منطوق القانون من مجتمع إلي آخر ، ومن وقــت إلي آخــر في المجتمع الواحد ، ويتحدد مضمونه وتتعين غاياته وكيفية تطبيقه وفق التوجيهــات الأيديولوجية والمصالح الطبقية الخاصة بمن يتصدون لصوغه أو إعماله .

ولا يعتبر القانون في أغلب الأحوال أداة محايدة تماماً ، بل أداة تتوسل بهــا الجماعة أو الطبقة المسيطرة على مصادر ومواقع القوة السياسية في المجتمــع ، مــن أجل ضبط وتنظيم السلوك العام ، رعاية لمصالحها الخاصة ، وحفاظاً علي مكانتها المميزة . ولذلك يقال : لا يمكن أن يختلف القانون عن إرادة الدولة . فبمجــرد أن

---

١ - د. أحمد سويلم العمري . أصول النظم السياسية المقارنة . ص ص ١٠٨ وما بعدها .
٢ - د. إسماعيل علي سعد . نظرية القوة - مبحث في علم الاجتماع السياسي . ص ٢٩٢ .

تخلع علي القانون صفة الشرعية لابد وأن يتخذ شكلاً معيناً هو الشكل الذي تكون الدولة على استعداد لتنفيذه ولا يمكن أن تكون الدولة على استعداد لقبول أي قانون ما لم يتمشى مع إرادتها . وربما كان الأمر مفتقراً إلي الحكمة ويشيع فيه الخطأ ، ولكنه قانون لأن الدولة هي التي تضعه وتقوم بتنفيذه [١] .

إساءة استعمال السلطة

تكون إساءة استعمال السلطة إما بتقصير الموظف في أداء الواجبات المتعلقة بوظيفة الأمر الذي يترتب عليه الإضرار بالأموال العامة ، وإما أن تكون في سوء معاملة الموظف للأفراد . فإساءة استعمال السلطة ضد المصلحة قد تكون بإضراب الموظف عن العمل ، أو باستعمال سطوة الوظيفة في عدم تنفيذ أوامر الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح .

وقد تكون إساءة استعمال السلطة متعلقة بالأفراد ، وذلك إذا توسط شخص لدي قاض لصالح أحد الخصوم أو إضرارا به ، أو إذا امتنع القاضي من الحكم في دعوى مهيأة للفصل فيها بلا مبرر . (المادة ١٢٠ عقوبات) ، أو إذا قام الموظف بتعذيب متهم لحمله على الاعتراف (المادة ١٢٦ عقوبات) ، أو انتهاك حرمة المنازل (المادة ١٢٨ عقوبات) ، أو اغتصاب ملك الغير (المادة ١٣ عقوبات) ، أو إخفاء الخطابات والتلغرافات أو فتحها أو إفشاء ما بها [٢] .

---

١ – هارولد لاسكي . الدولة نظريا وعمليا . ص ٢٩ .
٢ - د. أبو اليزيد المتيت . النظم السياسية . ص ٨٨ .



الفصل الثاني عشر

الفصل بين السلطات

اتسع نشاط السلطة في الدولة الحديثة ، و لم يعد ممكناً تركيز السلطة في يد حاكم واحد ، بل يلزم توزيعها بين هيئات حاكمة متعددة ، وذلك طبقاً لما قال به مونتسكيو في كتابه روح القوانين من التمييز بين ثلاث وظائف رئيسية للدولة ، هي الوظيفة التشريعية ، والوظيفة التنفيذية ، والوظيفة القضائية .

لذلك قامت ثلاث هيئات تمارس السلطة ، هيئة تشريعية سميت بالسلطة التشريعية ، وهي تختص بسن القوانين ، ووضع قواعد ملزمة عامة مجردة ، هي القواعد التشريعية ، وهيئة مختصة بوظيفة التنفيذ ، وتطبيق ما صدر من قوانين ، وسميت بالسلطة التنفيذية ، وهيئة ثالثة تقوم بوظيفة القضاء ، وتسمى بالسلطة القضائية ، وتقوم بفض المنازعات المتعلقة بتنفيذ القوانين الصادرة من الهيئة التشريعية ، واللوائح الصادرة من الهيئة التنفيذية .

هذا وكل من الوظيفتين التشريعية والتنفيذية يخلع علي من يتولاها صفة الحاكم – فرداً كان أم هيئة ، أما الوظيفة القضائية فيتولاها أصلاً موظفون لا الحكام. هذا ولكي يؤدي القضاء مهمته ينبغي أن يكون مستقلاً عن الهيئتين التشريعية والتنفيذية .

ويرتبط هذا التقسيم بمبدأ عدم تركيز السلطة في يد واحدة ، لأنها إذا تركزت في دي الحاكم ، فإن هذا يؤدى غالباً إلي الاستبداد ، ولن يكون هناك ضمانات لاحترام القواعد الدستورية ، مما يساعد على ضياع حقوق المواطنين ، أو الاعتداء علي حرياتهم ، فقد تختفي الحرية عندما يجمع شخص واحد أو هيئة واحدة بين وظيفتي التشريع والتنفيذ ، فهناك احتمال قوي لأن يقوم من يتولى

السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية معاً على إصدار قوانين ظالمة ، وعلي تنفيذها بطريقة تعسفية ، ومن هنا يتعين الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية[١] .

كذلك قد تختفي الحرية إذا كانت سلطة إصدار الأحكام القضائية غير منفصلة عن سلطتي التشريع والتنفيذ . فإذا تم الجمع بين السلطة القضائية ، والسلطة التشريعية ، أي صار القاضي مشرعاً ، فإن حياة الأفراد وحرياتهم قد تقع أسيرة لتحكم القاضي وهو يشرع . وإذا ما أصبحت السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، فإن القاضي قد يهدر بأحكامه حريات الأفراد ، كما قد يتحول إلي مستبد عند تنفيذها .

وتخلص من هذا إلي أن الحرية يمكن أن تهدر تماماً إذا جمع شخص واحد أو هيئة واحدة بين السلطات الثلاث ، لذا فإنه يتعين توزيعها ، مع قيام التعاون المشترك والرقابة المتبادلة بينها . وهذه السلطات هي :

السلطة التشريعية

وينتخب البالغون أعضاء المجالس التشريعية حيث يكون هناك مجلسان وأعضاء المجالس التشريعية هم أعضاء حزبيون . وفي كثير من نظم الحكم لا مكان للمستقلين على الإطلاق . وعضوية المجالس التشريعية علم يتفرغ له العضو طوال الوقت . وليست نشاطاً لبعض الوقت ، كما لا يجب أن تكون العضوية شيئاً يتخلل عمل العضو ، بل أن تكون عملاً في حد ذاتها .

وتضع السلطة التشريعية القوانين ، حيث تسن القوانين الدستورية ، والقوانين العادية التي تتفق وظروف المجتمع ، واحتياجاته وينتشر اشتراك المجلس التشريعي في تعديل الدستور ، وقد يتخذ شكل اقتراح التغير ليقرها الآخرون ، مثل الناخبون ، أو العرف الخاص ، أو الرئيس التنفيذي . وقد يكون التعديل خاضعاً لإجازته عن طريق أغلبية ثلثي الأعضاء .

---

١ - أنظر د. فاروق عبد البر . دور مجلس الدولة المصري في حماية الحقوق والحريات العامة . الجزء الثاني . ص ٩ .

وقد يكون اختيار الرئيس التنفيذي من اختصاص المجالس التشريعية ، وقد يكون الاختيار من اختصاص الملك أو رئيس فخري للدولة – مثل رئيس الجمهورية . ويمارس المجلس التنفيذي السيطرة علي رئيس السلطة التنفيذية وعلي مساعديه ، فهناك لجان لفحص أعمال الوزراء ، ومن حق الأعضاء إثارة التساؤلات .

السلطات التنفيذية Executives

وتنفذ السلطة التنفيذية القانون الذي أجازته السلطة التشريعية ، وهي تقوم بممارسة الشئون الخارجية ، وممارسة العنف ، وتنظيم الاقتصاد . ولقد أصبح التنفيذيون أكثر نفوذاً من المجالس التشريعية ، فهم صناع سياسية بدلاً من أن يكونوا منفذي قوانين ، فنمو الدوائر الانتخابية الكبيرة تتطلب تدخلا كبيراً من جانب الدولة .

ولقد أثبت رجال السياسة أنهم أكثر تكيفاً وأكثر استعداداً للعمل السريع في المواقف المعقدة والآمال المتزايدة المعقودة على الحكومة وخاصة في مجال الرعاية، تساندها التطورات التي حدثت في مجال الاتصال .

ويسعى رئيس الوزراء إلي الاحتفاظ بوحدة مجلس الوزراء ، وأن يلاين المؤيدين المتطرفين داخل مجلس العموم ، وأن يضع في اعتباره الدائرة الانتخابية وحزبه وقت اللزوم . ويجب على رئيس الوزراء أن يضع في اعتباره البلد كله حتى يتحاشى فقدان تأييد الأغلبية داخل المجلس التشريعي ، أو هزيمة مؤيديه في الانتخابات البرلمانية ، أو هزيمته شخصياً في انتخابات الرئاسة .

والتنفيذيون مقيدون أيضاً في تعاملهم مع معارضيهم ، فقد يتداخل رئيس الوزراء في وسائل الإعلام بطريقة تعد سافرة .

السلطات القضائية judiciaries

يتم تعيين أعضاء السلطات القضائية من قبل السلطة التنفيذية ، إلا أن بعض القضاة في الولايات المتحدة الأمريكية يتم انتخابهم على المستوي الشعبي وقد يتم الانتخاب عن طريق الهيئة التشريعية . وتفصل السلطات القضائية في كافة المنازعات التي تنشأ بين الأفراد أو بينهم وبين الوزارات والأجهزة الإدارية .

وكثير من الهيئات القضائية مستقل في الواقع ن إذ يحظر على القضاة طبقاً لجميع قوانين استقلال القضاء إبداء الآراء أو الميول السياسية ، أو الاشتغال بالسياسة ، بل يحظر عليهم التقدم للانتخابات العامة ، ويعتبر مستقيلاً عن وظيفته كل من يرشح نفسه من تاريخ ترشيحه . والحكمة التشريعية لهذا الحظر ، هي مراعاة الحيدة التامة بين الناس التي يجب أن يلتزمها القضاه ، فإذا أراد القاضي الاشتغال بالسياسة ، فعليه أن يتنحي عن كرسي القضاء ، حتى لا يعرض نفسه والهيئة التي يتبعها للمتاعب والهزات [١] .

لكن هذا الاستقلال لا يبعد القضاء كله عن السياسة ، لأن شاغلي المستويات العليا يقومون بالتأكيد بسن القوانين ، وبالتالي بصنع السياسة وقد يعبر القاضي عن نفسه كسياسي في الحكم علي الحقائق في قضية معينة أو في تمييزه لقانون مناسب أو التفسير الذي يفرض على القانون في مواجهة الحقائق . وقد يكون القانون غامضاً ، وتشير السوابق إلي اتجاهات مختلفة ، وحينئذ لا ينطبق عليها مبدأ واضح ، ويصبح القاضي صانعاً للقانون .

ولا يقصد بمبدأ فصل السلطات La Principe de la Separation des Pouvoirs أن تكون السلطة منفصلة ومنعزلة الواحدة عن الأخرى ، وإنما يقصد به الفصل المرن ، وذلك بوجود تعاون واتصال بينها .

---

١ - المستشار السيد علي السيد . جريدة الأخبار في ١٩ / ٩ / ١٩٧٥ .

أما عن مظاهر التعاون بين السلطات في النظام البرلماني مسئولية الـــوزراء أمام البرلمان ، وقد تكون المسئولية فردية بالنسبة لوزير معين أو جماعيـــة بالنســـبة للوزارة كلها . وكما يجوز للبرلمان إسقاط الوزارة وذلك بسحب الثقة منها ، كما يحل لرئيس الحكومة وفقاً للدستور حل البرلمان .

ومن مظاهر اتصال السلطة التنفيذية بالبرلمان (السلطة التشريعية) :

١- إجراء الانتخابات وإعلان نتيجتها ، حيث تعد السلطة التنفيذية قوائم الانتخابات تنظم عمليتها وتعلن نتائجها .

٢- دعوة البرلمان للانعقاد العادي وغير العادي وفضه .

٣- حق اقتراح القوانين .

٤- حق التصديق على القوانين .

٥- حق الاعتراض على القوانين .

٦- حق تأجيل دورة البرلمان والحق في حله .

٧- إصدار القرارات واللوائح التنظيمية المتعلقة باستقرار المعاملات والأمن العام .

ومن مظاهر تدخل البرلمان في السلطة التنفيذية :

١- حق السؤال وذلك باستطلاع رأي الحكومة عن إجراءات اتخذتـــه أو تصرف قامت به ، وهو مجرد استعلام أحد الأعضـــاء مـــن الـــوزير المختص عن أمر يجهله .

٢- حق الاستجواب وذلك بمناقشة الحكومة في المسائل الهامة .

٣- المساءلة الإدارية،فقد تكون المسئولية فردية تتعلق بـــوزير معين،وقـــد تكون المسئولية جماعية بالنسبة للوزراء جميعاً،وقد يـــؤدي ذلـــك إلي سحب الثقة من الوزارة.لذلك يعتبر حق السلطة التنفيذيـــة في حـــل البرلمان سلاح يقابل حق السلطة التشريعية في ســـحب الثقـــة مـــن الوزارة.

٤- حق التصديق على الميزانية

٥- التصديق على أعمال الوزارة .

ومن مظاهر تدخل السلطتين التنفيذية والتشريعية في أعمال السلطة القضائية .

١- حق العفو عن العقوبة : وهو حق لرئيس الدولة بصفته الأعلى للسلطة التنفيذية .

٢- حق العفو الشامل : وهو العفو الذي يشمل العقوبة والجريمة معــاً . وهذا لا يتأتى إلا بموافقة مجلس الشعب وعرضه على رئيس الدولــة للتصديق عليه ؛ فيعفى المحكوم عليه من تنفيذ العقوبة ، كما تمحــي الجريمة من صحيفته الجنائية .

وهكذا تكون السلطات جميعاً السلطة التشــريعية والســلطة التنفيذيــة والسلطة القضائية منظومة من الاختصاص والواجبات والالتزامات ترتد في مجملها إلي أصل واحد هو القوة السياسية المسيطرة على مقاليد الأمور في المجتمع ، بما تمثله من مصالح طبقية ، وما يحكم تصرفاتها من توجهات أيديولوجية .

وهكذا فإن مبدأ الفصل بين السلطات الــثلاث ، لا يعــني أن تكــون السلطات منفصلة ومنعزلة الواحدة عن الأخرى ، وإنما يقصد بها الفصل المــرن ، وذلك لوجود تعاون واتصال بينها .

البـــاب الرابـع

السلطة والمجتمع

الفصل الثالث عشر

العوامل الجغرافية وظاهرة السلطة – السلطة ظاهرة اجتماعية / ثقافية

ترتبط ظاهرة السلطة بعامل التقيد الإقليمي ، فالسلطة تسعي إلي تحقيق الانسجام داخل الجماعة وتوجه سلوك الأفراد نحو بلوغ الغاية الاجتماعية ، ولابد لذلك من وجود إقليم محدد يربط أعضاء الجماعة فيما بينهم ، ولكي يكون عاملاً من عوامل تميزهم عما عداهم . وتتأثر السلطة في كيالها وعلاقاتها وغاياتها بالبيئة الجغرافية علي وضع يجعل من الجغرافيا عاملاً خطيراً من عوامل ديناميكية السلطة .

ويؤثر العامل الجغرافي تأثيراً قوياً في تحرك السلطة فيا وراء حدودها الإقليمية . فالموقع الجغرافي يربط كثيراً من الدول الصغيرة بإحدى الكتلتين في ظل انقسام العالم إلي الكتلتين الشرقية والغربية قبل تفكك الاتحاد السوفيتي .

وحق الدول والسلطة علي إقليمها لا يقتصر على " الإقليم " بالمعني الضيق (سطح الأرض وباطنها) وإنما يجاوزه إلي مجالين هما : المجال البحري ، والذي اصطلح على تسمية " بالبحر الإقليمي " ، والمجال الجوي (في طبقات الجو التي تعلو الإقليم) .

السلطة ظاهرة اجتماعية

تعتبر السلطة ظاهرة اجتماعية ، فهي تعني دور القائد في شبكة العلاقات الاجتماعية . ذلك أنه من غير السلطة لا بقدر المجتمع على الاستقرار . وحيث أن الظاهرة الاجتماعية تمتاز بألها مترابطة ومتشابكة مع غيرها من الظواهر ويؤثر بعضها في بعض ويفسر بعضها البعض ، فإن العناصر المختلفة للحياة الاجتماعية والأخلاقية تشكل الدولة والأنساق والاتجاهات ، فهناك علاقة بين الدين والحكومة، وبين القومية واللغة من جهة والدولة من جهة أخري .

والسلطة كظاهرة اجتماعية لها وجهان : جانب تاريخي باعتبارها واقع تاريخي ، وجانب يدرك بالفهم ، أي تمثله في صورة ذهنية . ففي وجهه التاريخي تعني فرد أو نفر ، ومن ثم الجانب العضوي فيها . أما جانبها " المدرك " بالفهم Conceptual ، والنفوذ Puissance بالنظم للحياة الاجتماعية من أجل بلوغ الهدف الاجتماعي . وهذان الجانبان يمثلان وجهين لحقيقة واحدة هي ظاهرة السلطة.

وهكذا تمثل السلطة ظاهرة تاريخية سيكولوجية . ويؤدي هذا إلي رد ظاهرة السلطة إلي عاملين ، هما : الإدارة ، والحكم .

والسلطة تعد شرطاً للنظام ، ونتيجة منطقية لوجوده ، وهي بمثابة الأساس للنظام الذي يستند إليه المجتمع . فنحن نري في حياتنا اليومية آلاف من الأشخاص يتفاعلون ، ويكونون علاقات تتضمن ترتيبات عليا يخضع لها الناس ، وينتج ذلك لما يصدر عن بعض الناس ذوي المراكز العليا من أوامر ، والامتثال والخضوع لها ممن هو أدني ، فهي إبلاغ القرارات بواسطة البعض ، والموافقة ، والامتثال ، والتسليم بها من الآخرين .

وتصدر السلطة عن تنظيم اجتماعي معين ، وإذا انعدم وجود التنظيم ، تبعه بالتالي انعدام وجود السلطة . ومن ثم فإن السلطة لا تظهر إلا في الجماعات المنظمة ، كالروابط والهيئات . وهي لا تظهر في الجماعات غير المنظمة أو المجتمع غير المنظم . وهي تلازم الروابط لأنها لا تظهر ولا تقوم في فراغ ، فكل جماعة منظمة في المجتمع صغيرة أو كبيرة ، مؤقتة أو دائمة ، لها بناؤها الخاص من السلطة.

والسلطة هي القادرة على تحطيم مقاومة أعضاء المجتمع الإنسان بالإكراه والاقتضاء ، وهي وحدها التي تستطيع أن تحقق الانسجام داخله ، وتسود مصالح الجماعة العليا ، ومن ثم يتولد كائن اعتباري بذاتيته متميزة عن الوجود العضوي للعناصر البشرية للمجتمع السياسي ، وهذه السلطة هي التي يوصف علي مقتضاها المجتمع بأنه سياسي .

وتختلط السلطة بالدولة كمفهوم قوامه كائن اعتباري يتمثل في الحياة العليا للمجتمع . أما الحكومة فهي كائن عضوي يباشر السلطة لا بوصفه صاحبها ، وإنما هو أداة ذلك المفهوم في ممارسة مظاهر السلطة في المجتمع . ففي ظل نظام الدولة ثمة جهاز محسوس هو الحكومة ، وهو إذ يأمر ويأتمر بأمره لا يمارس حقاً خالصاً له ، وإنما يباشر مظاهر السلطة التي ترتكز إلي " مفهوم الدولة " .

وجملة القول فإن هذه الصورة الذهنية (مفهوم الذات) قد أنهت مرحلة المجتمع البدائي الذي كان قائماً على أساس أن السلطة فيه خاصة من خصائص فرد أو نفر يستأثر بها فيزاولها بوصفه صاحبها . فلقد أضحت السلطة ترتكز إلي مفهوم دائم يتميز عن شخص الحاكمين .

وهذا يعني أن الدولة كصورة تاريخية للمجتمع السياسي تعني السلطة المنظمة داخل المجتمع . أما الحكومة فهي الجهاز الذي يمارس مظاهر السلطة في المجتمع ، والذي يملك أدوات القمع المادي اللازمة لإكراه أعضاء الجماعة على الامتثال للنظام الاجتماعي جبراً عنهم الاقتضاء ، وتحوزها لحساب الحياة العليا للجماعة ولصالحها .

ولما كانت الغاية الاجتماعية تعني الخير العام ، فإن الحكم يعني تحريك الجماعة نحو الخير العام ، والربط بين الغاية الاجتماعية وبين الخير العام في مجال الحكم .

وقد فحص " ليفين " السلطة واتجاهات الأفراد نحوها في قبلتين هما النوير والجوزي ، فوجد تبايناً في اتجاهات الأفراد نحو السلطة في القبيلتين [1] . فالنوير كانوا معارضين لهؤلاء الذين يشغلون مواقع السلطة أما أفراد قيلة الجوزي فلا يعارضون . وقد برر الباحث هذه الاختلافات في سلوك أفراد القبيلتين نحو السلطة بقوله : إن هذا يعود إلي أسس التنشئة عند القبلتين حيث يتعود الناشئة في الجوزي من خلال الأسرة الإذعان للسلطة من واقع القيم السائدة في مجتمعهم .

1- H . Nieluerg , Political violence – the Behavioral Process , pp . 13 – 14 .

أما النوير فيعارضون السلطة لما يسود بينهم من عداوات دموية يتعلمها الناشئة خلال نموهم في أحضان القبيلة .

وتكون التنشئة الاجتماعية في مثل هذه المجتمعات شبه مباشرة ، لارتباطها بالنظام الاجتماعي السائد والقيم السائدة والتي يقوم على أساسها البناء الاجتماعي، فثمة اندماج بين التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية ، إذ ليس هناك فصل جاد أو تمايز واضح في مثل هذه المجتمعات بين المكانة الاجتماعية وبين المكانة السياسية ، فغالباً ما يكون الشخص المتمتع بمكانة اجتماعية عالية ، يتمتع بمكانة سياسية عالية أيضاً [١] .

وفي المجتمعات الصناعية أو المتقدمة تبدو علاقة بين التنشئة الاجتماعية والسلوك السياسي ، نظراً لسيادة القيم الفردية في تلك المجتمعات ، ويتضاءل دور الأسرة ، ومن ثم فإن تأثير دور الأسرة على السلوك السياسي لأعضائها محدود . وفي غالبية الأحوال يكون الانتماء الطبقي هو المحدد الأول للانتماء السياسي ، حيث تمثل الطبقة الاجتماعية المصلحة المشتركة بين أعضائها ، وعلى هذا قد ينحصر الصراع في هذه الحالة في النطاق الداخلي للطبقة ، وقليلاً ما يخرج عن نطاقها ، إلا إذا كان الصراع من أجل مصلحة مشتركة وفي مواجهة طبقات أخري في المجتمع ، والسلوك السياسي هذا يكون سلوكاً جماعياً وليس فردياً ، إذ ينحصر الأخير في الصراع حول مناصب القيادة داخل المنطقة .

السياسة والثقافة

تدخلت السياسة في مجال الثقافة ، وشملت الحياة السياسية الحياة الثقافية . فالأفراد في المجتمع لهم قيم ومعتقدات واتجاهات عاطفية . وتشتمل هذه المعتقدات على طبيعة الفرد وطبيعة زملائه ، والطبيعة بوجه عام . وهي جميعاً عناصر ثقافية . فالثقافة هي نمط فريد من القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية لمجموعة من

---

1 – G . Allpart , Personaltiy , pp . 25 – 50 .

الأفراد، وقد يري الإنسان الطبيعة حانية ، متقلبة ، أو حادة ، ويؤثر هذا في القيم المرتبطة بالأمن والتخطيط .

وقد يكون الوقت غالي القيمة عند أفراد المجتمع ، أو عديم الأهمية ، وقد يوحي الفضاء الشاسع بالخوف أو البهيمة . ومثل هذه الاتجاهات وغيرها يكون ثقافة المجتمع الذي تمثل فيه الاتجاهات السياسية أحد جوانبه . وعلي ذلك فإن السلوك الاجتماعي ينبع أساساً من ثقافة المجتمع ، كما ينبع السلوك السياسي من الثقافة السياسية .

ويتركب نمط القيم من أفكار الأفراد عن الصواب والخطأ وعن الطيب والسئ في الشئون السياسية . وهذا النمط المعياري يهتم بما يجب أن يكون ، وبالمعتقدات عن الوضع القائم في عالم السياسة وثيقة الصلة بتلك القيم . وتبلغ أهمية قيم الفرد ومعتقداته حدا يؤدي إلي إثارة عواطفه في ميدان السياسة . وتحمل هذه العواطف السياسية القيم والمعتقدات ويستثيرها الرموز .

وتوجد بين مجموعة الحكام أو المحافظين ثقافة واحدة ؛ فهم يحملون عناصر هامة من الثقافة السياسية للجموع .

إن القيم السياسية الهامة والمعتقدات في مجتمع ما هي تلك التي تهتم بالتنظيمات السياسية العامة ، مثل المؤسسات الخاصة والسياسات وطرق تنفيذها ومكان الفرد داخل العملية السياسية .

وتشمل القيم السياسية توقعات الناس من الحكومات ، ففي بلد تحترم فيه الحرية السياسية ، وهي التي تتقدم فيها القيود لا يتقبل الناس تدخل الحكومة ، ولا يتوقعون منها أكثر من الدفاع ضد هجوم خارجي والمحافظة علي النظام الداخلي ويري كثير من الناس أن واجب الحكومة القيام بدور فعال في مجال الصحة والإسكان.

وتعتمد الأهمية التي يركزها الناس علي الحكومة علي القيم المتصلة بالموقع وجماعات الضغط والأسرة وغيرها . فحيث يوجد نوع من الوحدة المحلية فإن

السياسات ستقدم في ضوء معايير إقليمية . وعلي سبيل المثال ففي مجتمع كاثوليكي روماني حيث يكون التركيز علي الأسرة يصبح أثر السياسات علي هذه الوحدة حاسماً في جلب الموافقة أو الاختلاف .

ومن المتوقع أن كل حكومة تعطي وتأخذ . وهناك قيم خاصة بالجمع والتوزيع ، ففي المجتمعات التي يزداد فيها مراعاة العدالة ، يتوقع أن يكون إعادة التوزيع في صالح أولي المستويات الدنيا ، وهذا قد ينعدم في مجتمعات أخري . وما تتوقع الحكومة تحصيله يعتمد علي الثقافة السياسية الخاصة . ويتم ذلك بنجاح إذا ما ارتفعت قيم التبجيل والدستور والوطنية والقناعة ، وحيث يكون الموقف متصلاً بأزمة وطنية .

ونتخذ العقائد والسياسة رموزاً في المجتمعات فالعلم ، والملك ، وعزف النشيد الوطني ، والعرض العسكري ، كلها رموز تجذب الاهتمام إلي الوحدة القومية وتقويمها . وتقوم هذه الرموز بالمحافظة علي الالتزام نحو الأمة . وفي الدول الحديثة الاستقلال يجب خلق هذه الرموز واستخدامها بمهارة لإثارة الولاء وتقويته، حيث يكون ضعيفاً .

إن عرض وثيقة دستورية في مكان عام ، وحفظ تلاميذ المدارس لمضمونها، أو الاحتفال بافتتاح البرلمان البريطاني ، كلها أمثلة للرموز المتصلة بالتنظيمات السياسية .

وفي كثير دول أفريقيا يناط بمهمة الثقافة إلي الحزب الحاكم الذي يعلن السياسة الثقافية أمام لجنة حزبية . وهنا تستأثر السلطة السياسية بالسلطة الثقافية ، ويستخدمها لأغراضها السياسية والعقائدية . فشخص واحد ذو بعد واحد ، عليه أداء سياسات التنمية الثقافية . ولهذا فالفجوة لا مناص منها بين الأقلية الحاكمة وبقية الشعب .

وفي أماكن أخري نجد أن السياسة الثقافية لا تخرج عن كونها شعارات دعائية تسخر لعبادة شخصية معينة . وهنا تنحرف الظاهرة الثقافية وتقيد وتخضع

كقوة نقيضة مشوهة ، فبدلاً من أن توضع في خدمة مجموعة برمتها ، تصبح سلاحاً لسيطرة رجل أو أقلية علي الأغلبية الصامتة [١] .

وفي فرنسا اقتصر تدخل السياسة في مجال الثقافة ، واقتصر هذا التدخل علي مجال التعليم ، ثم اتسع هذا المجال ، وأنشأت الجبهة الشعبية في فرنسا عام ١٩٣٦ وزارة أوقات فراغ وشغلت الثقافة منزلة فيها ، واكتفت الجمهورية الرابعة لسكرتارية دولة للفنون الجميلة .

وفي عام ١٩٥٩ رأت الجمهورية الخامسة أن من النافع إحداث وزارة للشئون الثقافية ، وبعد بضع سنين أنشأت وزارة للبيئة ، واستمر جهود الدولة في تناول الشئون الوطنية . ومنذ ذلك الحين أصبحت لفرنسا سياسة للثقافة تحمل طابعاً جد أصيل . واستبان ذلك في إقامة بيوت للثقافة استخدمت لا مركزية الثقافة في باقي المحافظات ، ومنح فرص للتعليم والآداب والسينما أمام جميع محافظات الدولة .

وتعود أصول طبقة المثقفين في عصرنا الحالي إلي ظهور العلم الوضعي في أوروبا في القرن السادس عشر ، ثم رسخت أقدامه في القرن الثامن عشر مع توسع التعليم ، وتنفيذا لمبدأ المساواة ، أصبح من حق المواطن سواء في أمريكا أو دول أوروبا أن يدلي بصوته الانتخابي ، وأصبحت الانتخابات العامة وحق المشاركة فيها عامة ومتساوية في اختيار أعضاء المجالس النيابية ؛ مما أدي إلي زيادة فرص انتخاب القادة المثقفين في الديموقراطيات الغربية ، بينما تضاءلت تلك الفرص في الإنساق القديمة .

وقد دنت الطبقة المثقفة من الطبقة الحاكمة ، ولم يعد من الضروري أن تكون الطبقة السياسية من الأغنياء – كما يقول موسكا [٢] – فالمهارات المهنية والمعرفية والتدريب أصبحت وسائل لازمة للضبط السياسي . وتستطيع الطبقة

---

١ - د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان . الثقافة دراسة في علم الاجتماع الثقافي . ص١٨٠.
2 – james H . MeiselMakersof Modern Social Sciences Pareto and Mosca ,p . 168 .

المتعلمة أن تمتلك تلك الوسائل ، وهي تمثل الطبقة الوسطي . ففي طريق التعليم تتدفق الطاقات الثقافية التي لم تعد تقتصر علي الطبقات التقليدية ، وتنبعث صفوة جديدة . ويضيف موسكا – أن عظمة رجال السياسة تقاس بمدي نجاحها في تحريك الطبقة الحاكمة عن طريق تحريك الطرق والوسائل التي تتم بها عملية الإمداد برجال الحكم .

ففي الصين شكل المتعلمون خلال مراحل زمنية طويلة طبقة حاكمة من هذا النوع ، تلك التي نشأت علي نحو ما – كما ذهب إلي ذلك فيبر [1] – نتيجة إتاحة فرص التعليم أمام فئة خاصة من عامة الناس ، وهي ليست جماعة وراثية أو مغلقة حيث أن الدخول إليها يخضع لاختيارات تقوم على المنافسة العامة ، ولكنها في الواقع تنشأ خلال فترة الانتقال من العائلات الإقطاعية الرئيسية إلي الطبقات الاجتماعية العليا ، ويشمل ذلك نسبة عالية من عائلات (المثقفين) . ومع ذلك فإن التحليل الإحصائي الدقيق للطبقة المتعلمة خلال الفترة من ١٦٠٠ – ١٩٠٠ . يكشف بأنه حوالي ٣٠ % يمثلون عامة الناس ويعتبرون من مستوي اجتماعي أدني من الصفوة ، بالرغم من أن بعضهم ينتمي إلي عائلات ثرية . ومع ذلك فإن التعليم في حد ذاته لا يعدو قيمة سياسية وإنما العبرة بالممارسات العملية التي يصغها التعليم. فهو يساعد الأفراد علي أداء وظائف الخدمة العامة ، ووظائف الدولة . ففي عصور مصر القديمة كانت مهنة الكاتب طريقاً لشغل وظائف الخدمة العامة ، والاستحواذ علي السلطة ، وفي الصين الحديثة كان يعين من لهم القدرة علي حساب الأرقام اللانهائية في مناصب هامة كبيرة .

وفي عصرنا الحالي تتمتع طبقة المخترعين ورجال الإدارة والصحة العامة بمكانة سياسية واجتماعية كبيرة . وفي العالم الغربي ، كما كان الحال في روما القديمة يمثل المحامون قوة ، ويستحوذون على زمام الأمور .

١ – ت . ب . بوتومور . المرجع السابق . ص ٣ .

ويبدو هناك انجذاب من المثقفين للحركة الاشتراكية ، فقد حال المفكر الثوري الهولندي واكلو ماكاجيسكي Waclow Machajski في مؤلفه العامل المثقف The Intelle ctualWorker ، وذهب إلي نظرية مؤادها : أن الحركة الاشتراكية تعبر في الحقيقة عن أيديولوجية المثقفين المتمردين ، وأن نجاحها يؤدي إلي مجتمع لا طبقي ، ولكنه سيخلق طبقة حاكمة جديدة — المثقفين ، تتحالف مع الطبقة الوسطي في نموذج جديد أطلق عليه رأسمالية الدولة State Capitalism .

ويرجع انجذاب المثقفين نحو الحركة الاشتراكية إلي أنهم وجدوا فيها تعبيراً نموذجياً للتنظيم الاجتماعي يتسم بخصائص العقلانية ، والحيادية ، والعالمية [١] .

وذهب ماكس نوماد Max Nomad ، ومن بعده لاسويل [٢] إلي أن معظم ثورات القرن العشرين قادها مثقفون نجحوا في السيطرة علي السلطة تحت لواء الاشتراكية .

وفي دراسة أجراها S . U . Lispet [٣] على العلاقة بين سلوك الإدلاء بالصوت Voting ، وطول مدة التعليم ، في كتابه الرجل السياسي عام ١٩٦٠ ، وتبين أن الذين قضوا مدة أطول في التعليم أعطوا أصواتهم مرات أكثر من الذين هم اقل تعليماً . ولم يكتف بذلك ، فقد عقد مقارنة بين عدة بلدان معتمداً في ذلك على أربعة معايير ، هي : نسبة السكان المتعلمون ، ونسب تلقي التعليم الأولي والثانوي، والعالي . واستنتج أن البلاد التي كانت أكثر تعليماً كانت أيضاً أكثر ديموقراطية .

وتتأكد الوظيفة السياسية للتعليم فيما يراه روبرت ميشلز R . Michels[٤] في دراسة للأحزاب السياسية من أن المشاركة التي تتم بروح الديموقراطية أحسن

---

١ ـ د. محمد علي محمد . دراسات في علم الاجتماع السياسي . ص ٣٧٠ .

٢ ـ ت . ب . بوتومور . المرجع السابق . ص ص ٨٤ – ٨٥ .

٣ ـ د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان . التربية والمجتمع ـ دراسة في علم اجتماع التربية . ص ١٨٣ .

٤ ـ نبيل السالوطي . بناء القوة والتنمية السياسية . ص ٢٢٣ .

أشكال الحياة الاجتماعية . كما يري أن اتساع نطاق التعليم وكفاءة عمليات التربية والتنشئة السياسية لها تسهم في تزايد قدرة الجماهير على متابعة القادة والرؤساء ، ونقدهم . وهذا من شأنه الوقوف ضد الاتجاهات الأوليجاركية المتزايدة في اتجاه المجتمعات نحو التعقيد .

ويعد التعليم أحد العوامل التي تؤدي إلي الأحزاب السياسية ، إذ يبحث الفرد عن مكانته وهيبته من خلال الحزب . ويكون الأفراد الذين يشعرون بالتماثل في الاحتياجات والاتجاهات " هيئات " أو " اتحادات " أو " وحدات " أو "نقابات" . ويتبنى كل حزب من هذه الأحزاب أيديولوجية من الأيديولوجيات .

فقد كان لحركة التعليم الأولي في انجلترا عام ١٨٧٠ أثر علي النسق السياسي الإنجليزي . فقد انتشرت المدارس الأولية عام ١٨٨٠ ، والتحق بها جميع الأطفال الذين بلغوا سن السادسة ، وانتشرت المجلات والصحف والكتب ، وبيعت بأسعار زهيدة ، وأنشئت المكتبات الحرة التي أرتادها العمال من الرجال والنساء في أوقات الفراغ .

وقد أثر ما سبق ذكره علي النسق السياسي ، فانتشرت وتوسعت المصالح الانتخابية ، وقادت الجماعات الصغيرة من الرجال والنساء ثلاثة أحزاب سياسية ، وأصر الألوف من أفراد الشعب على المساهمة في اختيار المرشحين ، واختيار البرامج.

وقد أدي هذا إلي زيادة تعقد عمليات المجالس التشريعية والسلطة التنفيذية، وكل هيئة حزبية محلية . واضطر البرلمان – كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية – إلي أن يقوم بسلسلة من الإجراءات تمنع الخداع داخل الأحزاب ، واكتشف المواطن العادي أن تأثيره في قوة التصويت لا يتضمن مجرد اختبار مرشح ما يوم الانتخابات ، وإنما عليه كذلك تعيين اللجان الحزبية والإشراف عليها [1] .

1 – Graham Wallas , op . cit . pp . 233 – 234 .

وقد تكون العلاقة بين الثقافة والسياسة علاقة سلبية . فقد أبرز بعض المفكرين موضوع الفرد المثقف . وعلاقته بالسلطة الحاكمة بوصفه من الطليعة الرائدة التي تروض آفاقاً جديدة تسعي إلي نقل مجتمعها إليها مكافحة ، ومتجاوزة التخلف التي تحيط بها ، وتتفق إرادتها حينا مع السلطة التي تريد للشعب التقدم والرقي ، فتنشط للعمل ، وتصطدم إرادتها أحياناً كثيرة مع خطة السلطة التي تريد للشعب البقاء في جهل وتخلف ، فتغلق وتضطرب ، وتخضع للسلطة وتستلم وتبيعها ، أو تقاوم وتكافح ، زراعة بذرة التغيير ، وإرادة التقدم [١] .

وتعتبر وسائل الاتصال حيوية لمن يستحوذ علي السلطة . فاختراع هذه الأساليب التكنولوجية أوجد تقارباً بين الجماهير والسياسة . كما أصبحت المجتمعات في حاجة إلي قائد سياسي يتجاوب مع الجماهير ، ويخاطبهم يومياً من خلال الكلمة المسموعة أو المقروءة ، ويفسر لهم المشاكل المعقدة في لغة سهلة ومقبولة ، ويستطيع أن يدافع عن نفسه ، كما يطلب مساندة الجماهير له .

وإزاء ذلك تلتقي الديموقراطية والدكتاتورية عند نقطة واحدة . فبهذه الوسائل تستطيع أي سلطة سياسية أن تسيطر على وسائل الإعلام ، كما يمكن للنظم الاستبدادية أن تسخر هذه الوسائل في تدعيم نفوذها وسلطتها . ولربما كان هذا هو السبب في الادعاء بدكتاتورية روزفلت ، أو انتقاد الديموقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية [٢] .

وهناك علاقة بين الاستقرار السياسي وبين مستويات الدولة من حيث الثروة والتصنيع والتعليم والتحضر . وقد دلل لبست Lipset [٣] على أن ازدياد

---

١ - أحمد زياد محبك . التاريخ والتأليف المسرحي في سوريا ومصر نقلا عن مجلة عالم الفكر ، المجلد ١٦ ، العدد ٤ ، يناير ، فبراير ، مارس ١٩٨٦ ، ص ٢٥٦ .

2 – Gustave Stoplor , This age of fable , The Political Economic World We Live in , pp . 38 – 39 .

٣ - د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان . التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية . ص ١٤١ .

عدد التليفونات يتوفر في البلاد ذات السياسة الأكثر استقراراً كدول أوروبا ، والديموقراطيات المتحدثة بالإنجليزية عنه في البلدان الأقل استقراراً .

وأبرز " كاترايت Catright " أسس التنمية السياسية القومية في دول القرن السابع عشر . وأشار إلي أن النظم السياسية القومية الأكثر تعقيداً وتخصصاً نتيجة التحضر ، ويزداد فيها معدل التنمية السياسية .

الفصل الرابع عشر

السلطـة والأسرة والدين والسكان

السلطة والأسرة

للأسرة دور كبير في السلطة ، وقيام الدولة ، وتشكيل النسق السياسي ، فقد بدأت بذور السلطة في نطاق الأسرة ، وذلك بحكم تكوينها وطبيعة التصرفات القائمة بين أعضائها . فالقيادة واستخدام السلطة ، وتوزيع العمل ، وتحديد الأدوار والاختصاصات ، والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات وغير ذلك مـن العمليـات السياسية والإدارية إنما تمارس من خلال الأسرة كوحدة اجتماعية تسعي إلي بلوغ وتحقيق أهداف معينة في الحياة [١] .

ولقد أمدتنا البحوث السسيولوجية والأنثروبولوجية بشواهد بالغة القيمـة حول دور القرابة كعامل هام في تشكيل ظاهرة الأسرة ، وفي تطور الدولة ، فقـد ظهرت جماعة العشيرة في المجتمع البدائي المعاصر نتيجة تطـور الجماعـة العائليـة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما وأحفادهما الذين يعيشون جميعاً تحت كنـف الجد الذي يقوم بدور الحاكم المطلق . ويعرف هذا باسم العشيرة الأبوية أو النسق الأبوي ، حيث يرث الطفل اسمه ومكانته من أبيه .

وفي النسق الأموي يسمي الأطفال باسم عشيرة الأم ، ويكـون المـيراث أموياً . وتمارس الأم أو أخوها السلطة ، وذلك كما في مجتمع الأريكوا Iroquois، حيث يتولي السلطة ربة البيت الأكبر سناً .

وقد تخول السلطة في بعض الأشكال السياسـية البدائيـة إلي الرؤسـاء والأقارب ، ومجالس الكبار ، وكبار أصحاب الأرض ، والسحرة [٢] .

---

١ – أنظـر د. صلاح الـدين عبد الباقي و د. عبد الغفار حنفي . إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية . ص ص ٣٦ – ٣٧ .

2 – Neil Smelser , The Sociology of Economic life , p . 111 .

ويتمثل نسق العائلة الأبوي في الأسرة الرومانية ، فقد أشار هنري مين إلي البيت الأبوي في روما ، حيث كانت السلطة اوتوقراطية يستحوذ عليها الزوج (رئيس العائلة) . أما الزوجة والأبناء فكانوا كالعبيد . وكان الزوج هو المالك الوحيد لكل الممتلكات ، وامتدت سلطته إلي حق منح الحياة أو الموت لأبنائه ، واحتوت العديد من المجالات ، كالمجال الاقتصادي ، والديني ، والتعليمي . وكانت العائلات تقوم بالخدمات العامة . وانتقل هذا الحق من الآباء إلي الأبناء ، بل ومن جيل إلي جيل .

ويعبر هذا الرأي عن مرحلة تاريخية من مراحل السلطة التي تقوم على مبدأ الأخذ ، أو الاستيلاء علي حياة الأفراد أو ثرواهم أو أجسامهم .

ثم تعدلت هذه القوانين الصارمة ، قرب نهاية الجمهورية الرابعة حينما ظهر نوع من الزواج تمتعت فيه الزوجة بقدر من الاستقلال ، بالرغم من احتفاظ الزوج باوتوقراطيته ، وتعد عدم طاعته كفراً . ويرجع هذا إلي ارتباط العائلة بالموت وبالسماء [١] .

وبظهور العصر الإمبراطوري في روما ، أنحلت سلطة الأب إلي مستوي يكاد يقترب من الأسرة الحديثة ، فأصبح القصاص العائلي من اختصاص القضاة المدنيين ، وانتهت سلطة الأب في تزويج أبنائه ، وبيع أولاده ، وفقد التبني أهميته القديمة ، وباختصار تقاربت كلتا صورتي العائلة في العصرين الإمبراطوري والحديث ، إذ تحولت السلطة من مجرد أداة استلاب وقمعوتدميرإلي عملية تكوين وتنظيم وتدعيم لقوي الحياة . وعلي هذا النحو لم يعد الموت مجرد تعبير عن انتقام الحاكم ، وبطشه ، أو صورة من صور الدفاع عن نفسه ، وإنما أصبح ضرورة من الضرورات التي تفرضها أحياناً متطلبات الدفاع عن حق الحياة . ولا تعني الحرب والدمار استمرارية السلطة والسيادة في أيدي الحكام ، وإنما تعني وتهدف إلي بقاء النوع والحفاظ علي الأسس البيولوجية لحياة الشعوب .

1 – W . F . Lofthouse , The Family and the State , R , p . 11 .

وهكذا انحسرت المظاهر والإجراءات السلطوية التي كانت تحيط بالإنسان الحديث ، ولم تعد السلطة ترتكز علي الترهيب بالموت أو حتى تلجأ إليه في روع المجرمين إلا عند الضرورة القصوي ، ذلك أنها أصبحت تنظيماً للحياة وإدارة لها .

ويعتبر التغير الذي اعتري السلطة الأبوية جزءاً من المقاييس الأخرى التي اتخذت لتثبيت الحكومة المركزية ، ووضعها فوق جميع المنظمات والطبقات في المجتمع ، فلا يجب أن توجد إمبراطورية داخل إمبراطورية ، ولا ولاء إلا للدولة ، وأصبح تفاني الفرد وولاءه للدولة بعد أن كان ولاؤه للأسرة ، تعبر عن إخلاص وولاء الشعب للعرش . وانعكس هذا الولاء على الروح القومية ، وترادف لفظتا الدولة والقومية بالرغم من اختلاف مفهوم كل منهما (١) .

وما أن جاء القرن الثامن عشر حتى تعدلت صورة السلطة ، وأضفت عليها الطابع الحيوي ، وتوجهت قبضة السلطة على الجسم البشري في اتجاهين ، هما : اتجاه الانضباط الذي يوكل إلي مؤسسات مثل : الجيش والمدارس والورش والسجن ، واتجاه التنظيم السكاني الذي نعني به الدولة . من خلال مؤسساتها الصحية ، والاهتمام بحصر المواليد والوفيات وعدد السكان وربط هذه المعطيات السكانية ومصادر الثروة وتوزيع علاقات الإنتاج وتحديد عناصر الدخل القومي الذي تعد الضريبة إحدى أركانه (٢) .

ومع ذلك فإن الولاء الذي تتطلبه الدولة ، تقوم الأسرة بتلقينه لأبنائها ، فتدربهم علي تأدية الواجبات وإنكار الذات الذي تلزمه الدولة للفرد ، ومن ثم ظهرت فاعلية الأسرة في العمل السياسي . ففي العديد من المجتمعات الغابرة والمعاصرة تنحصر الطبقة الحاكمة في عدد معين من العائلات ، ويصبح الانتماء للأسرة معياراً يحدد الدخول إلي الطبقة أو الخروج منها ، كما في الأرستقراطيات الوراثية في عصور التاريخ المختلفة .

1- f . j . Wright , The Elements of Sociology , p . 11 .

٢ ـ أنظر برتراند راسل . آمال جديدة في عالم متغير . ص ٧٢ .

وقد ظهر ما أسلفنا ذكره في الصين ، وفي مصر القديمة ، والهند ، وفي روما القديمة ، وبين اللاتينيين والجرمان في العصور الوسطي ، وفي المكسيك في عصر الاكتشافات ، وحتى وقت قريب في اليابان . كما ظهر في إنجلترا – خلال القرن الثامن عشر ، والعقد الأول من القرن التاسع عشر ، وحتى إعلان وثيقة الإصلاح عام ١٨٣٢ – عائلات احتكرت العضوية في البرلمان ، واحتلت قمة المعارضة ، بل وتبوأت منصب رئيس الوزراء . وفي فرنسا ، ورث الأبناء عن آبائهم العمل السياسي واحتكروا الدوائر الانتخابية .

ويؤثر أسلوب التربية داخل الأسرة في أعضائها ، فقد ينشأ الأبناء طيبون، ويحترمون من هم أكبر منهم سناً ، أو سلطة ، فيكون أمر قيادتهم سهلاً متي يكبروا، وقد ينشأ بعضهم في جو تسوده فوضي العلاقات الأسرية ، أو القسوة ، وهؤلاء لا يرجى منهم خير كثير سواء عملوا مستقبلاً في ميدان السياسة ، أو الإدارة ، أو في مجال التنفيذ .

وعندما أصبحت الأسرة كياناً تقوم على العلاقة الشخصية ، واتجهت إلي تحديد النسل ، وقل حجمها ، تغيرت تنظيمات الدولة ، وقامت بأدوار جديدة لم تكن تقوم بها من قبل . فقد استطاع القضاء – مثلاً – أن يبعد طفلاً عن أسرته ، ويودعه لدي أسرة أخري ، واستطاعت الدولة أن تبحث عن عمل للمواطن دون أن تستشير آباءه ، كما تحملت الدولة مسئولية تنظيم نوادي العائلات ، فأنشأت فرقاً كشفية ، وفرقاً للمرشدات .... ألخ . واهتمت الدولة بحالة المواطنين الصحية ، ولم تعد مقاومة الأمراض وانتشار العدوي من مسئولية طبقة معينة ، بل أصبحت من مسئولية الدولة ودون تمييز في الإمكانيات المادية .

وقد استتبع عمالة المرأة حصولها علي حقوقها السياسية ، وبدأت تنال حقوقها تباعاً ، فاشتركت في الجمعيات الخيرية ، والنوادي ، ثم اشتركت في جميع المنظمات السياسية ، ومارست السلطة .

وقد أحدث حصول المرأة علي حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وممارستها للسلطة في هذه المجالات نوعاً من التوازن بين الرجل والمرأة في الأسرة والذي أدي إلي مشاركتها للرجل في ميزانية الأسرة ، مما ترتب عليه أن أصبحت المرأة تنظر إلي الرجل نظرة الزميل ، والتي اختلفت عما كانت عليه في الماضي ، فقد كان الرجل هو المسيطر والآمر ، لا زميلاً ولا رفيقاً .

وقد طالبت المرأة بحقوق جديدة كمشاركة الرجل لها في الأعباء المنزلية، واستغلالها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ؛ مما أدي في كثير من الأحيان إلي الكثير من المشكلات الأسرية والتصدع .

و لم تختلف نظرة المرأة إلي الرجل فحسب ، بل اختلفت نظرة الرجل إلي المرأة ، فأحجم الكثير من الرجال عن الزواج ، وازدادت نسبة النساء غير المتزوجات . كذلك ارتفعت نسبة الطلاق نتيجة لصراع الأدوار في الأسرة والمجتمع، وبين الرجل والمرأة ، فالرجل يريد المرأة مديرة للمنزل ، وراعية لأولادها وشئون بيتها غير مبال بما تلقفته المرأة من أعباء جديدة في الوقت الحاضر ، نتيجة لتعدد أدوارها [١] .

السلطة والدين

لعب الدين دوراً بارزاً في تشكيل الحياة والسلطة السياسية ، وفي تشكيل الدولة فقد اتجهت المدرسة الأوثوذكية إلي الاشتراكية والنظريات والتنبؤات الماركسية . وناضل الاشتراكيون الأرثوذكس . عن صفوة الحزب الشيوعي لتحقيق مصلحة التقدم المادي . وأدركوا أهمية الحاجة إلي تنظيم سياسي يؤسسه طبقة العمال للوصول إلي " معركة الديموقراطية " ، في حين عارضوا قيمة الإصلاحات غير الاشتراكية ، لأنها تجعل الرأسمالية مقبولة للعمال . ومن ثم تضعف

١ ـ رقية محمد بركات . التغير التكنولوجي ودور المرأة في الأسرة . ص ٧١ .

الحمية الثورية . ولم يوافق الاشتراكيون الأرثوذكس علي أفكار ماركس التي تتعلق بالحرب الدولية ، بل أيدوا ضرورة الحرب الدفاعية .

وكانت الكنيسة الكاثوليكية في بداية أمرها سلطة روحية محضة ، ثم مـــا لبثت أن أصبحت سلطة سياسية . وتمتعت بالاستقلال الذاتي ، وبحقها في التدخل في شئون العامة ، خاصة حينما قامت السلطات العلمانية بالدعاية ضد الكهنوتية ، ودخلت في صراع مع البابوية الكاثوليكية . وينطبق هذا على فرنسا خلال حكـــم الجمهورية الثالثة ، وعلي إيطاليا في فترة حكم البابوية الكاثوليكية ومـــا بعـــدها ، وكذلك علي كثير من الشعوب الكاثوليكية [١] .

وحتى بداية القرن التاسع عشر كانت الكنيسة الكاثوليكية تؤيـــد مبـــدأ تقديس الحكومة ، حيث كان الحاكم في نظرها إما إلهاً أو نائباً عن الإلـــه . فقـــد احتكر لويس الرابع عشر الدين . ونظر إليه باعتباره ظاهرة قومية ، وتمثل هـــذا في إختلافه مع البابا ، وتأكيده علي عبادة الدولة والملك [٢] .

وتناهض الكنيسة الكاثوليكية الشيوعية ، ولربما يرجع هذا إلي الارتبـــاط الوثيق بين الكنيسة الكاثوليكية وقوي العالم الغربي [٣] .

وفي عصرنا الحالي ، أصبح للأحزاب السياسية الكاثوليكية دور بـــارز في العمل السياسي ، ففي إيطاليا لقي الحزب الديموقراطي المسيحي تأييـــداً كـــبيراً في الانتخابات من معظم فئات الشعب – عدا الفقراء . وهو حزب مفتـــوح لقـــبر العلمانيين – أي يضم العناصر ذات الحمية الدينية .

وفي شيلي تأرجحت القوي السياسـية بـين الحـزب الـديموقراطي في المسيحي الكاثوليكي وبـين الحـزب الماركسـي F . R . A . P عـام ١٩٦٤ ،

1 – Gaetano Mosca , The Ruling Class , p . 79 & p . 249 .
2 – See Donald Eugene Smith , Religion Politics and Social Change in the Third World , 1 .
3 – A . W . Green , Sociology , An Analysis of Life in Modern Society . pp . 462 – 463 .

وانتصر الحزب الديموقراطي المسيحي بقيادة " ادوارد فري Edward Frey " [١] .

وكان العنصر الأساسي في حركة الإصلاح الديني البروتستانتي سياسياً ، ففي عهد الملكة إليزابيث ظهر نمط من القومية يرتبط بالمذهب البروتستنتي ، وكان بقاء إنجلترا يتطلب هزيمة أسبانيا الكاثوليكية . وترتبط الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وإعلان حقوق الإنسان بحركة الإصلاح البروتستانتي في القرن السادس عشر .

ومر العالم الغربي كذلك بثورة مستمرة بين عام الإصلاح الديني ، وعام ١٨٤٨ يمكن أن نطلق عليها ثورة حقوق الإنسان ، وبدأت تتحول هذه الحركة نحو القومية بشرق الراين عام ١٨٤٨ [٢] .

وأشارت دراسات إلي وجود علاقة بين الدين والسلوك السياسي والانتساب الحزبي . ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن الغالبية العظمي من البروتستانت جمهوريون ، أما الغالبية العظمي من الكاثوليك فهم ديموقراطيون . ففي انتخابات المجلس الفيدرالي عام ١٩٤٤ أدلي الكاثوليك واليهود بأصواقم للمرشح الديموقراطي ، وأدلي البروتستانت بأصواقم للمرشح الجمهوري .

ودعي الإسلام إلي سلطة تستند إلي الديموقراطية ، حيث يبايع الناس الخليفة . ويجمع الإسلام بين الدين والسلطة السياسية ، ويعتبر رئيس الدولة أكبر رجال الدين الإسلامي . كما ينصبه رجال الدين رئيساً للدولة ، ويتقيد الرئيس طبقاً لنظام الشورى الذي أكده القرآن الكريم (**وأمرهم شوري بينهم**) . وهذا صورة للنظام النيابي الحديث .

وأعطي الإسلام للحرية أهمية كبري ، حيث تشتمل حرية التنقل والأمن وحرية المسكن والعقيدة ، وحرية القول والرأي والنقد [٣] .

---

1 – Smith , Donald Eugene , op . cit . p . 1 .

٢ - أنظر. برتراند راسل . القوة . ص ص ٨٦ – ٨٨ .

٣ – أنظر . عبد الحميد متولي . القانون الدستوري والأنظمة السياسية مع المقارنة بالمبادئ الدستورية في الشريعة الإسلامية . ص ص ٢٤٦ – ٢٤٧ .

وفي عصرنا الحالي ، تقوم الأحزاب السياسية الإسلامية في أجزاء مختلفة من بلاد العالم الإسلامي – آسيا وشمال أفريقيا – بأدوار بارزة في ظهور الحركات القومية – ففي إندونيسيا حصل الحزبان الإسلاميان على ٣٩ من المقاعد الانتخابية عام ١٩٥٥ . وأثرت المعايير الدينية الإسلامية كذلك في تحريك الجماهير للأعمال الثورية والتضحية بالنفس . فقد صاحب بعض الحركات الثورية في البلدان الإسلامية حركة انشقاق ديني . ويتمثل هذا في حركة الوهابيين في الجزيرة العربية، وثورة المهدي في السودان بأم درمان في القرن التاسع عشر [١] .

والدين عامل في تحقيق الوحدة السياسية . ففي كثير من الدول ساعد الدين علي تكوين وحدة قومية كما في الهند وباكستان والدول العربية . ويعمل الدين على بقاء حكومات وأعضاء حكومات بماله من أثر على الأحزاب السياسية المتعددة . فهناك أحزاب سياسية كاثوليكية وإسلامية وهندوسية Hindce وفي إسرائيل حزب ديني كاثوليكي ، وفي اليابان حزب Maha Yana Buddhist ، وفي سيلان وثق الناس في حزب سيري لانكا الحر Sri Lanka Freedom Party (S . L . F . p.) أكثر من ثقتهم في حزب أل Buddhist وتبين ذلك من الحملات الانتخابية التي أجريت في أعوام (١٩٥٦ – ١٩٦٠) [٢] .

هذا وما زالت دول حديثة تقوم علي أساس الرابطة بين الدين والدستور . ففي إثيوبيا ينص الدستور الصادر عام ١٩٥٥ علي أن الكنيسة الكاثوليكية هي الكنيسة الرسمية للدولة . أما باكستان فقد أطلقت علي نفسها " جمهورية إسلامية". وفي الهند يبذل حزب المهاساابها مجهودات لم تكلل بالنجاح لإقرار الهندوكية ديناً رسمياً للدولة . وفي كولومبيا تقررت الديانة الكاثوليكية ديناً رسمياً للدولة ، وفي أسبانيا تحالف فرانكو مع الكاثوليكية في الحرب الأهلية [٣] .

---

1 – See Gaetano Mosca , op . cit , 78 .
2 – See Donald Eugene Smith , op , cit ., p . 5 .
[٣] جوندولين كارتر وجون هيرز . نظم الحكم والسياسة في القرن العشرين . ص ١٨٣ .

السلطة والسكان

تؤثر السلطة وما تشتمله من ظواهر وأنظمة واتجاهات سياسية في حجم وكثافة السكان . فعنصر السكان في المجتمع السياسي هو أداة النشاط السياسي وغايته . وبالتالي فأي تعديل يحدث في معدلات السكان ، سواء في الكثافة السكانية أو تخلخلها أو الهجرة أو التباين في الأعمار أو الجنس . ينعكس على السلطة .

ويشير التاريخ إلي أنه مع ظهور القبيلة وانتقالها من مرحلة الصيد إلي مرحلة الزراعة والرعي ، ومع الزيادة الضخمة في عدد السكان ، انقسم المجتمع إلي طبقتين : طبقة كرست جهودها للعمل الزراعي ، وأخري كرست جهودها للعمل العسكري . ومع مرور الوقت ارتفعت مكانة الطبقة الحربية على الطبقة الأخرى .

وفي العالم الحديث – تضاعف عدد سكان أوروبا خلال الفترة من عام ١٨١٤ – ١٩١٤ ، مما أدي إلي تفجر الحرب العالمية الأولي . واستمر هذا التضخم ، ففي إيطاليا صاحب ذلك نقص في المصادر الطبيعية ، وانهيار نتيجة الحروب الناشئة . وبالرغم من المساعدات التي قدمتها U.N.R.R.A ومشروع مارشال لإيطاليا ، والذي مكنها من التوسع الاقتصادي وارتفاع الإنتاج القومي بمعدل ٥,٧ % سنوياً ، فقد ظل متوسط أجل العامل الصناعي ٨٠ دولار شهرياً ، وعاش حوالي ٤٠% من شعب إيطاليا في الجنوب في فقر مدقع ؛ ولم تتناسب الأسعار مع الأجور وزاد التضخم ، وارتفع عدد العاطلين حتى وصل إلي ما بين ٧٠٠,٠٠٠ و ٩٠٠,٠٠٠ عاطل ، فأصبحت الهجرة هي المنفذ الذي اتخذته إيطاليا للتخلص من الأعداد الهائلة للعمال العاطلين ، وعمال الزراعة المعدمين . وإزاء هذه الظروف اعتمدت الديموقراطية في إيطاليا علي إتباع السكان لقائد الدهاء Demagogue ، واتجهوا لجناح اليسار [١] .

١- أنظر د. محمد طه بدوي . تنظير السياسة . ص ص ١٢٢ – ١٢٣ .

وقد ربط ميشلز [١] بين حجم المجتمع وحكم الصفوة ، إذ تتسع فرص التخصيص في المجتمعات الكبيرة ، ويتسم بناء السلطة بحكم الأكثرية . وأضاف أنّ هناك سمة عامة في معظم المجتمعات ، فنسبة الصفوة لمجموع السكان تكاد تكون واحدة .

ويرجع ظهور اللامركزية السياسية ، وتقدم الوعي السياسي ، والرأي العام إلي ازدياد عدد السكان في معظم بلاد العالم ، ففي البيئات الصناعية يتقدم الوعي السياسي ، كما يظهر ضغوط الرأي العام ، ويسود التطبيق الديموقراطي القائم علي النظام النيابي لعدم إمكانية تطبيق الديموقراطية المباشرة ، كما تنمو الأنشطة المختلفة التي تقوم بها الحكومات . فالدول القومية ذات المعدل السكاني الكبير تواجه بالعديد من المشاكل السياسية العامة حيث يختلف نمط الحكم فيها اختلافاً كبيراً عما كانت عليه نظم الحكم في المجتمعات التاريخية والمجتمعات المعاصرة الصغيرة [٢] .

وينعكس تباين الأعمار والجنس علي ظاهرة السلطة ، وعلي الاتجاهات السياسية ، ففي بعض المجتمعات ، وحتى وقت قريب يقوم التدرج علي أساس الجنس ، إذ لم يكن للنساء نفس حقوق الرجال المدنية أو السياسية . ومع ذلك تختلف المجتمعات الحديثة عن المجتمعات التقليدية في أفكارها للأهلية السياسية للنساء .

وفي عصرنا الحالي ، ومنذ ظهور القوانين التي تسمح للنساء بالتصويت في الانتخابات ، قل عدد أعضاء البرلمان والوزراء من النساء في معظم بلاد العالم تقريباً. ولربما يرجع هذا إلي أن فن السياسة والحرب يظل دائماً من الأعمال الرئيسية للرجال ، حيث يراودنا دائماً السؤال التالي : إذا لم يحارب الرجال ، فمن يستطيع أن يحارب ؟ .

---

1 – Robert Prethus , Man in The Top , p . 45 .
2 – joseph , La Palombara , op . cit . p . 43 .

وهناك علاقة بين المتغيرات الديموقراطية والسلوك السياسي والانتساب الحزبي ففي دراسة للبناء الاجتماعي في كل من مدينة Edgewood ومدينة Riverview في الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن العامل الديموجرافي يرتبط بشكل الانتساب الحزبي بصورة يمكن توقعها . ففي مدينة Edgewood ينتسب الشاب حتى فئة العمر (٣٠ – ٣٩) للحزب الديموقراطي ، ويزداد الانتساب للجمهوريين مع تقدم العمر . بينما يستمر الارتباط بين تقدم العمر والولاء للديموقراطيين حتى سن الستين في مدينة Riverview[١] .

أما النساء فيميلون إلي الانتساب إلي حزب الأكثرية بدرجة أكبر من ميل الرجال إلي هذه الأحزاب ، وهي أحزاب محافظة [٢] . ويميل صغار السن (٢١ – ٢٩) في مدينة Edgewood إلي الانتساب للحزب الديموقراطي بينما تميل نفس الفئة العمرية في مدينة Riverview للانتساب للحزب الجمهوري . ثم يميلون بعد سن الأربعين إلي الانتساب لحزب الأغلبية في كل من المدينتين .

وترتبط الهجرة بالدولة وشكل النسق السياسي والسلطة ، فهي تعتبر من عوامل تحطيم العادات ، وبالتالي يتحتم إنشاء الحكومة . كما تؤدي الهجرة إلي أطراف المدينة أو المناطق الحضرية إلي سعي الأفراد وراء المنافع الاقتصادية مع تضاءل التضامن في مواقع العمل .

وتتضح أهمية العملية الحضرية في الموقع الصناعي في مدي توافق متطلبات العمل مع خصائص الاستهلاك الجماهيري . ومن نتيجة ذلك ظهور عملية التحديث السياسي وما صاحبها من حركات الزعامة الشعبية ، فاتسعت الطبقات السكانية التي تشارك في العمل السياسي ، وزاد عبء القطاع الحكومي في الاقتصاد القومي ، واتسع حجم البيروقراطية ، وتعدلت الصفوة السياسية ،

---

1 – Robert Prethus , op . cit . pp . 284 – 286 .
2 – Ibid , p . 302 .

وازدادت المشاركة في عملية التصويت الانتخابي ، وتحولت أفكار الجمـــاهير مـــن موضوعات ذات طابع محلي إلي أخري ذات طابع قومي ومحلي في الوقت ذاته [١] .

١- أنظر برتراند راسل . القوة . ص ١٣٢ .

الفصل الخامس عشر

السلطة والاقتصاد

يعلب الاقتصاد دوراً بارزاً في السلطة السياسية ، ومجال القرار السياسي ، فقرارات السلطة السياسية تصدر بالضرورة متأثرة باقتصاديات المجتمع . والمهنة والمكانة الاقتصادية تمثلان قوة عمل خلال مراحل تطور النظم الاقتصادية ، وتفسر ما يعتريها من تغيرات الثبات والتغير في السلطة والنظام السياسي . فالثروة والقوة الصناعية والمهارة تحدد تركيب الصفوة القيادية وفاعليتها . فقد تأثرت صورة الحياة السياسية في العالم الغربي خلال فترة زمنية طويلة بمبدأ دعه يعمل Laissey faire ، وذلك عكس ما كان سائداً في العصور القديمة حيث سيطر أعضاء الحكومة سيطرة مطلقة على المواطنين .

أما الطبقات الوسطي الحضرية فقد سعت للاستحواذ علي السلطة من الصفوات الأرستقراطية والحكام الاستعماريين . كما أدي استخدام أمريكا لسياسة المساعدات الاقتصادية الأجنبية فيما بعد الحرب العالمية الثانية إلي ظهور الديموقراطية في كل من ألمانيا الغربية واليابان [١] .

وقد ذهب باركر [٢] إلي أن الصناعة تؤثر في الحكومة تأثيراً مزدوجاً فهي تؤدى إلي وجود الجماعات المنظمة ، كما تؤدي إلي قيام الفرد بدور مزدوج ويتمثل ذلك في قيام رجال الصناعة من ناحية ، والعمال من ناحية أخري بتشكيل جماعات الضغط للتأثير علي سياسات الحكومة المركزية والمحلية حتى تسير وفق إرادتهم ، أو علي الأقل تراعي مصالحهم .

وكشفت دراسات أجريت في بعض المجتمعات أن السلطة السياسية تنتج عن السلطة الاقتصادية فقد اكتشف ليندز Lynds نسق الصفوة في مدنية Middle

---

1 – joseph La Palombara & Myron Weiner , op . cit , p . 400 .

٢ ـ أنظر د. محمد عبد الله أبو علي . الصناعة والمجتمع . ص ١٦٣ .

Town حيث سيطرت العائلة العاشرة التي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ووضح لليندز أن الرأي العام في المدينة يتأثر تأثيراً بالغاً بالتجانس الاقتصادي العائلي ؛ وهكذا فإن بناء السلطة السياسية كانت تحت السيطرة الاقتصادية .

وكشفت دراسات أخري العنف الذي يعتري نسق الصفوة ، ويتمثل هذا في التنافس بين الصفوات التقليدية ، " والإنسان المنظم " ، وهو الإنسان الذي يستطيع أن يكون منفذاً في العمل الاقتصادي ، وأن يكون عضواً في النقابات ، ويؤدي دوراً في التنافس في العمل الاقتصادي ، وأن يكون عضواً في النقابات ، ويؤدي دوراً في التنافس بين الاتحادات الاقتصادية والهيئات السياسية .

وأكتشف الم الاجتماع " روبرت شيلز Robert Schulze " الانقسامات الحادة بين السلطتين الاقتصادية والسياسية ، والتنافس بين رجال الاقتصاد في الشركات المحلية ورجال السلطة التنفيذية في سيبولا Cibola . وتبين أن رجال الاقتصاد في الشركات المحلية هم أبناء الصفوة السياسية في سيبولا في عهد سابق ، وهم أقل نشاط من رجال السلطة التنفيذية .

وأشارت أبحاث أخري إلي أن الصفوات السياسية أقل تأثيراً ، ويرجع هذا إلي زيادة تركيز السلطة في يد رجال الاقتصاد . وكانت القرارات السياسية علي المستوي القومي أقل استراتيجية في الأمور السياسية والاقتصادية المحلية .

وتبين من دراسة " فلويد هانتز Floyed Huntes " لمدينة أتلانتا " Atlanta " أن أربعين عنصراً ، نصفها عناصر اقتصادية كالعمال ، والاستثمار تؤثر في المجتمع بأسره ، وأن الذين يملكون مصادر الاستثمار يستحوذون علي السلطة السياسية ويشرفون علي أعمال الحكومة .

ويترتب علي ذلك أن النظم السياسية التي تتبعها [illegible] الأخري .

ويفرض النظام السياسي للدولة أو السلطة قيودا والتزامات وآراء سياسية وتغيرات دولية ، وشروط التجارة التي تنظمها السياسات الدولية ، وكذلك القيود

التي تعرضها الفلسفات أو المذاهب السياسية كالرأسمالية والاشتراكية . جميع هـذه العناصر تلعب دوراً هاماً في سياسات الدولة من حيث التأثير علـي قراراتهـا في استيراد ما تحتاجه من مستلزمات الإنتاج ، وتصدير ما تنتجه إلي الأقطار الأخرى .

وقد وجد أن إقامة المشروعات الجديدة في تركيا يتأثر بعدد من المحـددات السياسية ، تتمثل في الآتي (١) :

١- استخراج تصاريح إنشاء المشروعات الجديدة .

٢- تصدير سلع وخدمات .

٣- التعامل مع مؤسسات أجنبية .

٤- رفع أسعار السلع .

وهناك ما يسمي بالقيود الحكومية ، أو القيـود الـتي تضـعها السـلطة السياسية، وهي تلك التعليمات أو القوانين أو الترتيبات التي تضعها الدول للتأثير في ظروف العرض باختلاف النظم الاقتصادية (٢) .

ولقد أصبح تدخل الدولة ظاهرة ليست قاصرة علي الدول الاشـتراكية ، ولكنه أصبح من الأمور الشائعة في الدول الرأسمالية ، وإن اتخذ صوراً مختلفة .

ففي الكثير من الحالات لابد من الحصول علي الترخيص اللازم وموافقات الجهات الإدارية ، الحكومية ، والاستماع إلي عبارة " فوت علينا بكرة يا سـيد " وبكره يجيب بكره .. وهكذا . وتنعكس هذه الإجراءات علي الممارسات الإدارية وأيضاً علي وقت واهتمام العاملين .

وبالنسبة لمنشآت المرافق العامة وشركات التأمين وغيرها من المنشآت ذات الأثر المباشر علي المصلحة العامة ، لا يختلف الناس حول أهميـة وضـع القيـود الحكومية التي تنظم أسعارها وعملياتها . غير أن الاختلاف يبدو أكثر وضوحاً بين

---

١ - د. علي الشرقاوي . السياسات الادارية – تحليل وبناء واختيار وتطبيق الاستراتيجيات في منشآت الأعمال . ص ص ١٧٤ – ١٧٥ .

٢ - أنظر د. محمد بكير . دراسات في السياسة والحكم . ص ٣٠٣ .

الناس علي تطبيق مثل هذه الدرجة من التنظيم علي غيرها من المنشآت التجارية والصناعية .

وتختلف المزايا التي تحصل عليها الصناعات من الحكومة ، فهناك بعض الصناعات التي تتمتع بإعانات حكومية مباشرة ، أو غير مباشرة . ومن الطبيعي أنه كلما تزايدت المزايات التي تحصل عليها الصناعة من الحكومة كلما كان عليها أن تتقبل تزايداً في درجة خضوعها للقيود والتنظيمات الحكومية .

ويعرف عصرنا الحالي بأنه عصر التدخل الحكومي . فالحكومة هي التي تنظم العديد من أوجه نشاط المنظمات . ففي الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي قمة الدول الرأسمالية تتدخل الحكومة في التعيين والأجور والممارسات التجارية والأنشطة النقابية ؛ وفي بلد آخر كالهند تحتم التشريعات القانونية علي كل مستثمر أجنبي أن يشرك معه ستة آخرون من الهنود في ملكية المنظمة ، وأن يلتزم بتعيين نسبة تحددها الحكومة من العمالة الهندية .

كذلك فإن المدى الذي يتجاوب فيه رئيس الدولة والسلطة التشريعية مع نشاط الأعمال في المجتمع ، يؤثر علي سياسة الحكومة في فرض الضرائب [١] .

ولاشك أن الدور الذي لعبته السلطة السياسية دفع عملية التنمية الاقتصادية التي شهدتها فرنسا وأوروبا الغربية إلي التقدم ابتداء من القرن الثامن عشر . ولهذا أيضاً دوره في فكرة " أخلاق الزهد " والتي تعد عاملاً من عوامل نشأة الرأسمالية وتطورها في الغرب .

وقد عمل هذا علي ترشيد وضبط العمليات الاقتصادية والسيطرة علي الظواهر السكانية والصحية ، وقد عكس الفن والأدب هذا التطور . أضف إلي ذلك فقد هيمنت مفاهيم الحياة علي السلطة ، وتم ذلك لصالح السلطة السوية ، على حساب مبدأ " القانون " ، ذلك أن القانون لا يمكن أن يقوم إلا علي القوة ،

---

١ - د. علي شريف . الإدارة المعاصرة . ص ٩٩

وقوته علي حد السيف الذي يبطش بكل من يتجاوز حدوده . أما السوية فتعبر عن سلطة هدفها الإبقاء علي الحياة والحفاظ عليها بوسائل تنظيمية مستمرة .

ولكن إذا كانت الحياة هي التي تصبح في السلطة الجديدة ، وليس الموت ، أساس القيمة والمنفعة ، فليس معني ذلك افتراض القانون ، وتقلص مؤسساته ، وإنما تحول وظيفته من أداة ردع وقمع إلي مبدأ سوية .

وتختلف أساليب العمل السياسي داخل المصنع باختلاف شكل السلطة التي يأخذ بها المجتمع . فالعمل السياسي في المجتمع الرأسمالي شاق نظراً لتعدد الأحزاب وأيديولوجيات الاتجاهات الليبرالية .

وتلعب الديموقراطية ، وهي عنصر هام من عناصر السلطة والسياسة ، دوراً هاماً في إدارة المنشآت الصناعية . فتجزئة القطاع الحكومي إلي عدة أشكال ووحدات تنظيمية يجعل من الصعوبة بمكان أن يعرف المواطن من المسئول عن ماذا ؟، وهل هذه المنظمات تأخذ بمفهوم الديموقراطية من عدمه . فعلي مستوي الحكومة المركزية نجد الوزراء دائماً وأبداً يتفادون الاستفسارات والاستجوابات علي أساس أن الأمر المعروض للمناقشة هو أمر تنفيذي ، ويسأل عنه الرئيس التنفيذي المباشر .

وعندما تقوم الأجهزة الحكومية بإبرام تعاقدات مع بعض الشركات الخاصة لقيامها بأداء الخدمة ، فإن هذه الشركات لا يمكن للمواطنين محاسبتها . فالمحاسبة في هذه الحال تتحدد وفقاً لشروط التعاقد ، فالمواطن وفقاً لهذا الأسلوب في أداء الخدمة يفتقد الديموقراطية ، والقدرة علي محاسبة الشركات من الخدمات الرئيسية التي قد تقدم له أحياناً بواسطة هذه الشركات .

والواقع أن الخدمات العامة إذا أرادت أن تحسن من جودتها فإن عليها أن تؤمن بقيمة الديموقراطية ، وقدرة المواطنين علي محاسبتها ، وتمكينهم من ذلك ، فجودة الخدمة العامة القائمة علي فلسفة وفكر يؤمن بأهمية المحاسبة الجماهيرية والديموقراطية ، ولذلك تحاول إشراك المواطنين والمستخدمين في تحقيقها ، والوصول

إليها سوف تكون جودة مميزة بشكل كبير عن تلك الخدمات التي تعتمـــد علـــي عملية إدارية بحتة ، والتي توجد الآن حولنا بشكل كبير .

الفصل السادس عشر

السلطة والعمليات الاجتماعية والمعايير

يعمل التنافس علي رقي الأفراد وتنمية النظم ذات الطاقات المختلفة . وهو يوائم بين النظام الاجتماعي القائم والمجتمع الجديد ، ويؤدي بذلك وظيفتين : فهو يقوم بعملية الاختيار الاقتصادي ، كما أنه عامل من عوامل التغير الاجتماعي [1] .

إن الديموقراطية هي التنافس من أجل القيادة السياسية . والمنهاج الديموقراطي كما أورده " جوزيف شوبيتر " في كتابه " الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية " هو إجراء نظامي للوصول إلي موقع القوة عن طريق الصراع التنافسى من أجل الحصول علي أصوات الناس بحيث يتمكن من كسب الصراع ، واتخاذ القرار السياسي .

ويحرك الصراع نوازع الشر . وقد تنشب صراعات ثقافية بين الطوائف والشيع . وقد يقوم الصراع في المجال السياسي للاستحواذ علي السلطة ، فقديماً عاشت الجماعات الإنسانية منذ نشأتها متصارعة يسود بينها القتال والعنف مما نتج عنه منتصر ومنهزم أو غالب ومغلوب . وعلي هذا فسيادة إرادة الغالب أمر لابد منه في مثل هذه الحالة . ومن نتائج هذه السيادة إقامة نوع من السلطة على مختلف مناحي حياة الجماعة كأساس قيام الدولة هنا هو فرض إرادة الأقوى .

وينتج عن الصراع قيام أحد الطرفين – الغالب والمغلوب بالعيش علي رقعة من الأرض أو الإقليم يسيطر علي مقدراته المنتصر أو الغالب ، وبذلك تقوم الدولة باكتمال عناصرها الأساسية ، وهي : الإقليم ، والشعب ، والحاكم .

وتعتبر جمهورية روما من الدول القديمة التي واجهت الثورات ، فقد قام فيها صراع حاد بين النبلاء والدهماء واستولي الثوريون علي العاصمة ، وفي عصر

---

١ - أنظر جون إريك ونورد سكوج . التغير الاجتماعي . ص ٤٥ .

جراتشى سفكت الدماء ، قوطع قانون التصويت مرتين . أما الحروب الأهلية التي وقعت في أزمة لاحقة ، فقد قامت بها الجيوش المنظمة ، وانتصر فيها أوكتافيوس أوغسطس Octavianus Augus الذي غير شكل الحكومة ، وأقام حكومة ملكية عسكرية بيروقراطية . واتخذت القوات المسلحة لنفسها حق تغيير شكل الحكومة ورئيسها .

كذلك قامت الصراعات الأهلية والثورات في أوروبا الإقطاعية خاصة بين القادة المحليين من البارونات . فقد انقسموا في المدن إلي جماعتين حاربت كل منهما الأخرى ، وكونت مملكة ، وأعلنت شرعيتها . وفي سيلي قامت الصراعات بين النبلاء اللاتينيين والكاثوليك ، وتصارعت الجماعتان علي وارث العرش سواء كان ملكاً أو أميراً أو أميرة .

وفي فرنسا تصارع البور جانديون Admagaces والارما جنسيون Ardmagaces علي شخص الملك . وفي فترات اخري نظم البارونات أنفسهم وانقسموا إلي جماعتين تدعم كل منها أسرة من الأسرتين الملكيتين المتنافستين . أما ثورة ١٧٨٩ فقد كانت انقلاباً في الطبقات الاجتماعية والقوي السياسية التي حكمت فرنسا إلي ذلك اليوم . فقد تحطمت الإدارة ، والهار الجيش خلال فترة حكومة الثورة ، وتقلد قادة الانقلاب الحكم . أما ثورة ١٨٤٨ فقد قذفت بالحكم الملكي للويس فيليب ، واحتل الغوغاء المصلحون مناصب الحكم والإدارة ، وشكلوا حكومة من المشاغبين (١) .

وفي إنجلترا كان لدي تشارلس الأول جيش صغير ، وكان لدي البرلمان ميلشيا في المقاطعات . ولعب نبلاء الفلاحين دوراً كبيراً في صراعهم مع الملك .

واستطاع كروميل أن ينظم فرقة عسكرية ، ثم جيشاً من القوات المنظمة. وقامت ثورات متعددة بين الملك وجيش كروميل ، واستطاع كروميل بجيشه أن

---

1 – Gaetano Mosca , op , cit , pp . 203 – 205 .

يستولى علي اسكوفلاند وايرلندة ، وأصبح البرلمان الإنجليزي السيد المطلـــق علـــي الجزر البريطانية (١) .

وقامت الوحدة في إيطاليا وألمانيا بعد صراع حاد تجلي في الجهود السياسية لكافور Cavour وجاريبالدى Garbal di وأتباعهم في إيطاليا ، وجهود بســـمارك والأحرار في ألمانيا .

واتسم تاريخ السياسة في غرب أوروبا منذ قيام الثورة الفرنسية بســمات عامة ، فقد زادت مشاركة المواطنين في العمل السياســـي ، وتعـــددت الـــدوائر الانتخابية ، وأجريت انتخابات عامة تقوم علي تكافؤ الفرص ، واشترك النساء في الإدلاء بأصواقمن ، وقامت التنظيمات الحزبية علي أساس من القوميـــة والعضـــوية الجماهيرية .

وقد ناقش جوزيـــف شـــومبيتر العلاقـــات التاريخيـــة بـــين الرأسماليـــة والديموقراطية، وأدخل في إطارها معالجة الأحزاب السياسية علي أســـاس مماثلتـــها بالصراع بين أصحاب رءوس الأموال من أجل كسب السوق . والسوق في ميدان السياسة هو أصوات الناس .

ويرى كارل ماركس أن هناك تناقض أو تصادم في المصالح ينـــتج عنـــه الصراع السياسي ، والصراع بين الطبقات الذي يخلقه ويطوره وتنمية نظام الإنتاج الرأسمالي .

أما داهر ندورف Dahrendorf فـــيرى أن الســـبب الحاســـم لتكـــوين الجماعات المتصارعة هو توزيع السلطة ، وذهب إلي القول بأن توزيع الســـلطة في كل منظمة صناعية أو سياسية يكون من فئتين : الفئة المسيطرة ، والفئة الخاضعة . ويحدد نوع السلطة بالجماعات المتصارعة . ويعتبر هذا أساس ظهـــور الجماعـــات الثورية .

---

1 - Gaetano Mosca , op , cit , p . 211 .

أما الدول الاسكندنافية Scandinavia فقد ساد فيها الصراع بين الريف والحضر . وكان هذا الصراع أساس الإصلاح الدستوري وسلطة البرلمان . وأدت السياسات القومية إلي انتشار الديموقراطية الاشتراكية من المدن إلي الريف . وتحالفت طبقة عمال الصناعة مع البروليتاريا الزراعيين . ومع زيادة حراك الطبقة الدنيا من الفلاحين ، اتسعت الإنتخابات السياسية المحلية ، وظهر القادة المحليون ، وتبين إقامة تحالف محلي يتقاطع مع التنظيمات الحزبية القومية والمحلية [١] .

وفي أمريكا – اشتدت الانقسامات الحادة بين الديموقراطيين الوطنيين Patriots ، والموالين من عامة الشعب Loyalists . وأنشأ الجمهوريون الوطنيون Patriots كونجرسا ينظم جهود الثورة ؛ ولكنه لم يعد بعد حزباً سياسياً يتميز بشكل سياسي مميز خلال فترة الصراع من أجل الاستقلال .

وتجلي الانقسام الحاد بين الفيدراليين واللافيدراليين أثناء المناقشات التي دارت حول التصديق علي الدستور الجديد عام ١٧٨٨ / ١٧٨٩ .

وهكذا نشأت الأحزاب السياسية الأمريكية نتيجة الصراع الثوري الجديد منذ عام ١٧٩٠ . ويرجع هذا الصراع إلي الاختلاف بين الجماعات الاقتصادية التي ميزت الفيدراليين عن الجمهوريين . فقد قام صراع بين رجال التجارة ، والمستثمرين ، وأصحاب المصالح الصناعية وبعض فئات من الزراع وبين أصحاب الأرض . وظهر الخلاف حول عدم اتفاقهم علي درجة الحكومة القومية الجديدة ، وعلي السياسة المقترحة لتدخل الحكومة في التنمية الاقتصادية ونمو الرأسمالية .

وقد ازداد الصراع نتيجة النزاع بين القادة الفيدراليين من أمثال الكساندر هاميلتون وجون آدم ، وبين القادة الجمهوريين من أمثال جيمس ماديسون ، وتوماس جيفرسون . كما ظهرت الصراعات بين الجماعات الدينية والمحلية المختلفة ، فقد سعت كل منها وراء مصالحها الشخصية [٢] .

---

1 – See joseph la Palombare & Myron Weiner (Eds) p . 241 .
2 – Ibid , 80 – 81 .

وهكذا ظهر النسق الحزبي الثنائي الحديث في أمريكا نتيجة الصراع بين الفيدراليين والجمهوريين منذ عام ١٧٩٠ .

وفي دراسة للصراع السياسي في أربعة وثمانين دولة خلال الفترة من ١٩٤٨ – ١٩٦٥ تبين أن الدول المتقدمة Modern ينخفض مستوي الصراع فيها عن البلدان التقليدية الانتقالية . أما الدول الانتقالية ، فيرتفع فيها مستوي الصراع . والجدول الآتي يبين ذلك .

جدول [١]

يبين العلاقة بين مستوي الصراع السياسي ومستوي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لـ ٤٨ دولة خلال الفترة من ١٩٤٨ – ١٩٦٥

المستوي الاقتصادي والاجتماعي	منخفض %	عالي %	عدد المجتمعات
تقليدي	٤٣	٥٧	٢٣
انتقالي	٣٢	٦٨	٣٧
متقدم	٨٧	٧	٢٤
المجموع	–	–	٨٤

وثمة عوامل اجتماعية واقتصادية ودينية وعسكرية تلعب دوراً هاماً في عمليات الصراع الاجتماعي ، وتؤدي جميعها إلي الحراك والظهور علي المسرح السياسي ، وتطرح استفسارات حول توزيع السلطة ، وتثير مواقف سياسية وسلوكاً سياسياً معينا .

1 – Robert A . Dahle , A Modern Political Analysis , p . 66 .

وتعد ظاهرة السلطة وما تتضمنها من التنشئة السياسية احدي العمليات الاجتماعية التي عن طريقها يتحصل الفرد علي المعلومات والقيم والاتجاهات التي تتعلق أو ترتبط بالسلطة والنسق السياسي .

السلطة والمعايير الاجتماعية :

تتأثر معايير تقلد السلطة وطريقة ممارستها في المنظمات والمؤسسات بمعايير السلطة وطريقة ممارستها في المجتمع . فمركزية أو لامركزية السلطة في المجتمع تنعكس علي أجهزة الإدارة العامة . ففي حالة المركزية تميل السلطة إلي طابع الاستبداد وعدم الثقة ، وفي حالة اللامركزية تميل السلطة إلي التعاون والديموقراطية في ممارستها .

وتتصف علاقات السلطة في المجتمعات التي يغلب عليها علاقات التنظيمات الأولية بالميل نحو التركيز والاستبداد والهيمنة والسيطرة ، وبذلك يمتد أثرها إلي الأجهزة السياسية والحكومية . فسلوك القيادات في مثل هذه الظروف يغلب عليه النزعة التسلطية في تعاملهم مع مرءوسيهم ، ويخضعون في نفس الوقت للاستسلام والخضوع لسلطة رؤسائهم .

أما حين يقل نفوذ التنظيمات الأولية ، يكون لعلاقات السلطة طابعاً ديموقراطياً وتعاونياً . وفي ظل هذا المناخ الاجتماعي الذي يقوم علي الإدارة الحرة ، والتعاون بين الرؤساء والمرؤوسين ، لابد وأن يتقلص السلوك الاستبدادي المتسلط في أجهزة الإدارة العامة (١) .

وتقوم الدولة علي قيمة القوة . وبالرغم من الاختلافات القائمة بين الدول في العصر الحالي ، فإنها تميل جميعاً إلي الاتجاه نحو الديموقراطيات أو الدكتاتوريات البروليتارية — أي تتجه إلي النظام الديموقراطي أو نظام عبادة الدولة . وتقوم هذه الاختلافات بين الدول علي أساس الاختلافات في الإيديولوجيات والقيم (٢) .

---

١ - د. علي الشرقاوي ود. محمد سعيد سلطان الإدارة العامة . ص ص ٣٨٢ – ٣٨٣ .
2 – T . D . Weldon, Politics and Marales , A Study in Political Conflict , p . 222 .

ويواجه الشعب الحكومة باستخدام قيمة " الطاعة " ، ويكبحهـا إذا مـا استخدمت قيمة " الاستبداد " . وإذا ما التزم الحكام أخلاقياً بعدم تجاوزهم حدود السلطة السياسية الشرعية فإن المحكومين يلتزمون أخلاقياً بقبول السلطة الشرعية ، ويسعون للوصول إلي أغراضهم من خلال القانون والممارسة السياسية . وإذا مـا وقعت ثورة أو انقلاب أو تمرد ، فإن مرد ذلك يعود إلي انحراف السلطة السياسية القائمة عن الأخلاق والقانون [١] .

وقد اعد " لاسويل Lasswell " قائمة بالقيم المرتبطة بالحياة السياسـية ، فذكر أنها الرعاية ، والاحترام ، والدخل ، والأمن ؛ وحددها في كتابـه " الخلـق الديموقراطي Democratic Character " ، بثمانية هي : السـلطة ، والاحتـرام ، والمحبة ، والاستقامة ، والسعادة ، والثروة ، والمهارة ، والتثقيف .

وتعتبر السلطة السياسية ضرورة قبلية لاكتساب قيم الرعاية ، والاحتـرام ومن الضروري لأي سلطة سياسية أو ممارسة نفوذ من وجود درجة معينـة مـن الاحترام والرعاية والنجاح .

وتسير الأخلاق وفن التشريع في خطين متوازين ، فالسرور وتجنب الآلام هي غاية المشرع ، والعدالة وسيلة لتجنب الضرر الذي ينتج عـن الخصـومة في المجتمع .

أما القوات المسلحة فتستخدم لرد العدوان الخـارجي . وهنـاك علاقـة واضحة بين البرلمان وقيمة الحرية في التشريع الإنجليزي ، بينما تتضح تماماً العلاقـة بين قيم قادة الحرب في البلدان الشيوعية .

وقد اكتشف " سميث Brewster Smith " وجود علاقة بين قيمة الحريـة وسياسة الاتحاد السوفيتي . وتعنى الحرية عند المحافظين الألمان — في القرن التاسـع

---

1 – Graham Wallas , Human Nature in Politics , p . 205 .

عشر – حق كل صاحب أرض في أن يعيش وفق امتيازاته ، بينما تعني الحرية في المفهوم المعاصر التخلص من هذه الإمتيازات [١] .

وينعكس التغير في القيم الأخلاقية علي حياة الإنسان الاجتماعية والسياسية ، بل وعلي السلوك السياسي ، فهو يؤدي إلي تغيير في الآفاق الذهنية للجماعات صاحبة الامتياز . فقد قضي التقدم الفلسفي والعلمي علي القيم العتيقة، وانهارت الأخلاق الأرستقراطية والكنيسة كنظام تؤيده قوي الله وتنظيمه للعالم . وهكذا يقترب علم السياسة من علم الأخلاق [٢] .

وقد بذلت حضارة أوروبا خلال القرن التاسع عشر جهداً كبيراً في أعمال البرامج التي وضعت في القرن الثامن عشر . وتبلورت هذه البرامج في تصورات ثلاث ، هي : الحرية ، والمساواة ، والآخاء .

وتطبيقاً لمبدأ الحرية ظهرت البرلمانات بدلاً من المجالس اليونانية والرومانية القديمة ، وتكون البرلمان من مجلسين في معظم الدول . وقامت البرلمانات بوضع القوانين . وأدلي الأعضاء بأصواقم علي الضرائب والميزانية وعلي كل قوانين الدولة. كما ظهرت سلطتان في الحكومة الحديثة ، هما : السلطة التنفيذية والسلطة القضائية .

أما المساواة ، فمع تناقضها مع طبيعة الأشياء ، إلا أن المواطنين متساوون علي الأقل أمام القانون . وتعني المساواة اختفاء الطبقات الاجتماعية الجامدة .

ومع ذلك يلاحظ وجود هوة بين الطبقات المختلفة في التفكير والشعور ، وفي الأذواق والميول في المجتمع الأوروبي خلال القرن العشرين . وقد لا يعود هذا إلي عدم المساواة في الثروة ، فسيكولوجية وذكاء أي فرد من الطبقة الوسطي الدنيا الذي يسعى للحصول علي درجة جامعية أو دبلوم المدارس الصناعية ، تكاد تقترب من طبقة أصحاب الملايين أكثر من اقترابها إلي طبقة العمال ، بالرغم من أن الفرد

---

1 – jermy Bentham , An Introduction to the Principles of Morales and Legistation , p . 313 .

2 – Morton Davies & Vaughn Lewis , Models of Political Sytems , p . 151 .

من الطبقة الوسطي الدنيا يكون أقرب إلي طبقة العمال أكثر من اقترابه إلي طبقة أصحاب الملايين من وجهة النظر الاقتصادية . ومما لاشك فيه ، فإن هذا يعود إلي التقدم الثقافي الذي سماه الإيطاليون Civility .

أما الاخاء ، فيعني حب الإنسان لأخيه الإنسان ، سواء كان هذا الإنسان قريباً أو بعيداً ، ومهما كان نوع الرابطة التي تربطه به . ورغم ذلك فإن دوافع الكره لم تختف كلية من الإنسان [١] .

1 – Gaetano Mosca , op , cit , pp . 466 – 473 .

الفصل السابع عشر

السلطة والتغير الاجتماعي

يسير التغير الاجتماعي بخطى حثيثة في مختلف المجتمعات المتقدمة النامية ، والمتخلفة على حد سواء ، والذي يتطلب متابعته ، وأثره على موضوعات السلطة والتنشئة السياسية وعلاقة ذلك بالبناء الاجتماعي ككل .

فقد قامت في معظم الدول النامية سلطات سياسية جديدة قد تختلف أو تتفق مع السلطات السياسية في العالم الغربي ؛ وكان ذلك نتيجة استعمال الاحتكاك بين العالم الغربي وهذه الدول . . وقد حاولت هذه السلطات السياسية وضع خطط للتنشئة السياسية على المستوي القومى مثلما يحدث في الجزائر بواسطة حزب جبهة التحرير الوطني — الحزب الحاكم . وفي سوريا والعراق بوساطة حزب البعث وكذلك في غينيا .

وفي مصر أدخلت بعض التعديلات على نظام التعليم ، وأدخلت بعض المناهج الجديدة ، أو تعدلت ، وذلك مثل التربية القومية والمجتمع العربي ، وكان الهدف من ذلك هدفاً سياسياً ، وهو خلق نوع من الوعي والارتباط بالأماني القومية .

ولتحقيق ذلك أدخل في الاتحاد الاشتراكي جهازاً يسمي " بالجهاز السياسي " وقد عرف باسم " طليعة الاشتراكيين " ، وقد حددت لائحته مهمة هذا الجهاز في الآتي : " إن المهمة الأساسية لهذا التنظيم هي أن يتولي التعبئة المنظمة لقوي الشعب العامل ، بحيث تضمن هذه التعبئة بقاء سلطة الدولة باستمرار بأيدي التحالف الشعبي الاشتراكي القائد " .

وكان أعضاء هذا التنظيم يمثلون عصب التنظيم الأكبر — الاتحاد الاشتراكي ، ويقودون العمل السياسي من خلال مواقعهم التنظيمية فيه . وكان

هذا أيضاً من أهم أساليب التنشئة السياسية ، إذ امتد نشاط الجهاز إلي الشباب علي مختلف نوعياتهم ومستوياتهم . وكانت مهمة تجديد أعضاء من الشباب مهمة أساسية لأعضاء مجموعات التنظيم الطليعي .

وبعد اختيار العضو الجديد وتثبيته في إحدى مجموعات التنظيم يمد بمجموعة من النشرات التنظيمية والتثقيفية دورياً تتيح له من الفكر والمعلومات ما لم يتح لأقرانه من غير أعضاء التنظيم . هذا فضلاً عن برامج إعداد الأعضاء جسمانياً وفكرياً عن طريق إدماجهم في العمل ببعض القطاعات الأخري لتعويدهم المشاركة في العمل العام وتنمية الشعور الوطني والإحساس بالمسئولية الجماعية .

وفي بلدان العالم الرأسمالي تقوم وسائل الاتصال الجماهيري من صحف وإذاعة مرئية أو غير مرئية بخلق الوعي الجماهيري والارتباط بالأماني القومية .

السلطة والحركات الاجتماعية

ويصاحب التغير الاجتماعي حركات اجتماعية ، وحراك في مراكز وأوضاع الأفراد يؤدي بالتالي إلي تغيير في توزيع السلطة وميادين الضبط التنظيمي ، فتسعي الطبقات الوسطي الحضرية وراء السلطة ، وتستحوذ عليها من الصفوات الارستقراطية والحكام الاستثماريين . وفي نفس الوقت تتلاشي جماعات اجتماعية قديمة .

ويؤدي الحراك إلي قيام هذه الطبقة الوسطي بأدوار في أعمال الحكومة بشكل مباشر ، أو من خلال عضويتها في الأحزاب السياسية . فقد أشار تريفور روبر [1] إلي قيام هؤلاء الأعضاء بالأعمال الحكومية ، ولاحظ تضاعف عدد الإشراف الانجليز منذ أوائل القرن السابع عشر . واسترعي انتباهه زيادة عدد أعضاء مجلس العموم البريطاني خلال الفترة . ما بين ١٦٠٣ — ١٦٢٦ إلي اثنين وسبعين عضواً. وفي أيام جيمس الأول james 1 أنضم ست وأربعون عضواً

1- Bernard Barber , Social Stratification , A Comparative Analysis of Strueture and Process , p . 409 .

للمجلس . وانضم ست وعشرون عضواً في عهد تشـــارلس الأول Charles 1 .
بالحركة الاجتماعية هي قيام تجمع اجتماعي من الناس يسعون لإحداث تغــيرات معينة في النظام الاجتماعي القائم ، أو هي حركة ثورية " ذات مضامين سياسية " والحركة الاجتماعية قد تتطور وتجذب إليها أعداداً كبيرة من أعضاء المجتمع لتصبح حركة شعبية .

وتختلف الحركة الاجتماعية عــن التجمعــات الاجتماعيــة الأخــرى كجماعات الضغط أو المصلحة ، وذلك من حيث العدد والتنظيم والأهداف الــتي تسعي إلي تحقيقها : كما أنها تختلف عن الأحــزاب السياســية ، لأن الحركــات الاجتماعية لا تسعي إلي ممارسة الحكم ، فضلاً عن أنها يعوزها " التنظيم " الــذي يمنح فعالية أكثر لجماعات الضغط والأحزاب السياسية .

وتتميز الحركة الاجتماعية بأنها تهدف إلي تحقيق مصلحة عامة ، أو تــدعو لأيديولوجية معينة ، أو قد تناصر قيادة كارزمية ، أو قد تكون الحركة صادرة عن طبقة اجتماعية معينة كالطبقة العاملة أو حركات الطلاب (١٩٦٨) أو حركــة السود في أمريكا . وقد تنتهي الحركة الاجتماعية إلي تكوين حزب سياسي ، أو قد يستولي عليها أحد الأحزاب السياسية . وقد تتحول إلي جماعة ضغط .

وتؤثر الحركات الاجتماعية علي نسق السلطة ، وعلي العمل السياســي . وهي تعكس الاهتمام بالأنشطة السياسية الفردية التي تمثل محوراً من محاور المشاركة السياسية .

وفي الستينيات من القرن العشرين ظهرت حركــة الطــلاب ، وبعــض الحركات العرفية العرقية ، وحركة المرأة في أوروبا ، وأثرت تأثيراً بالغاً في الحيــاة السياسية .

وقد ظهرت حركات اجتماعية قوامها العمال في ألمانيا . كمــا ظهــرت حركة اجتماعية بواسطة الطبقة الوســطي في أمريكــا . وتطــورت الحركــات الاجتماعية الجماهيرية في صورة حركات قومية تطالب بالاستقلال لبلدانها من رقبة

الاستعمار . وجاءت حركة المرأة وحركة الطلاب في مناطق مختلفة من العالم ، خاصة بعد أن حصلت دول كثيرة على استقلالها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[١].

١ - د. إسماعيل علي سعد . علم الاجتماع السياسي . ص ص ٨٤ – ٨٨ .

البـــاب الخامس

النفـــوذ

الفصل الثامن عشر

ماهية النفوذ

يشار إلي بعض الوظائف أو التزاماتها علي أنها تتسم بالنفوذ بطريقة متقاربة أو متساوية . فرئيس الوزراء البريطاني أكثر نفوذاً من عضو عادي في مجلس العموم.

والنفوذ هو العمل علي تحقيق أهداف يستخدم فيها وسائل مختلفة بينها الإكراه أو الإرغام ، ومنها التراضي أو الإغراء ، وقد يكون بالاثنين معاً ، أي الترهيب والترغيب ، وذلك دون استثناء إلي حق مخول لذلك من قواعد أو قوانين.

وغالباً ما يشير النفوذ إلي قوة غير نظامية ، تتمثل في القدرة علي التأثير في صانعي القرارات السياسية ، وتوجيه الرأي العام من أجل تحقيق أهداف معينة ، وهو يمارس عادة من جانب العناصر القيادية التي لا تشغل آية مناصب رسمية في المجتمع ، وذلك عن طريق عمليات الاتصال السياسي والتفاعل الاجتماعي التي تباشرها عبر وسائل الاتصال الجماهيري والأحزاب السياسية ، أو داخل جماعات الضغط والمصلحة ، سواء باستخدام وسائل الاستمالة والإقناع والترفيه المألوفة ، أم بممارسة أساليب التهديد والترهيب والإرغام غير المشروعة .

ويستند النفوذ إلي البيئة الثقافية للمجتمع ، بما تتضمنه من قيم ومعتقدات ومعايير سلوكية . ولا ينفي هذا بطبيعة الحال أن شاغلي المناصب الرسمية لهم نفوذ شخصي داخل دوائر عملهم ، ويمارسون هذا النفوذ أحياناً خارج هذه الدوائر .

وقد يتسم النفوذ السياسي بالسلطة والقوة والإغراء ، أو مزيجاً منها جميعاً، وفي حال القوة والإغراء قد يشمل العقوبات السلبية والإيجابية معاً . وقد يتم ممارسة النفوذ بطريقة مباشرة أو ملتوية . والمواجهات المباشرة أكثر إثارة ، لكنها ليست بالضرورة أكثر أهمية . فاستخدام النفوذ بطريقة خفية لا يمكن تمييزها أو

بطريقة ملتوية قد يرجح في أهمية الخلافات التى يرى فيها المتفرج معظم اللعبة أو كلها . ويعتمد قدر ما يمكن ملاحظته من اللعبة على الثقافة السياسية في المجتمع وعلى إطار النفوذ داخل المجتمع .

وإذا كانت القوانين ضعيفة ولا يمكن أن تعتبر قمعية ، أطلق على تلك الحالة النفوذ السياسى ، فقد يتأثر شخص ما في عمله نتيجة إدخال دليل جديد بطريقة جيدة مع أن النتيجة الوحيدة لتجاهل هذا الدليل هي أن الفعل قد يبدو لا معقولاً . وإذا تم قبول الدليل فإن المحصلة النهائية سوف تتأثر . ومن ثم فإن الشخص الذي قدم الدليل قد استطاع ممارسة نفوذ سياسي .

وينبع النفوذ السياسي في هذا النوع من تقديم معلومات جديدة ، أو اقتراحات عن طريق الأصدقاء أو التعليقات الساخرة من جانب الخصوم . ويعكس هذا النفوذ نوعان النفوذ الإغرائي أو الإرشادي .

ويعتمد النفوذ السياسي علي حيازة الثروة والصحة والتعليم والجاذبية والموارد الأخرى ، وكذلك علي المهارة التي تستخدم بها هذه العناصر ، وعلي موارد ومهارة الآخرين سواء المؤيدين أو الخصوم . ويحدد إطار الموارد واستغلالها النتيجة في موقف معين ، ففي مواقف مختلفة وأماكن مختلفة تزداد قيمة بعض الموارد والمهارات . فمثلاً تؤدي الدراسة الجامعية إلي ارتفاع في الموارد (المكانة) ، كلما قل عدد الخريجين بالنسبة لغيرهم . وقد يضعف الطلاق المكانة السياسية في مجتمع ما ، وقد يكون الفشل في إنجاب الذكور في مجتمع آخر .

وخلاصة القول فإن قيمة الموارد والمهارات بما فيها الصفات الشخصية ، وبالتالي نفوذ الشخص ، يعتمد علي المجتمع الخاص بها .

ويسعى الذين يتسمون بالنشاط السياسي في طلب النفوذ السياسي . وقد يحقق بعض الأشخاص الوصول إلي النفوذ والتمتع به لذاته ، بينما يكون للآخرين وسيلة لتحديد السياسة ، والتأثير فيها ، وتحديد المصالح التي تخدمها والقيم التي تعبر عنها .

ويتوقف قدر النفوذ علي عدد الأشخاص الذين يتأثرون به ، والأثر علي الأفراد الذين شملهم النفوذ . وعند تساوي العوامل الأخرى فإنه كلما زاد عدد الأشخاص الذين يشملهم التأثير ، وكلما زادت التغيرات في السلوك كلما زاد النفوذ ، لكن الأشياء نادراً ما تكون متساوية . ففي ظروف معينة يُعتبر التأثير علي قادة مجموعات صغيرة دليلاً علي النفوذ الأقل أو الأكثر عن التأثير في أعضاء الكوادر العليا في المجموعة .

وتشمل فكرة قدر النفوذ عدد الميادين السياسية بالإضافة إلي عدد الأشخاص فإذا ما تساوت العوامل ، فإن الموظفين المسئولين عن الرعاية بما فيها الإسكان يكونون أكثر نفوذاً عن أولئك المسئولين عن الإسكان فقط .

ويتأثر النفوذ كذلك بفكرة مدة الاستمرار ، وهي مدة تقلد الوظيفة ، فعضو مجلي النواب في الولايات المتحدة ، يتمتع بالعضوية لمدة سنتين ، أما عضو البرلمان البريطاني فيمسح بحد أقصي قدره خمس سنوات .

وينسب النفوذ جزئياً إلي قدر شمول السياسة الناتجة عنه أو قدر عدم نجاحها أو تآكلها . ويعتمد درجة التعيين علي مكانة مصادر النفوذ . فقد يُقنع عرض للدفاع يقوم به العمال رئيس لجنة محلية من لجان السلطة أثناء القيام بزيارة بأنه يمارس قدر كبيراً من النفوذ . لكن الزيارات المنظمة التي يقوم ها عمدة المدينة تعني قراراً بالتفتيش علي كل شئ بشكل لا توحي به زيارة يقوم بها رئيس اللجنة السابقة ذكره .

وتتصل درجة اليقين بخصوبة النفوذ ، ويكون النفوذ خصباً منتجاً بمعني أنه يؤدي إلي حالات التقليد التي تحافظ علي استمرار السياسة . فقد يمارسه رئيس الوزراء في اتجاه معين ، ويتجاوب معه آخرون دون جزاءات ، ويطبقون مبادئ سياسية مماثلة . وهكذا يكون الأثر في تزايد واضطراد ، وقد يستخدم الآخرون الذين ينتمون لثقافات مختلفة معايير إضافية في تقويمهم للنفوذ .

وحين يقوم النفوذ يجب أن نميز بين اتخاذ القرار وصنع القـــرار ، فمتخـــذ القرار هو الفرد أو المجموعة أو اللجنة ، وهو الذي يعلن عن السياسة في النهايـــة . أما صناع القرار فهم الذين أسهموا في العملية التي تؤدي إلي القرار . ويستبين من ذلك أن اتخاذ القرار فعل يقوم به الوزير ، أما صنع القرار فيقـــوم بـــه الموظفـــون والجماعات المستفيدة التي تؤثر علي الوزير قبل اتخاذ القرار . إلا أن تتخذ القـــرار غالباً ما يكون مساهماً في صنع القرار وإعلانه للقرار يتم بشكل آلي .

الفصل التاسع عشر

مؤسسات مباشرة النفوذ

ويقصد بمؤسسات مباشرة النفوذ آليات العمل السياسي مثل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط أو المصلحة ، ويقصد بجماعات الضغط أو المصلحة أنها منظمات جماهيرية تختص بالدفاع عن مصالح معينة ، وتباشرها ما يعنّ لها من أنماط النفوذ أو التأثير في السلطات العامة ، ودوائر صنع القرارات السياسية [١] .

وتعزف جماعات الضغط عن تقلد مسئولية الحكم ، ومن ثم لا ينبغي السيطرة علي مواقع القوة الآمرة في المجتمع .

الأحزاب السياسية

والحزب هو جماعة ذات فكر مذهبي معين ، أو التنظيم السياسي للطبقة ، بمالها من مصالح حيوية ، وما يحكم تفاعلاتها من توجهات أو مواجهات أيديولوجية ، وما يتبعه من أهداف تكتيكية مرحلية أو غايات إستراتيجية نهائية[٢]. ويسعى الحزب إلي وضع هذه التوجهات أو الفكر موضع التطبيق ، كما أنه يضغط علي التنظيم الرسمي ، ويؤثر في دوائر صنع السياسات العامة والقرارات السياسية، وكذلك تغيير التمثيل السياسي . ويكون ذلك لا عن طريق بمجرد الضغط علي السلطة الرسمية فحسب ، وإنما بالعمل علي الاستيلاء علي السلطة باعتبارها قوة سياسية .

والحزب السياسي هو الموصل إلي ديموقراطية الحكم ، ذلك أن الشعب يختار من يمثله من المجالس النيابية ، ومن يتولى السلطة التنفيذية سواء كان نظام الحكم رئاسياً أم برلمانياً .

١- أنظر د. كمال المنوفي . أصول النظم السياسية المقارنة . ص ص ١٦٨ ـ ١٧٠ .
٢ ـ أنظر ف كيللي و م . كوفالزون . المادية التاريخية . ص ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩ .

والحزب السياسي مصدر للأفكار ، ويعبر عن آراء وأفكار مؤيديه من المواطنين ، ومن له الأغلبية في الانتخابات سيفوز بأكثر المقاعد في المجالس النيابية ، وبالتالي يكون له الحق في تشكيل الحكومة . لذلك يقدم كل حزب في المعركة الانتخابية برنامجه الانتخابي ومشروعاته التي ينوي القيام بها إذا ما تحقق له الفوز . ولما كان الرأي العام يتأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد ، فإن فوز أحد الأحزاب علي غيره من الأحزاب يفصح عن حقيقة الرأي العام .

هذا ويمكن القول أن الحزب الذي قد يكون له الأغلبية في دولة ما ، قد لا يوجد أو قد يكون قليل الأهمية في دول أخري . فإذا كان الحزب الشيوعي يتولى كل السلطات في الإتحاد السوفيتي ، وكذلك في الصين الشعبية ، فإنه كحزب يكاد يكون منعدم الأثر في إنجلترا ، وليس له وجود في الولايات المتحدة ، كما يستخدمه الشعب الفرنسي عند الضرورة للضغط علي الحكومات .

وتختلف الأحزاب طبقاً لاختلاف الأفكار التي تسهم بها ، ومدي اعتبار هذه الأفكار أساسية . والأحزاب الشيوعية والفاشية أمثلة واضحة للأحزاب الأيديولوجية . هذا ومن الممكن اعتبار الأحزاب الكاثوليكية أحزاب أيديولوجية ، لأن هناك نسقاً بين الأفكار في الكتابات الكاثوليكية التي تشق طريقها إلي وثائق الحزب الكاثوليكي . ومع ذلك فالرابطة بين الأيديولوجية وواقع الحزب غالباً ما تكون ضعيفة .

وحين تكون الكنيسة قوية من الناحية المادية ، وعدد السكان كثيراً ، فإن الحزب الكاثوليكي يتحول إلي حزب مصلحة أكثر من كونه حزباً أيديولوجياً . وحين تؤكد نظرية الحزب الكاثوليكي الوئام بين الطبقات يصبح الحزب أقرب إلي الأحزاب القومية . وثمة أحزاب أخري تعتبر أحزاباً أيديولوجية ، وذلك مثل الأحزاب الاشتراكية ، ولكنها تعتبر كذلك أحزاب مصلحة إذا كانت أحزاباً عمالية ، ومتعددة المصالح ، أو أحزاباً قومية تسعي إلي توسيع نطاق حب الجماهير لها .

وقبل أن تبرز الأهمية النظرية للحزب سواء كان قومياً أو ديموقراطياً أو جمهورياً أو محافظاً أو ليبرالياً أو راديكالياً أو تقدمياً أو حزب الشعب يجب أن نجيب علي عدة أمثلة ، هي :

١- ما هي القيم التي يدعو إليها الحزب .

٢- هل موقف الحزب أساسي حتى أن الحل الوسط غير ممكن .

٣- هل يسعى الحزب إلي النفوذ بقوة حتى يمكن استبعاد استغلال الظروف ؟ .

ويمكن أن نجد الدليل المفيد في تعامل الحزب مع الأحزاب الأخرى . فمثلاً إذا ما أبدي الحزب للتعاون مع الأحزاب الأخرى التي تسهم نظرياً في أفكار مختلفة، فأن دعوى الحزب في أنه حزب أيديولوجية تصبح ضعيفة أو منعدمة . ومثل هذا الحزب يسعى لكسب السيطرة علي نظام الحكم بالطرق السياسية ، وإذا تم انتخابه فإنه يحكم بأسلوب دستوري . أما الأحزاب الأيديولوجية فقلما تحترم الدستور سواء كانت في صفوف المعارضة أو في السلطة .

وقد تحل الخلافات بين الأحزاب محل التعاون ، فقد يختلف حزب ليبرالي في بلد عن حزب آخر ليبرالي في بلد آخر ، وقد يكون مماثلاً لحزب محافظ في بلد ثالث . فقد رافقت الأحزاب الليبرالية علي إدخال الرعاية الاجتماعية إما بدافع الإقناع أو المصلحة العامة ، وهكذا تم قبول وجهة نظر ليبرالية مختلفة تتدخل فيها الهيئات العامة لإزالة العقبات ، ومكافحة الأمراض ، والإسكان السئ ، وخلاف ذلك من حياة الفرد حتي يكون بحق حراً . وإذا كان التركيز علي الحرية في المقام الأول صار الحزب محافظاً من جانب الرعاية أكثر من أي حزب محافظ .

وتختلف الأحزاب بعضها عن بعض من حيث التكوين ، وأفكار العضوية، والنظام الداخلي ، والعلاقات بين القادة والآخرين . وتسعي معظم الأحزاب في الوقت الحاضر إلي العضوية الضخمة . وقد تكون العضوية في بعض الأحزاب رسمية، وتشترط دفع اشتراكات واستخراج بطاقة ، إلا أن التمييز في الأحزاب بين

المؤيد والعضو العادي ينعدم ، وبوجه عام كلما كان الحزب أكثر أيديولوجية كلما كان الفرق أكبر والتزام الأعضاء أكثر .

ويميل نظام الحزب نحو القوة حين تكون الأيديولوجية هامة ، لكن الوحدة لها اعتبارها الكبير حتى يكون النظام شيئاً عاماً ، وليس حالة استثنائية . وعادة يمارس النظام قادة الحزب ، وهم عادة الذين تم انتخابهم لتقلد المناصب الوظيفية العامة ، بالإضافة إلي الذين يتزعمون الحزب . والتداخل في المناصب يساعد على التنسيق ويحمي القيادة العليا من الضغوط الذي تمارسه القاعدة .

ويعتمد نوع العلاقات التي تقوم داخل أي حزب علي البيئة السياسية ، وثقافة الحزب السياسية ، وتوزيع النفوذ ، والجهاز الحاكم الموجود . فعلي سبيل المثال يحتمل أن يكون الحزب اتحادياً إذا كانت الدولة اتحادية . وقد يسعى للاشتراك بدرجة كبيرة في انتخابات القادة إذا كانت القيم السائدة ديموقراطية . وقد يضمن الحزب تمثيل مختلف الجماعات الاقتصادية والاجتماعية لأن الجهاز الحزبي موجود بغض النظر عن الحاجة في الوقت الحاضر .

ويسعي الحزب السياسي في الديموقراطية الغربية إلي الحصول علي أكبر عدد ممكن من الأصوات في الانتخابات لمصلحة بعض أعضائها الذين يظلون في حظيرة الحرب حتى بعد فوزهم في الانتخابات ووصولهم للحكم .

وقد يصمم الحزب المنتصر بعد غزو السلطة الرسمية علي سحق ما عداه من أحزاب ، وفرض فكرة مذهبه الأيديولوجي على المجتمع بأسره ، في المجالين الرسمي والشعبي علي السواء ، ومن ثم لا يدع مجالاً لقيام حزب ما إلي جانبه أيا كانت نزعته الفكرية .

ويتراوح تنظيم المجتمع السياسي المعاصر بين صيغتين حزبيين ، هما :

النموذج الحزبي التعددي Multi – Party ، والنموذج الحزبي الأحادي Mono Party Model ، ويتحقق وجود النظام الحزبي التعددي في المجتمعات الرأسمالية ، فهو يستجيب إلي الكيان الطبقي ، حيث ينقسم المجتمع إلي طبقتين

اجتماعيتين أساسيتين ، هما : طبقة مالكي وسائل الإنتاج ، والطبقة العاملة، ويقوم هذا الانقسام على علاقة كل من هاتين الطبقتين بوسائل الإنتاج ، وفي هذا النظام يرتبط توزيع عائد الإنتاج ، وتتحدد نصيب كل طبقة من هذا العائد طبقاً لخصوصية هذه العلاقة .

وفي غالبية الأحيان يوجد ارتباط بين المنافع الاقتصادية وبين توزيع واقتسام القوة السياسية ولذلك نجد أن الطبقة المالكة تبادر عادة إلي تنظيم صفوفها في سياق منظمة حزبية تمثلها ، ولا تكف عن مباشرة نفوذها وضغوطها علي التنظيم الرسمي في المجتمع ، سواء بالتأثير في دوائر صنع السياسات العامة أو القرارات السياسية ، أم بتغيير بنية التمثيل السياسي ، والاستيلاء علي مؤسسات ممارسة السلطة [1] .

وتختلف الأحزاب طبقاً لاختلاف اهتماماتها ، فصراع المصلحة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية ، وبين الأغنياء والفقراء له أهمية سياسية ، والصراعات الطبقية خاصة عادة قائمة رغم أنها لا تنعكس في الظروف العادية داخل الأحزاب مهيئة الصورة . فالأحزاب الاشتراكية وأحزاب العمال هي في واقعها أحزاب رجل الطبقة العامة .

وهناك أحزاب لها عدة شعارات ، وهي في جوهرها أحزاب الطبقة الوسطي ، لكن معظم الأحزاب في الواقع مزيج أو خليط . وتتمتع أحزاب الطبقة الوسطي عادة بتأييد كبير من جانب الطبقة العاملة ، كما أنها تخدم مصالح الطبقة العاملة استغلالاً للظروف أو بدافع الإنسانية أو بدافع منهما سوياً .

ويتمتع المعارضون لهذه الأحزاب بمساندة من هم خارج الطبقة العاملة لأسباب مماثلة . وغالباً ما تسعي الأحزاب إلي أن نكون " الكل في الكل " لكل الناس ، أو تكون لها جاذبية قومية ، ونتيجة لذلك تصبح الفروق بينها غير واضحة. إلي درجة أن المنافسة بينها تتركز حول الأشخاص وليس الإجراءات والسياسات .

---

١ - د. عبد الهادي الجوهري . أصول علم الاجتماع السياسي . ص ص ١٩٦- ١٩٩ .

وفي ظل النظام الشمولي يستوعب الحزب طليعة الطبقة العاملة ، ويمكن أن يتسلح الحزب بنظرية ثورية . ويتعين علي الحزب كذلك أن يتخذ مكانه في مقدمة الطبقة العاملة ، وأن يكون أبعد نظراً منها ، وأن يقود البروليتاريا لا أن يمضي في أذيالها ، ويتعين عليه أن يكون طليعة الطبقة .

ويتخذ الحزب في العادة ثلاثة أنماط رئيسية ، هي : الحزب المسيطر Dominant Party ، والحزب الطليعي Vanguard Party ، والحزب الجماهيري Mass Party .

ولا يسمح الحزب المسيطر بوجود أية منظمات حزبية موازية ، بحيث ينفرد باحتكار العمل السياسي في المجتمع ، ولا يمكن لأي صيغة للمشاركة أو المعارضة السياسية أن تجري خارج إطاره أو في مواجهته . ويعتبر الحزب الشيوعي السوفيتي من أسبق الأحزاب المسيطرة وجوداً في النظم الشمولية المعاصرة .

أما الحزب الطليعي ، فهو لا يعارض قيام أحزاب أخري إلي جواره ، ولكن بشرط أن لا تصبح أحزاباً معارضة له ، أو تتخذ مواقف تناقض فلسفته وتوجهاته . ويوجد هذا النمط في معظم دول أوروبا الشرقية ، حيث يتعايش الحزب الشيوعي الحاكم مع أحزاب صغيرة أخري تقاسمه مسئولية العمل السياسي، وتؤلف وإياه جبهة شعبية وطنية .

ويشيع الحزب الجماهيري في معظم المجتمعات النامية المستقلة حديثاً . ويستجيب هذا الحزب لمتطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال ، وما تحفل به من تحديات جسيمة ، ومحاولة اجتناب ما أسفرت عنه التجارب الحزبية التقليدية من سلبيات ، وتهيئة المناخ لتعبئة طاقة القوي السياسية لتحقيق التنمية الشاملة [١] .

ويستند النموذج الحزبي في النظم الشمولية ، إلي أسلوب الإنتاج المخطط، وقوامه الملكية العامة ، واعتبار العمل معياراً عادلاً لتوزيع عائد عملية الإنتاج بين

---

١ - أنظر د. السيد عبد الحليم الزيات: في سوسيولوجيا بناء السلطة.الطبقة ، القوة ، الصفوة. ص ص ١٧٥ ـ ١٨٣ .
وأنظر د. السيد عبد الحليم الزيات . في السياسة ونظم الحكم . ص ص ٣٠٠ ـ ٣٠٢ .

كافة أعضاء المجتمع . وبذلك تنتفي أسباب التمايز والانقسام الطبقـــي في تلـــك النظم، وتنفرد قوة سياسية وحيدة بالسيطرة على مؤسسات السلطات العامة ؛ مما يحتم اصطناع النموذج الحزبي الأحادي كنمط مميز ، يمثل طبقة اجتماعية معينـــة ، يرعى مصالحها ، ويناضل من أجل تعزيز تلك المصالح وتنميتها .

وفي روسيا السوفيتية يستأثر الحزب الشيوعي بالسلطة السياسية وبالحيـــاة السياسية معاً ، وذلك علي اعتبار أن صورة دولـــة الطبقـــة الواحـــدة – طبقـــة البروليتاريا- لا تتسع لتعدد الأحزاب ، ذلك التعدد الذي يقتضيه النظام الطبقـــي بصراعه ومتناقضاته في المجتمعات الرأسمالية .

وقد يتلون الحزب الشيوعي بلون يجافي الأيديولوجية الشيوعية الأصـــلية ، وذلك بقصد جلب أكبر عدد من العملاء ، وذلك كأن يدعي ببرامجه أنه حـــزب الطبقات الرقيقة الحال دون ما اعتبار لطبيعة مصدر الدخل ، حتى يؤلـــف بـــذلك قلوب صغار الملاك الزراعيين رغم تقديسهم التقليدي للملكية الفرديـــة ، ورغـــم باطنية المناهضة للنـــزعة الفردية .

وهكذا تنطبع الأحزاب السياسية ذات النشأة الأيديولوجية بالطابع العملي شيئاً فشيئاً حتى ليصل بها الأمر إلي الخروج علي مذهبها الأصيل انقياداً لرائد جديد استطاع بقوة شخصيته أن يجعل من مقوماته الذاتية قبلة المؤمنين القدامى ، وحينئذ تشكل وجهات نظر أيديولوجية الحزب وبرامجه .

وهكذا تبدأ الأحزاب السياسية حياتها وهي أقرب ما تكـــون إلي المجـــامع المذهبية ، ثم سرعان ما تتجه شيئاً فشيئاً إلي مجال الواقع الاجتماعي ، بل وربما أدي بها هذا الأمر إلي مجرد التحزب لزعيم وربما إلي تقديسه [١] .

---

١ - د. محمد طه بدوي . أصول علم السياسة – علم أصول السياسة – دراسة منهجية . ص ص ٤١٥ – ٤١٦ .

الفصل العشرون

جماعات الضغط / المصالح

جماعات الضغط أو المصالح هي تجمعات منظمة أو شبه منظمة ، تختص بالدفاع عن مصالح معينة ، والمنظمة منها تكون العضوية فيها اختيارية أو إجبارية ، وتهدف إلي تحقيق مصالح أعضائها ، وتباشر ما يعن لها من أنماط النفوذ ، والضغط علي السلطة الرسمية ، ودوائر صنع السياسة أو القرارات السياسية ، سواء بهدف رعاية المصالح التي تمثلها وحمايتها وتعزيزها ، أم بغية الحصول علي قرارات أو تعهدات من شأنها خدمة هذه المصالح وتطويرها . كما قد تستخدمها السلطة السياسية كأداة للسيطرة علي الأعضاء المنضمين إليها .

ومن شاكلة هذه الجماعات النقابات العمالية ومنظمات الشباب ، والهيئات الدينية ، والجماعات المذهبية ، كالجماعة التي تنشأ بقصد مكافحة التمييز العنصري ، فمن ثنايا هذه الجماعات يشترك المواطن في الحياة السياسية علي مقتضي اتجاهات الجماعة ، وأغراضها متخذاً من الجماعة وسيلة أقوي إلي التأثير علي السلطة الرسمية وتوجيهها في إصدار القرارات السياسية التي تتجاوب مع مصالح وأفكار طائفة اجتماعية معينة .

أما الجماعات شبه المنظمة فهي حال رجال الدين وجماعات الطلبة ، وهي يتوافر لها قدر من التنظيم الرسمي ، إلا أن تأثيرها قد لا يكون بالضرورة من خلال هذا التنظيم ، فقد يتم عن طريق تأثيرها المباشر في الجماهير أو الطلبة [1] .

ولكي توصف جماعة بأنها من جماعات الضغط السياسي ، فإنه يتعين عليها أن تستهدف مصلحة مشتركة مادية كانت أم أدبية ، وأن تتخذ الجماعة من الضغط علي الجهاز الحكومي وسيلة إلي تحقيق تلك المصلحة .

١- أنظر د. فاروق عبد البر . المرجع السابق . ص ١٢٥ .

فقد تنتظم جماعة ضغط أو مصلحة واحدة من أرباب المهنة الواحدة ، ومع ذلك فهم لا يمثلون قوة سياسية ، وذلك لاختلاف أصولهم الاجتماعية وانتماءاتهم الطبقية . أما عمال الصناعة ،ورجال الأعمال ، فكل منهم تمثل جماعة طبقية ، وتتمايز كل منها عن الأخرى من حيث البناء والوظيفة والمصلحة والتوجيه الأيديولوجي .

وقد تتسم جماعة الضغط بالطابع النفعي حال نقابات العمال . وقد تتسم بالطابع الأيديولوجي (الفكر المذهبي) ، كالجماعات النسوية التي تستهدف مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية . ومن الجماعات ما يجمع بين الطابعين النفعي والأيديولوجي ، تدافع عن المصالح المادية والأدبية لأعضائها ، كما تسعي في نفس الوقت إلي إعمال الأفكار المذهبية وذلك بالعمل علي وضعها موضع التطبيق. ومن ذلك أيضاً أن تنشأ جمعية للمحاربين القدماء بهدف رعاية مصالحهم والدعوة إلي السلام في آن واحد .

وتوجد جماعات الضغط في النظم التعددية والنظم الشمولية ، ففي بلدان الديموقراطية الغربية تلجأ جماعات الضغط إلي أساليب ووسائل متباينة للتأثير علي الأداء الحكومي ، منها الإيحاء بعدالة مطالبها أو إقناعها بذلك بشتي الوسائل المألوفة كالمخاطبة المباشرة أو عن طريق الصحافة أو بالتأثير علي الرأي العام الذي يؤثر بدوره علي الحكومة .

وقد تلجأ الجماعات إلي الطرق غير المشروعة كمحلات ترويج الشائعات حول بعض كبار المسئولين أو الالتجاء إلي الرشوة الصريحة أو المقنعة كمنح بعض كبار الموظفين امتيازات عينية معينة . ومنها أيضاً إغراء بعض كبار موظفي الدولة علي تركهم لمناصبهم الحكومية وتوليتهم مناصب بمرتبات ضخمة في إدارة تلك الجماعات . لكي يكونوا أداة للتأثير علي زملائهم القدامى في الجهاز الحكومي ، ولكي تفيد تلك الجماعات من درايتهم بدقائق الأمور .

وقد تلجأ جماعات الضغط إلي تمثيل مصالحها واتجاهاتها الأيديولوجيـــة في الجهاز الحكومي علي نحو ما تفعل الأحزاب السياسية ، وذلك بأن ترشح بعـض أعضائها لعضوية المجالس النيابية . وقد تسهم في تمويل حـزب سياســي معـين يشاركها فكرها المذهبي لكي يؤيدها في مطالبها في مجال الرأي العام ولدي السلطة الرسمية .

وفي النظم الشمولية والتي ينظمها حزب سياسي واحد ، يوجد ضغوط من جانب القطاع الاقتصادي العام ، أو حيال الحزب ذاته من جانبه اللجان النقابية ، ومنظمات الشباب ، والإتحادات النسائية . وتعد هذه الضغوط نوعاً من المراجعة أو التقويم الذاتي الذي يتوخى تحسين أدائه أو تطوير برامجه وفعاليته .

ولا تسعي جماعات الضغط هذه إلي رعاية مصالحها أو تحقيـق أهـدافها فحسب ، وإنما تعمل كذلك علي تأكيد حضورها المستمر كطبقة ، وقوة سياسية تباشر نفوذاً محسوساً في المجتمع ، وبوسعها أن تؤثر في دوائـر صـنع القـرارات السياسية العامة .

وتعزف جماعات الضغط عن تقلد مسئولية الحكم ، وتحجم عن تحمل أي مسئولية مباشرة فيه . ومن ثم فهي لا تبغي السيطرة علي مواقع القـوة الآمـرة في المجتمع ، وترغب عن ممارسة سلطاتها [1] .

ويسير النفوذ داخل جماعات المصلحة إلي أسفل بقوة أكثر من الاتجـاه إلي أعلي . وتعتمد قوة انطلاق النفوذ علي عدة عوامل مثل كيفية تنظيم الجماعـة ، والأهمية التي يعلقها الأعضاء عليها ، ومواصفات العضوية .

وإذا كانت الجماعة متباينة في داخلها ، وذات عدد كبير ، ولهـا قيـادة متحدة، وليس لها منافس قريب ، فإن انطلاق النفوذ إلي أعلي سيكون قوياً . وقد لا يمثل هذا الوضع إلا قليلاً من الاهتمام لبعض القادة . أما للبعض الآخـر الـذي يقود جماعات تسير علي دساتير تنص علـي مـؤتمرات سـنوية ، واسـتفتاءات

---

١ ـ أنظر د. كمال المنوفي . المرجع السابق . ص ص ١٦٨ ـ ١٧٠ .

وانتخابات لأصحاب المناصب ، ونشاطات أخري مماثلة ، فمـن الضـروري أن يكون الوضع علي هذا الحال أو علي الأقل يبدو مسئولاً أمام العضـوية أن يمثـل الآراء التي تعتنقها الأغلبية بخصوص السياسة . وفي مثل هذه الحالات تكون القيادة مقيدة رغم أنه غالباً ما تكون العضوية منقسمة .

وقد تشجع القيادة الانقسام حتى يستبين لها معرفة الخوارج وطـردهم أو إغرائهم للتصويت ليختلقوا تنظيماً صغيراً لكنه أكثر انسجاماً ، ولهذا أكثر قوة .

وبالرغم من محاولات استمرار السيطرة ، إلا أن قيادات جماعات المصلحة تتغير . وقد يتم هذا بخلافة بعض كبار القادة للبعض الآخر كل فترة ، أو بمواجهة بين الراسخين في التنظيم ، والمنافسين الذين كسبوا مكانة فيـه ، أو بالتسـلل أو النشاط الهدام .

وتختلف الجماعات في سيطرتها علي الموارد ، وعلي انسجامها الداخلي ، وحجم وأهمية ميدان السياسة العامة التي تهتم بها . ونتيجة لـذلك في الأسـاليب المفيدة التي تستخدمها . ولهذا فإن التعميمات بشأن جماعات المصـلحة لابـد أن تعامل بحذر .

وأول شرط للجماعة هو أن يكون تنظيمها من النوع الذي يستطيع حشد أقصي تأييد وقوة داخلياً ، واحترام من الناحية الخارجية . وقد يكـون التنظـيم وحدوياً أو فيدرالياً أو دكتاتورياً أو ديموقراطياً أو مركزياً أو لا مركزيا ، أو قومياً أو إقليمياً ، وغير ذلك ، ولكن لكي يكون التنظيم فعالاً لا يجب أن يعبئ التأييـد فحسب ، بل لابد أن يناسب تشكيله التكوين الحكومي ، فمثلاً إذا نشأت هيئات حكومية إقليمية كان من الضروري لهذه الجماعات أن تجعل التنظيم إقليمياً حـتى يتناسب تشكيلها مع تشكيل الحكومة . وحين يساء فهم تشكيل جديد فإن أوجه النقص فيه تبدو واضحة . ومن هنا يلزم تعديل الخطط الواسعة وأساليب تحقيقهـا (الاستراتيجية والتكتيك) .

وحين يتم إنشاء التنظيم قد تهدف إستراتيجيته إلي ممارسة النفوذ علي أجهزة الحكومة بطريق مباشر أو غير مباشر . ومعظم الجماعات تعمل بكلا الأسلوبين . وفي بريطانيا تركز الجماعات نفوذها علي أجهزة الحكومة ، فتحرص علي ضمان علاقة خاصة بينها وبين المصلحة تتبنى مطالبها مثلما تم خلال سنوات بين اتحاد الفلاحين القومي ، ووزارة الزراعة ، وتحاول الجماعة أن تستميل وزير الزراعة عن طريق مساعديه إلي أفضلية سياستها ، وميزاتها العملية ، وذلك بتزويدهم بالمعلومات وطرح آرائها كتابة أو عن طريق المقابلات الشخصية .

وإذا ما تم إقرار سياسة عامة عن طريق مجلس الوزراء أو الوزير ، وكان واضحاً أنها ليست خاضعة لإعادة النظر فإن الجماعة ستقبل هذا الأمر وتسعي لتحقيق التغيرات لصالحها داخل إطار السياسة . وهذه ليست مشكلة بالنسبة للجماعات ذلك لأن تغييرات السياسة الكبرى لا تدخل عادة في اهتمامهم ، أو علي أي حال اهتمام أصحاب الصلات الوثيقة . فالجماعات مكانها القاعدة مما يضمن لهم المشاورة حتى يتم أداء التفاصيل . وغالباً ما يكون الصمت العام دليلاً علي الرضي والنفوذ الكبير . وبدلاً من التهديدات تقدم الجماعات اقتراحات محددة.

وإذا ما تحول الخلاف إلي شغب عام فإن ذلك ليس نتيجة لإصرار الوزير علي أمر ضد رغبات الجماعة ، ولكن لأن من الضروري بقيادة الجماعة أن تظهر لأعضائها أنها ما زالت مؤمنة بصفوف الجماعة بخصوص أمر يستشعر الأعضاء أهميته .

وتستطيع جماعات المصلحة أن تمارس الضغط حينما تشاء ، لكن ميادين ضغطها عامة تعتمد علي تقديرها لواقع النفوذ داخل النظام السياسي . وقادة والجماعات محترفون ، وما يقومون به هو دليل يشير إلي نسق النفوذ داخل النظام الحاكم . وإذا أعارت جماعة المصلحة الجماهير الواسعة اهتماماً كبيراً كان ذلك دليل علي أن النفوذ نابع من الشعب .

وتناشد جماعة المصلحة الجماهير من فوق رءوس الذين يشغلون مناصب الحكومة ، ومناشدة الجماهير من هذا النوع شائع جداً في أوقات الانتخابات ، والاستجوابات المقدمة إلي تأكيد الصلة بين النواب وبين من ينوبون عنهم . وغالباً ما تخلق الجماعة الموارد للتأثير علي الجمهور في فترة معينة لتخلق مناخاً مناسباً ، مثل تخصيص الموارد العامة الجوهرية في اتجاه معين مثل مجمع جديد للسيارات .

ويحقق كل أنواع النشاط الموجبة ، مثل الخطابات الدورية أو المنشورات الصحفية أو إرسال الخطباء في الاجتماعات ومجموعات المناقشة والإعلانات في الصحف أو اللافتات والمظاهرات — يحقق شهرة التنظيم ، وقد يزيد من أعضائه[1].

النفوذ والأسرة

يقوم كل عضو من أعضاء الأسرة بممارسة نوع من النفوذ علي مشتريات الأسرة ، بالإضافة إلي هذا النفوذ الفردي ، هناك نفوذ جماعي تمارسه الأسرة مجتمعة ، وذلك عندما يتعين عليها أن تقرر الأنواع من السلع المعمرة التي يجب اقتناؤها . والإدارة الحكيمة هي التي تسأل السؤال التالي : هل يجب علينا أن نركز جهودنا التسويقية علي عضو واحد من أفراد الأسرة ، علي حساب استبعاد رغبات الآخرين .

---

١ – أنظر د. عبد الهادي الجوهري . أصول علم الاجتماع السياسي . ص ص ٢٠٨ –٢١٣.

الفصل الواحد والعشرون

أوجه الشبه والاختلاف بين القوة والسلطة والنفوذ

تستخدم كلمة Power الإنجليزية بمعني القوة تارة ، والسلطة تارة أخري ، مما يوحي بأن ثمة ترادف بين المصطلحين ، وذلك من منطلق أنها وسيلة لتأثير إنسان في سلوك إنسان آخر ولكن عن طريق العنف لا عن طريق الحق ، فالذين يحوزون القوة يستخدمون العنف في فرض إرادتهم ، وغالباً ما تتواجد القوة والسلطة معاً . فالحكام لا يستطيعون الحكم بواسطة السلطة فقط ، مهما كانت الموافقة عليهم ، فعليهم ممارسة القمع من وقت لآخر . وإذا كان القمع منتشراً ، وكان هناك استنكار شديد لاستخدامه ، فإننا نعبر عن ذلك بـ " فقدان السلطة " ، وهي عبارة توضح الفرق الأساسي الذي يوحى بالاعتماد الكبير علي القوة ، مما يدل علي أن السلطة في تناقص .

والسلطة والقوة قد تتحول من شخص إلي شخص آخر تدريجياً أو فجأة ، أو قد تنتقل من مجموعة إلي أخري ، وقد تكون مشتقة أو مركزه ، ففي مجتمع مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث الفصل بين فروع الحكومة ومستوياتها ، وحيث يتمتع الأفراد خارج الحكومة بالحق في المشاركة في صنع السياسة تنصهر السلطة والقوة . وعلي النقيض من ذلك ففي الاتحاد السوفيتي تتركز السلطة والقوة .

وبالرغم من وجود ارتباط عضوي بين لفظة " القوة " ، ولفظة " السلطة"، فمن حيث أن اللفظتين تشيران إلي التأثير في سلوك الآخرين ، إلا أن السلطة تشير إلي القوة المشروعة في المجتمع [١] .

والسلطة هي الهيمنة المشروعة علي الإشراف والتوجيه والرقابة . ولكن قد يقحم بعض الأفراد أنفسهم في نشاط معين دون أن يكون لهم السلطة اللازمة

---

١ - د. طلعت إبراهيم لطفي . علم اجتماع التنظيم . ص ٦٤ .

لذلك . كما قد يحقق بعض الأفراد لأنفسهم القوة نتيجة لضخامة معلوماتهم ، مما جعل لهم مركزاً عالياً بين زملائهم ، أو نتيجة لسلوك معين مع الآخرين كالتهجم عليهم ومهاجمتهم من وقت لآخر . كما قد تتكون في المنظمة مراكز قوي ، وهي مجموعة من الأفراد تعمل علي تحقيق أو عرقلة أو صنع هدف أو عمل معين .

وعلي ذلك فإن السلطة هي العنصر المركزي ، أو المحرك الرئيسي المشروع لأي تنظيم رسمي . أما القوة فهي انعكاس لسلوك الأفراد ، ونـاتج من نتـائج التنظيمات غير الرسمية التي قد تتكون داخل التنظيم .

أما القوة بمعناها العام هي : " القدرة علي فرض الإرادة ، وحمل الناس علي تحقيق رغبة ما ، أو تنفيذ سياسة معينة " ، أو هي : " قدرة الفرد أو الجماعة علي مباشرة السلطة والنفوذ إزاء الآخرين ، أي الضغط عليهم ، ومراقبتهم ، والتحكم فيهم ، وضبط سلوكهم ، والتأثير في أفعالهم ، وتوجيه جهودهم إلي آفاق معينة ، بغية تحقيق غايات محددة ، سواء كان ذلك عن رضا وقناعة ، أو جبراً وقسراً .

وتتضمن ممارسة القوة اعتماد المكافآت أو فرض العقوبات ، أو كليهما ، وقد يشمل هذا منح أو منع المزايا المالية المباشرة ، وغير المباشرة ، مثال ذلك رد ضريبة الدخل ، أو منح التعليم العالي المتميز ، وكذلك منح ميزة غير عادية مثل : رمز أو لقب أو مكانة . وهذه المكافآت والجزاءات غالباً ما تكون كافية لتحقيق الغرض دون اللجوء إلي التطرف مثل : السجن ، أو القتل ، ويتصف الأفراد والجماعات بالقوة حيث يتمتعون بمزيد من الردع .

ويقصر البعض استخدام كلمة " قوي " علي الناجحين أو الذين عادة ما ينجحون . ومع ذلك ففي معظم مواقف القوة ليس هناك نصر مطلق لأي إنسان، ويصبح السياسي مسألة تأثير المحصلة النهائية بدرجة أكبر أو أصغر . فالقوة موجودة حين يستطيع شخص أو جماعة التأثير في سياسة ، وفي تنفيذها ، لكنه لا

يستطيع تقريرها . وممارسة القوة لا تعني أن القرار مطلوب ، لكنها تعني أن القـــوة قد تم استخدامها ولها تأثيرها علي المحصلة النهائية [١] .

وترتبط القوة بشخصية الأفراد ، أما السلطة ترتبط دائماً بالموقع والأدوار الاجتماعية ، وعلي ذلك فالقوة علاقة اجتماعية . واقعية (أي بحكم الأمر الواقع)، والسلطة علاقة شرعية ، وارتباطنا ينصب دائماً علي علاقات السلطة ، إذ أن هذه العلاقات وحدة تشكل جزءا من البناء الاجتماعي ؛ وهي لذلك تسمح بالاشتقاق النسقي لصراعات الجماعة عن تنظيم المجتمعات ككل ، ومن الروابط التي توجـد داخلها . وصراعات الجماعات هذه ليست نتاجاً لعلاقات القوة العارضة بنائياً [٢] .

وتستند السلطة وترتبط بالقانون . أما النفوذ فيعود إلي الشخص نفســه ، ومدي قدرته علي فرض إرادته . دون الاستناد إلي المنصب . وقد يجمع شــخص بين السلطة التي تقوم علي المنصب ، وعلي النفوذ المستمد من شخصيته . وفي تلك الحالة يكون ذلك الشخص ذا القوة السياسية المتكاملة .

وقد أشار هربرت سيمون إلي أن السلطة هي إصدار الأوامر ، والقوة هي في اتخاذ القرارات التي توجه أفعال الآخرين . وتبعاً للنظرية التقليدية لتقسيم السلطة تسير الأوامر من أعلي إلي أسفل . وتنتهي السلطة الإدارية والتنسيقية عند مستوي المشرفين . وهناك تقسيم واضح للعمل بين المشرفين والعمال ، فالمشرفون يديرون، والعمال يعملون [٣] .

ويرى عبد الهادي الجوهري أن القوة أشمل وأوسع من السلطة والنفـــوذ ، وأن هذين الأخيرين هما جناح القوة .

وتختلف المقومات السابقة عن مفهوم الهيبة . فهذا الأخير يشير إلي مقدار ما يملكه الفرد من نفوذ داخل جماعته بصرف النظر عن وظيفته . فالهيبة هي مكانة

---

١ ــ أنظر د. عبد الهادي الجوهري . أصول علم الاجتماع السياسي . ص ص ١٤٩ ــ ١٥٠.
2 – Ralf Dahrendorf , Class and Conflict in an Industrial Society , p . 166 .
٣ ــ د. حسين عبد الحميد رشوان . الإدارة والمجتمع ــ دراسة في علم إجتماع الإدارة . ص ص ١٨٧ ــ ١٨٨ .

لاحقة ويعمل الفرد علي زيادة هيبته بصفة مستمرة . وتعتبر الهيبة بمثابة مركز اجتماعي في نظر الجماعة يصل إليه الفرد بفضل التقدير الاجتماعي الذي يحصل عليه ، ويصاحبه بعض مظاهر الاعتراف والاحترام .

هذا وإذا كانت السلطة تستند وترتبط بالقانون ، فإن الهيبة مرجعها الشخص نفسه ، ومدي قدرته علي فرض إرادته دون الاستناد إلي المنصب . وقد يجمع الفرد بين السلطة التي أساسها المنصب والنفوذ المستمد من شخصيته ، وفي تلك الحالة يكون ذلك الشخص صاحب القوة السياسية المتكاملة .

وتعد الدولة سلطة ، فهي تتولي الدفاع عن رعاياها ضد أي اعتداء خارجي أو داخلي . ولا يكون لها هذه القوة الفعالة إلا بفضل تضامنهم وتآزرهم معها ، ولا يتحقق للدولة الاستقلال والسيادة إلا بالتضامن الاجتماعي . فالضمان الأول لحقوق الأفراد هو بقاء الدولة ومحافظتها علي سيادتها .

ويعني ذلك أن السلطة التي تتمتع بها الدولة والامتيازات التي تمارسها ما هلي إلا وسائل لتحقيق الخدمات التي تتطلبها الحياة الجماعية . أما الشرطة فهي تحمي الأرواح وأموال الأفراد ، وتقوم معاهد التعليم بنشر الثقافة ، وتعالج المستشفيات المرضي ، وتقضي علي الأوبئة . وتجبي الدولة الضرائب لمعاونتها علي القيام بالإصلاحات والتعمير . كذلك فإن مرفق القضاء بعد من أهم مرافق الدولة، ويعيد لكل ذي حق حقه ، فضلاً عن أنه يؤكد قيام الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية .

وبرغم ما للدولة من سلطة علي الأفراد في ممارستها لأوجه نشاطها ، إلا أنها تلتزم كغيرها من الأشخاص المعنوية بكافة التزامتها إزاء الأفراد ، فهي تخضع لسلطان القانون .

المراجــع



المراجع

أولاً: المراجع العربية

١- د. **إبراهيم عبد الهادي المليجي** . إستراتيجيات وعمليات الإدارة، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٢ .

٢- **ابن منظور**. لسان العرب. الجزء الثالث، دار المعارف، القاهرة، د . ت .

٣- **أبو اليزيد المتيت** . النظم السياسية والحريات العامة . الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، د . ت .

٤- ______ . النظم السياسية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، د . ت .

٥- ______ . تطور الفكر السياسي . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ .

٦- د. **أحمد أبو زيد** . البناء الاجتماعي – الجزء الثاني – الأنساق ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٧ .

٧- د. **أحمد زكي بدوي** . علاقات العمل والخدمة الاجتماعية العمالية . الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٦٨ .

٨- د. **أحمد إسماعيل حجي** . إدارة بيئة التعليم والتعلم . النظرية والممارسة في الفصل والمدرسة ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٠.

٩- د. **أحمد سويلم العمري** . أصول النظم السياسية المقارنة . القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

١٠- د. **أحمد صقر عاشور** . الإدارة العامة – مدخل بيئي مقارن . بيروت ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولي ، ١٩٧٩ .

١١- د. **أحمد عباس عبد البديع** . أصول علم السياسة . القاهرة ،

مكتبة عين شمس ، ١٩٨٢ .

١٢- **الزبيدي**.تاج العروس.بنغازي.دار ليبيا للنشر والتوزيع،١٩٦٦ .

١٣- **د. إسماعيل علي سعد** . المجتمع والسياسة — دراسة في النظريات والمذاهب والنظم . الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٤ .

١٤- ـــــــ . نظريـة القوة — مبحث في علم الاجتماع السياسي . الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠ .

١٥- ـــــــ . علم الاجتماع السياسي — الجزء الثاني ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٢ .

١٦- ـــــــ . الاتجاهـات الحديثة في علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠ .

١٧- ـــــــ . عولمة الديموقراطية بين المجتمع والسياسة . الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠١ .

١٨- **د. السيد عبد الحليم الزيات** .في سوسيولوجيا السلطة — الطبقة — القوة— الصفوة،الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٣ .

١٩- ـــــــ . في السياسة ونظم الحكم . الإسكندرية ، د . ت . ١٩٩١ .

٢٠- **د. السيـد عبد العاطي السيد و د . محمد أحمد البيومي** . علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٢ .

٢١- **التهانوي** . كشاف اصطلاحات الفنون.القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ١٩٦٣ .

٢٢- **د. ثروت بدوي** . النظم السياسية ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٢ .

٢٣- **د . حامد شاكر** . الإدارة العامة ، الإسكندرية ، الشركة المتحدة

للطباعة والنشر ، د . ت .

٢٤- د. **جمال مجدي حسنين و د. ليلي علي العاصي** . علم الاجتماع والمجتمع .كلية الهندسة والتكنولوجيا ،جامعة حلوان ١٩٨٦ .

٢٥- د. **حبيب جرجس** . أسرار الكنيسة السبعة ، القاهرة ، مكتبة المحبة ، ١٩٧٩ .

٢٦- د. **حسين عبد الحميد رشوان** . التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية – دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠١ .

٢٧- ـــــــــــــــ . الإدارة والمجتمع – دراسة في علم اجتماع الإدارة ، مؤسسة شباب الجماعة ، ٢٠٠٦ .

٢٨- ـــــــ . الثقافة – دراسة في علم الاجتماع الثقافي ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٦ .

٢٩- ـــــــ . التربية والمجتمع – دراسة في علم اجتماع التربية الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث ، ٢٠٠٢ .

٣٠- ـــــــ . علم الاجتماع وميادينه، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٠ .

٣١- ـــــــ . الفلسفة الاجتماعية والاتجاهات النظرية في علم الاجتماع . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٩ .

٣٢- **حورية توفيق مجاهد** . الفكر السياسي من أفلاطون إلي محمد عبده ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو ، ١٩٨٦ .

٣٣- **رقية محمد بركات** . التغير التكنولوجي ودور المرأة في الأسرة .

رسالة ماجستير وآداب عين شمس ، ١٩٧٠ .

٣٤- **د. صـــلاح الدين عبد الباقي و د. عبـــد الغفار حنفي** . إدارة الأفراد والعلاقـــات الإنسانية . الإسكنـــدرية ، المكتب العربي الحديث ، ١٩٨٨ .

٣٥- **د. طلعت إبراهيم لطفي**. علم اجتماع التنظيم . القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٩٣ .

٣٦- **د. عبد الباسط محمد حسن**. علم الاجتماع الصناعي. القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٢ .

٣٧- **د. عبد الحميد متولي** . القانون الدستوري والأنظمة السياسية مع المقـــارنة بالمبادئ الدستـــورية في الشريعة الإســـلامية . منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٤ .

٣٨- **د. عبد الكريم درويش ود . ليلي تكلا** . أصول الإدارة العامة . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨ .

٣٩- **د. عبد المجيد محمد الحفناوي**.تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية. الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٧٣ .

٤٠- **د. عبد الهادي الجوهري** . علم اجتماع الادارة ، دار المعارف ، ١٩٨٣ .

٤١- **د. عبـــد الهادي الجوهـــري و د. إبـــراهيم أبو الغار** . إدارة المؤسسات الاجتمـــاعية – مدخل سوسيـــولوجي ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧ .

٤٢- **د. عبد الهـــادي الجوهري** . أصـــول علم الاجتماع السياسي . الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦ .

٤٣- **عبـــد الوهاب الكيالي و كامل زهيري** . الموسوعة السياسية . بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ .

٤٤- د. **عز الدين فوده** . مبادئ علم السياسة . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .

٤٥- د. **علي الشرقاوي** . السياسات الإدارية – تحليل وبناء واختيار وتطبيق الإستراتيجيات في منشأة الأعمال . المكتب العربي الحديث ، د . ت .

٤٦- د. **علي الشرقاوي و د. محمد سعيد سلطان** . الإدارة العامة ، بيروت ، الدار الجامعية ، ١٩٩٣ .

٤٧- د. **علي شريف** . الإدارة المعاصرة – مدخل الأنظمة في تحليل العملية الإدارية ، الإبراهيمية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ١٩٨٥ .

٤٨- د. **علي عبد الرازق جلبي** . علم اجتماع الصناعة.الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩ .

٤٩- ـــــــ . علم اجتماع التنظيم–النظرية والتطبيق . الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩ .

٥٠- د. **فاروق عبد البر** . دور مجلس الدولة المصري في حماية الحقوق والحريات العامة – الجزء الثاني . د . ت ، ١٩٩١ .

٥١- د. فاروق يوسف أحمد . القوة السياسية . القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩ .

٥٢- د. **كمال المنوفي** . أصول النظم السياسية المقارنة . الكويت ، شركة الربعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ .

٥٣- د. **ماجد راغب الحلو** . القانون الدستوري . الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٣ .

٥٤- د. **محمد الجوهري** . المدخل إلي علم الاجتماع ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ .

٥٥- د. **محمـــد بكير** . دراسات في السياسة والحكم ، مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة ، الطبعة الأولي ، ١٩٥٧ .

٥٦- **محمد حسنين هيكل** . المقالات اليابانية، القاهرة ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧ .

٥٧- د. **محمـــد طه بدوي** . تنظـــير السياسة ، الإسكندرية ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .

٥٨- د. **محمد طه بدوي و د. ليلي أمين مرسي** . المبادئ الأساسية في العلوم السياسية . الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ٢٠٠٠ .

٥٩- د. **محمد طه بدوي**.أصول علم السياسة– علم أصول السياسة – دراســـة منهجية ، المكتـــب المصري الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ .

٦٠- د. **محمـــد عاطف غيث** . علم الاجتـــماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨ ، ١٩٩٣ .

٦١- د. **محمد عاطف غيث وآخرون**.مجالات علم الاجتماع المعاصر . أسس نظرية ودراسات واقعية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ .

٦٢- د. **محمـــد علي أبو ريان** . تاريـــخ الفكر الفلسفي في الإسلام ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ .

٦٣- **محمـــد علي الصابوني** . صفوة التفاسير – المجلـــد الأول ، المجلد الثالث . القاهرة ، دار التراث العربي ، ١٩٩٣ .

٦٤- د. **محمد علي الكردي**.نظرية المعرفة والسلطة عند ميشيل فوكو، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٢ .

٦٥- د. **محمد علي محمد** . دراسات في علم الاجتماع السياسي ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٥ .

٦٦- **محمد متولي الشعراوي** . تفسير الشعروواي، الجزء ٦ ، ٩ ، أخبار

اليوم ، ١٩٩١ .

٦٧- د . **نبيل السمالوطي** . بناء القوة والتنمية السياسية . الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

٦٨- **د. يحـي الجمل** . الأنظمـة السياسية المعاصرة . القاهرة ، دار الشروق ، د. ت .

ثانياً : المجلات والجرائد

٦٩- **مجلة عالم الفكر** . العدد ٤ يناير ، فبراير ، مارس ، ١٩٨٦ .

٧٠- **جريدة الأخبار** في ١٩ / ٩ / ١٩٧٥ .

ثالثاً : مراجع أجنبية (مترجمة)

٧١- **إريـك / جون وسكوج / نورد** . التغير الاجتماعي . ترجمة د. محمد خيري محمد علي ، مراجعة د. يحي حسن درويش ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٦٩ .

٧٢- **بـوتول / غاستون** . علم الاجتماع السياسي . ترجمة د. خليل البحر . المنشورات العربية ، د . ت .

٧٣- **بوتومور** .الصفوة والمجتمع – دراسة في علم الاجتماع السياسي . ترجمة د.محمد الجوهري وآخرين،دار المكتبة الجامعية ، ١٩٧٢ .

٧٤- **تيماشيف / نيقولا** . القوة . ترجمة د. عبد الكريم أحمد . مكتبة الأنجلو المصرية . د . ت .

٧٥- **راسل / برتراند** . آفاق جديدة في عالم متغير . ترجمة عبد الكريم أحمد – القاهرة ، دار مصر ، د . ت .

٧٦- **كـارتر / جوند ولين وهيرز / جون** . نظم الحكم والسياسة في القـرن العشرين . عرض وتقديم ماهـر نسيم – القاهرة ، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع . د . ت .

٧٧- **كيللي ف و وكوفا لزون** . المادية التاريخية تعريب أحمد داود . دمشق ، دار الجماهير ، ١٩٧٠ .

٧٨- **لاسكي / هارولد** . الدولة نظرياً وعملياً . الجزء الأول . ترجمة لجنة اخترنا لك ، القاهرة ، دار المعارف ، د . ت .

٧٩- **ماكيفر / روبرت م** . تكوين الدولة . ترجمة حسن صعب . دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٦ .

٨٠- **وبستر / أندرو** . ترجمة وتعليق د . عبد الهادي محمد والي و د. السيـــد عبد الحليم الزيات . مـــدخل إلي علم اجتماع التنمية . الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩ .

٨١- **ويدجرى / البان ج** . التاريخ وكيف يفسرونه من كونفوشيوس إلي توينبي.ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد . القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .

رابعاً : المراجع الأجنبية

82- Allport , G . Personality , Holt , N .Y ., 1937

83- Barber , Bernard , Social Stratification , A Comparative Analysis of Structure and Process , Harcourt , Brace and Company , New York , 1957 .

84- Bentham , jermy , An Introduction to the Principles of Morals and Legistation , Oxford , At the Clarendon Press , Henry Frowde , 1823 .

85- Bhaskaran , R . Sociology of Politics , Aisia blishing House , Bombay , 1967 .

86- Briestedt , R ., The Social Order , New Delhi , Tata Mac – Caraw Hill Publishing , 1970 .

87- Bowle L , Western Political Thought , jonathan cape , London , 1954 .

88- Bothoul , Gaston , Sociologie de la Politique , Boulevard , Paris Press De France , 1976 .

89- Chatelet , francois & Kouchnner , E , Pisier , Les Conceptions Politique , du XXe Siecle , Paris , 1981 .

90- Coser , Lewis A . ,Political Sociology , New York,Harper , L . Raw , 1960 .
91- Dahle , Rebert A . , A Modern Political Analysis , Prentice – Hall of Indian Private Limited , Second Editions , New Delhi , 1972 .
92- Dahrendorf , Ralph , Class and Conflict in an Industrial Society , London , Routledge and Kegan , Paul , 1972 .
93- Davis , Morton & Lewis , Vaughn , Models of Political Systems , Vikas Publication , London , 1971 .
94- Dimock , M . E . & Others , Public Administration , Holt Rinehart & Winston , New York , 1958 .
95- Dowses , R . E . and Hughes , t . A ., Political Sociology , Chester john Wiley & Sons , 1970 .
96- Dunner , Joseph , Dictionary of Political Science , London , Vision Press , 1965 .
97- Duverger , M . , Introduction de La Politique , Paris , Gullimard , 1964 .
98- Eeren , john & Mannheim , K ., Intellectual , Elite , B . j . s . Vol XXII , No 1 , 1971 .
99- Gallraith , K ., The New Industrial State , Harmondsworth , Penguin Books , 1970 .
100- Gerth , H . H . and Mills , from Max Weber , N . Y ., Oxford University Press , 1958 .
101- Godden , A ., Capitalism and Modern Social Thory , London , Cambridge University Press , 1977 .
102- Green , A . W ., Sociology , An Analysis of Life in Modern Society, Mac Graw Hill Book Company , Inc ., New York , Fourth Edition , 1964 .
103- Hommans , G ., Human Groups , Routledge and Keguin , Paul L . T . O ., London , 1959 .
104- Hunter , F ., Community Power Structure , A Study of Decision Makers , The University of North California Press , 1968 .
105- La Palombara , joseph (Ed.) , Bureaucracy and Political Development , 2 nd Princetion , New jersey , A . University Press , 1963 , Copyright , 1967 .
106- Laprierre , jean – William , La Pouvoir , Paris , 1933 .
107- Lasswel , H . D and Others , A Study in Power , The Free Press , 1950 .
108- Lasswell , H . D , & Kaplam , Power and Society, Yale uni Press , 1950 .
109- Leacock , Elements of Political Science , Constable and

Company , London , 194 .
110- Lofthoufe , W .f. , The Family and the state , The Epworth Press , Edger & Barton , London , 1944 .
111- Maciver , R ., The Web Government , New York , the Macmillan Company , 1948 .
112- Mair , Lucy , Primitive Government , London Publican Books , 1962 .
113- Malbott , The State and Citizen , London , Arrow Books , 1958 .
114- Malinowski, B.,A Scientific Theory of Culture ,N . Y ., 1944 .
115- Merisel jams H ., Makers of Modern Social Sciences , Pareto and Mosca Prentice – Halt Jens , New jersey , 1965 .
116- Mills , C . W . The Power and Elite , N . Y ., Oxford University Press , 1969 .
117- Mosca , G ., The Ruling Class , N . Y ., Athur Livin , Mac – Graw Hill Book Co ., 1965 .
118- Niebuerg , H ., Political Violence , The Behavioral Process , N . Y ., 1969 .
119- Nisbet , R ., The Sociological Tradition , London , Heineman , 1971 .
120- Orum , A . M . , Introduction to Political Sociology Prentice , Hall Inc , U . S . A , 1978 .
121- Popper , K ., The Open Society and Its enemies , London , Routledge and Kegan Paul , 5 th Edition , 1966 .
122- Prethus , Robert Man in The Top , A Study , of Community Power , New York , Oxford University Press , 1964 .
123- Prince , j , H ., Co – Operative Government four Modern Constitutions ,Hutchison , Educational , L . T . D ., London , 1970 .
124- Russell , B ., History of Western Philosophy London , George Allen and unwin , 1946 .
125- Sabine , G . A ., A History of Political Theory , Therd Edition , Bombay , 2 I . B . H ., Publishing , 1961 .
126- Simon ,Herbert ,A administrative Behavior , (2 nd Ed) New York , Mac Millan , 1957 .
127- Site , Paul , Control and Constraint , An Introduction to Sociology , N . Y ., Mac Millan Co . Inc ., 1972 .
128- Smelser , Neil , The Sociology of Economic Life ,

Foundation of Modern Sociology Series , Prentice – Hall Ine ., Engle Wood , New jersey , 1963 .

129- Smith , Eugen Donald , Religion Politics and Social Change in the Third World , A Sowce Book , A , Division of Mac Millan Publishing Co ., Inc , New York , 1971 .

130- Stopler , Gustave , The Age of fable , The Political Economic World We Live, in George Harrah & Co , L T . D , 1934 .

131- Wallis , Graham , Human Nature in Politics , A eonstable and Company, L. T. D . Third Edition ,1914 .

132- Weber , Max The Theory of Social and Economic or – ganigations Trans by A . M . Henderson 2 T , Parson , Oxford University Press , London , 1974 .

133- ----------- Politics as Vocation , in from Max Weber, Essay in Sociology , Translated and Edited by H . H Garth and C Wright Mills , London , 1948 .

134- Weldon , T . D ., Politics and Morals , A study in Political Conflict , London , john Merry , 1964 .

135- Wright , f . j ., The Element of Sociology , An Introduction to Social and Political System Science , University , London , Press , L . T . D ., 1942 .

136- Zandes , james w . Vander, Sociology , john Wiley and Sons , N . Y ., 1975 .

137- Zeitlin , Irving M ., Ideology and the Development of Sociological Theory ,New Delhi , Prentice Hall , 1959 .

138- Unisco Contemporary, Political Science , Publication , No , 426 , 1950 .

إصدارات المؤلف

إصدارات المؤلف

١-ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة العاشرة ، ٢٠٠٥ .

٢-علم الاجتماع وميادينه . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٠ .

٣-العلم والبحث العلمي - دراسة في مناهج العلوم . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة السابعة ، ٢٠٠٤ .

٤-أصول البحث العلمي . الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٦ .

٥-العلم والتعليم والمعلم . الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٦ .

٦-العلمانية والعولمة من منظور علم الاجتماع . الإسكندرية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، ٢٠٠٥ .

٧-في مناهج العلوم . الإسكندرية ، مؤسسة شاب الجامعة ، ٢٠٠٣ .

٨-المجتمع - الثقافة - الشخصية - دراسة في علم الاجتماع النفسي. الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٥ .

٩-المجتمع - دراسة في علم الاجتماع . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٢ .

١٠- البناء الاجتماعي - الأنساق و الجماعات . الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٦ .

١١- الثقافة - دراسة في علم الاجتماع الثقافي . الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٥ .

١٢- الشخصية - دراسة في علم الاجتماع النفسي . الإسكندرية ،

مركز الإسكندرية للكتاب ، ٢٠٠٦ .

١٣- **الديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان من منظور علم** الاجتماع . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٦ .

١٤- **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية – دراسة في علم الاجتماع السياسي** . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٢ .

١٥- **الاستعمار في القرن العشرين** . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ .

١٦- **الادعاءات الصهيونية والرد عليها** . الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٤ .

١٧- **الجريمة – دراسة في علم الاجتماع الجنائي** . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٥ .

١٨- **التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع** . الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٣ .

١٩- **الطفل – دراسة في علم الاجتماع النفسي** . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٠ .

٢٠- **الأسس النفسية والاجتماعية للابتكار – دراسة في علم الاجتماع النفسي**.الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،٢٠٠٠.

٢١- **العلاقات الاجتماعية في القوات المسلحة – دراسة في علم الاجتماع العسكري** .الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٤ .

٢٢- **العلاقات الإنسانية في مجالات : علم النفس ، علم الاجتماع ، علم الإدارة**.الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٧ .

٢٣- العلاقات العامة والإعلام من منظور علم

الاجتماع.الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٤ .

٢٤- **الفولكلور والفنون الشعبية من منظور علم الاجتماع . المكتب** الجامعي الحديث ، ١٩٩٣

٢٥- **المدينة – دراسة في علم الاجتماع الحضري . الإسكندرية ،** المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الخامسة ، ١٩٩٧ .

٢٦- **دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية – دراسة في علم الاجتماع الحضري .** الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٤ .

٢٧- **بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور / عبد الهادي الجوهري . دراسات في علم الاجتماع الحضري .** د . ن . ، ١٩٩٤ .

٢٨- **بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور / عبد الهادي الجوهري – دراسات في علم الاجتماع الحضري – مفاهيم وقضايا.**دار الشروق ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ .

٢٩- **مشكلات المدينة – دراسة في علم الاجتماع الحضري .** مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٦ .

٣٠- **بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور/عبد الهادي الجوهري. دراسات في علم الاجتماع الحضري (مشكلات المدينة).**الإسكندرية ، المكتبة الجامعية ، ٢٠٠١ .

٣١- **التخطيط الحضري .** الإسكندرية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، ٢٠٠٥ .

٣٢- **علم الاجتماع الريفي .** الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٥ .

٣٣- **الاقتصاد والمجتمع – دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي .**

الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،الطبعة الثانية ، ٢٠٠٦ .

٣٤- **التصنـــع والمجتمع – دراســة في علم الاجتماع الصناعي .** الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٥ .

٣٥- **التربية والمجتمع – دراسة في علم اجتماع التربية.** الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٥ .

٣٦- **القـــانون والمجتمع – دراســة في علم الاجتماع القانوني .** الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٣ .

٣٧- **الدين والمجتمع – دراسة في علم الاجتماع الديني.**الإسكندرية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، ٢٠٠٤ .

٣٨- **الأسرة والمجتمع – دراسة في علم اجتماع الأسرة .** مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٢ .

٣٩- **الأدب و[illegible] – دراسة في علم اجتماع الأدب.**الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٥ .

٤٠- **الفقر والمجتمع – دراسة في علم الاجتماع .** الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٦ .

٤١- **الإدارة والمجتمع – دراسة في علــم اجتماع الإدارة .** مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٥ .

٤٢- **علم اجتمـــاع التنظيم .** الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٤ .

٤٣- **البيئة والمجتمع – دراسة في علم اجتماع البيئة .** الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٥ .

٤٤- **السكان مــن منظور علــم الاجتماع .** الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠١ .

٤٥- **علم الاجتماع الأخلاقي .**الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ،

الطبعة الثانية ، ٢٠٠١ .

٤٦- **علم اجتماع المرأة** . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٨ .

٤٧- **تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع** .الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠١ .

٤٨- **الفلسفة الاجتماعية والاتجاهات النظرية في علم الاجتماع** . الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠١ .

٤٩- **دور المتغيرات الاجتماعية في الطب والأمراض – دراسة في علم الاجتماع الطبي** . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٩ .

٥٠- **علم الاجتماع لشعب التمريض بالمعاهد الفنية الصحية** . القاهرة ، وزارة الصحة بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية ، ١٩٩٧ .

٥١- **الانثروبولوجيا في المجال النظري** . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧ .

٥٢- **الانثروبولوجيا في المجال التطبيقي** . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٩ .

٥٣- **الأنثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي** . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٣ .

٥٤- **بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور / عبد الهادي الجوهري – دراسات في الأنثروبولوجيا**.المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٢ .

٥٥- **مشاكل وقضايا معاصرة** . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٧ .

٥٦- **أضواء علي الحياة الاجتماعية**. الإسكندرية ، المكتب الجامعي

الحديث ، ١٩٩٩ .

٥٧- **سلوكيات** . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠١ .

٥٨- مشاهد من الواقع الاجتماعي . الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٥ .

٥٩- الطبقات الاجتماعية – جاري تأليفه .

